



بسم الله الرحمن الرحيم

## سراب الاستقلال

من أسوأ أنواع الاستبداد -وكله سيئ- الاستبداد الخارجي الذي يقرب كل الموازين الأخلاقية والدينية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحتلة، مصداقاً لقول الله عز وجل: {إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ} [النمل: ٣٤]

فالاستبداد المتسلط من الخارج يبنى دولة غريبة على مجتمعها، هذا على عكس الدولة الاستبدادية في الماضي التي كانت تمارس بعض الظلم لكنها في العموم كانت جزء من نسيج المجتمع لم تفقد هويتها ولا ولائها لمجتمعها ولدينها وحضارتها، حتى خطوط العداوة والصداقة واضحة، بينما الدول المعاصرة هي دول مصطنعة أو مصنعة على عين المحتل وتخضع لنوع من الاحتلال السياسي بديلاً عن الاحتلال العسكري.

وهذا الاحتلال السياسي بدأت عشية أو صبيحة الاستقلال، حتى الشعوب التي بذلت ضريبة فادحة للحصول على استقلالها كالجزائر مثلاً -دولة المليون شهيد- خرجت فرنسا من الباب وعادت من النافذة، فسعت فرنسا إلى اختراق بنية الثورة سياسياً وعسكرياً حينما أدركت أن رحيلها أصبح حتمياً، وكان انتقال من الاحتلال المباشر إلى الاحتلال غير المباشر الذي قام على أكتاف النخب الأنانية والعلمانية التي ورثت دولة الاحتلال واعتادت على الاستئثار بالسلطة والثروة وتنظر إلى أطياف المجتمع العريضة الأصلية نظرة دونية وأن حقها في مقدرات وممتلكات الدولة حق أصيل. حريصة على عدم فتح الفضاء العام لأفراد المجتمع خاصة التيار الإسلامي ذو الطيف العريض في مجتمعاتنا.

ومن استراتيجيات المحتل السابق هو الاستثمار في القيادات الفاسدة والخائنة، وهي الوصية التي طرحها لورنس العرب في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة» كطريقة للتعامل مع ثورات الشعوب.

## المغرب نموذجاً

كانت فترة استقلال الشعوب العربية من براثن المحتل الغربي فترة خداعة في تاريخ أمتنا العربية والإسلامية، فباستقراء أحداث التاريخ والنظر في المحصلة بعد مرور قرابة قرن على هذه التحولات تكشف الأحداث أن هذا الزخم الاستقلالي ما هو إلا سراب في سراب، والحقيقة التي جلتها الأيام أنها كانت عملية تبديل للأقنعة لا أكثر ولا أقل، وأن المحتل الغربي ما ترك بلداً إلا بعد أن أسند الأمور للموالين له الذين تربوا في كنفه ورضعوا من فكره وثقافته ونمط حياته، وأن ولائهم له ولمصالحه لا إلى شعوبهم وبلادهم.

إن عملية التحول التاريخي لحرية أي أمة ونهضتها لا تتم إلا على أيدي المخلصين والمصلحين والعلماء والوطنيين أصحاب الولاء التام لعقيدتهم وأبناء جلدتهم، ولذلك لا غضاضة أن يقدموا أعمارهم ودمائهم وأبنائهم وأموالهم في سبيل حرية الوطن ورفعته.

لكن سراب الاستقلال العربي أتى إلينا بمستبد من أبناء جلدتنا، فمصادرة الحريات وحكم الفرد واحتكار السلطة والقمع والتكيل بالمعارضين كانت السمة السائدة بعد الاستقلال كما كانت قبل الاستقلال، ناهيك عن بعثرة ثروات الأمة ومظاهر العيش الخرافية من خزانة أمم تعاني الفقر وشظف العيش، فضلاً عن تكديس الأموال المنهوبة في بنوك الغرب تحسباً لانقلابات شعوب تكره حكامها.

ربما يختلف معنا البعض في تلك الأطروحة، لكن لا يسعنا إلا تقديم السرد التاريخي المبرهن على صدق من نقول، وكان كتاب «حدائق الملك» للكاتبة فاطمة أوفقيير واحداً من السير الذاتية لزوجة رجل مهم بالمغرب قبل الاستقلال وبعد الاستقلال.

كانت الكاتبة تسرد قصتها ومن بين صفحات الكتاب انتقينا الكثير من الفقرات التي تعطينا فكرة عن دهاليز حياة هؤلاء المنخرطين في عملية الاستقلال والقائمين عليها.. كيف كانت نشأتهم وعقيدتهم وولائهم ونمط حياتهم وأسلوب إدارة البلاد

وصراعاتهم فضلا عن غياب أي رؤية إصلاحية أو توضيحات في سبيل شعوب تجرعت الفقر والحرمان قبل وبعد سراب الاستقلال.

\*\* فاطمة أوفقيير شّنا، أو بالأحرى فاطمة محمد عبد القادر، كان أبوها ضابطا بالجيش الفرنسي، وبعد زواجها التحقت باسم زوجها -على عادة الغرب- فصارت «فاطمة أوفقيير» هذا الزوج [محمد أوفقيير، أي: آل الفقير] الذي كان ضابطا لامعا في الجيش الفرنسي إبان احتلال فرنسا للمغرب، وبدأ حياته مقاتلا مخلصا للأمة الفرنسية في الجزائر وإيطاليا، ثم بعد الاستقلال صار أهم ثان رجل في المغرب بعد الملك وتولى وزارة الداخلية ثم الحربية للملك الحسن الثاني.

\*\* وقد كانت فاطمة فرنسية الهوى علمانية الاتجاه، حتى أنها ألقت هذا الكتاب بالفرنسية، ولم أرى صورة لها إلا وهي سافرة تتجنب حتى غطاء الرأس.

\*\* أما النشأة فتقول عن جدها لأبيها: "والجد يقضي أحيانا لدى التاجر ساعات كاملة يدخل يده في أكياس القنب الكبيرة ويشم الأوراق الملتفة ويلمسها ويفحصها ويقارن الأصناف متأملا مدققا قبل أن يحدد الصنف الذي سيختاره".

وتقول بعد أن تيممت وسافر أبوها للحرب في الجيش الفرنسي: "التحقت تلميذة داخلية بميتم الراهبات: ويضم ديرهن نحو خمسين راهبة، وقد عهد إليهن بتربية البنات الوافدات.. كانت الديانة الأولى التي تعلمها في ذلك الدير وفهمتها ومارست شعائرها هي «المسيحية الكاثوليكية»!!، أذهب صباحاً وظهراً ومساءً أصلي في الكنيسة الجميلة ذات الزخرفات المذهبة، وأجلس على أحد المقاعد الخشبية المبطنة بمخمل أزرق أتعبد للمسيح المصلوب ولتمثال العذراء المحبة بنظرتها الصافية الحنون التي تغمرني، وقد وضعت حول عنقي وفي قلبي بكل ورع صليباً وإيقونة مريم، ودامت إقامتي الداخلية في مدرسة الدير خمس سنوات، وهي الفترة التي كان أبي فيها محارباً خارج البلاد حتى العام ١٩٤٦" ولذلك لا غرابة في أن يتنصر أبائها الستة ويتركون الإسلام بعد ذلك.

\*\*وتقول عن الحياة الخاصة بأبيها بعد تقاعده من الجيش الفرنسي: "وكان معظم أصدقاء أبي ينتمون إلى الأحزاب التقدمية في البلاد. أما هو فقد رفض الانخراط في أي منها أو ممارسة فعاليتها، والأرجح أن غرامه بالنساء حال دونه ودون الانصراف الفعلي إلى السياسة، فمغامراته العاطفية تستغرق معظم وقته؛ لكنه كان يستقبل في منزله أنصار الاستقلال ويقضي ساعات في الاستماع إلى زواره دون التفوه بكلمة".

\*\* أما عن عرس زوجها والذي يحدد طبيعة المستوى العائلي المرفه للعسكر الموالي لفرنسا تقول: "دامت أفراح العرس ٢٢ يوما، من الموسيقى والرقص والولائم، كما كانت المآدب والمآكل جنونية في تلك الحقبة، حتى ليصاب الآكلون بالمرض! ففي كل يوم تعمر الموائد بنحو خمسين فرخ دجاج، وبخلاف كاملة عدا قطع من لحم العجل.. إنها التقاليد".

\*\* وعن فترة ما بعد الزواج تقول: "واكتشفت الحرية بعد أن بقيت مدة طويلة معتزلة متحجرة في المنزل، ولم اعد أأزم الزوايا القصية، بل أقضي عصر كل يوم في إحدى صالات السينما والسهرة في إحدى حفلات الرقص، كنت أستمع بسعادة كاملة.. كنت من هواة السينما المولعات بل المدمنات، أحضر أحيانا ثلاثة أفلام في اليوم الواحد.. أنتقل من قاعات السينما إلى المراقص لتكتمل أفراحي".

\*\*وتقول عن زوجها في فترة المخاض للاستقلال: "كان آنذاك في الثلاثين من العمر، وقد خبر الحياة ورأى كثيراً من الأشياء.. عرف إلى جانب الحرب الكازينوهات والملاهي، والنساء والمغامرات، وعاشر نخبة مجتمع آسيا الجنوبية الشرقية وغدا من رواد بلاط الإمبراطور باوداي، وصادق ابنة الإمبراطور الذي هزت الحرب عرشه، بل وُضعت مشاريع للزواج منها.. وعاد إلى المغرب فعمل في قيادة أركان الحامية الفرنسية، وسمي مرافقاً عسكرياً".

\*\*وتقول عن نفسها: "لم أكن أفكر جدياً بالسياسة في تلك الفترة فما أنا إلا فتاة طائشة هواها السينما والخروج للرقص مساء واللعب والاستماع إلى الفكاهات والاجتماع مع الأصدقاء والمزاح والضحك، لكنني مارست آنذاك السياسة دون أن أدري ودون أن أعرف ما هي السياسة، دافعت عن قضية بدت لي عادلة.. عملت على

نقل أسلحة في الصباح، وأتفرغ من بعد الثانية والنصف من بعد الظهر لهوايتي في ارتياد دور السينما".

\*\* أما السلطان محمد الخامس لم يقدم سوى النفور من الولاء للحكم الفرنسي لا أكثر ولا أقل مما دفع الفرنسيين لنفيه إلى مدغشقر، وتنصيب عميل لهم [بن عرفة، السلطان الدمية]، بل تصف الكاتبة أحادي حفلات الملك محمد في فترة الاحتلال الفرنسي للمغرب بقولها: "ما أزال أذكر تلك الموائد العامرة بالحلويات، وأنا في ثياب أنيقة، والمدعوون جميعا مقبلون بنهم على الموائد يلتهمون قطع الحلوى الشهية بقرون الغزلان وقد تناثر عليها ذرور السكر الأبيض الناعم، والسلطان يتأمل هذا المشهد من بعيد".

\*\* هذه الأحداث كانت تدور في مجتمع تغلغل الفقر في كل ثناياه، ومازال للكبراء عبيد وإماء رغم انقضاء زمن العبودية منذ فترة، ويورثون البنين ولا تورث البنات، وضرب الجهل بأطنابه في كل مكان، ولم نر للسلطان ولا حاشيته أي تحركات ولا توضيحات في سبيل قيام جيل يعرف للحرية قدرا وللعلم والإنتاج موقعا. فهو مجتمع متشرب للعبودية بدرجة مقيتة، حيث تقول الكاتبة عن رحلة استقلال المغرب: "حضرت جزءا من هذه المداولات التي أسخطتني خلالها أفكار المهدي بن بركة [مناضل يساري، ومدرس رياضيات اشتراكي]. فضيفنا السري يرتني عدم عودة السلطان محمد الخامس المنفي مباشرة إلى المغرب، ويريد أن يراه مقيما لعدة أشهر في باريس إلى أن يتسنى للبلاد إعداد دستور يوافق عليه الشعب، دستور يقلص سلطات السلطان لتقتصر على الصفة التمثيلية فقط، بل إن ابن بركة لا يرضى هذه التسوية إلا لمعرفته بألفة المغاربة للحكم الملكي، واحترامهم العميق لمحمد الخامس، وهل يمكن أن يكون هناك غير الشعور بالحب نحو الرجل الذي يريد استقلال البلاد وضحي بعرشه في سبيل ذلك. ما كنت أريده بدوري هو أن يعود السلطان وعائلته مباشرة إلى المغرب، وأن يمارس القصر سلطة حقيقية"!!.

\*\* ويبدو من الأحداث أنه كان من بين الكبراء من يتفهم طبيعة هؤلاء الملوك، وأنهم طلاب سلطة لا طلاب قضية ونهضة. ففي أحد رحلات فاطمة أوفقيير بصحبة

زوجها لألمانيا تقول: "قضينا ثلاثة أسابيع في فرنسا، انتقلنا بعدها إلى ألمانيا، واستقبلنا «الجنرال كتاني»، وهو الجنرال المغربي الوحيد في الجيش الفرنسي، قال لي أثناء حديث عن محمد الخامس وعائلته:

- إنك تحبين كثيرا تلك العائلة، وستأسفين على ذلك في يوم ما.

لم أدرك مغزى كلامه، لكنه شدد علي مؤكدا:

- ستريين، وستقولين يوما ما، لقد نبهني الجنرال كتاني.

أصررت على جهالتي، شيء واحد معتبر في نظري، عودة سلطاننا إلى عرشه وقصره".  
\* أما عن العمل الوطني من أجل استقلال المغرب فقد كان مأساويا دمويا تحمل فاتورته «الجماهير البسيطة» وليس السلطان وعائلته ولا حاشيته المقربين من أمثال فاطمة وزوجها، حيث تقول: "في وادي زيم قام المغاربة بذبح ثمانين فرنسيا بينهم نساء وأطفال وشيوخ -عمل قبيح جدا- رد عليه المحتل بعنف لا يصدق، فقد قبض على أكثر من ألفي شخص ورفضهم صفوفًا وقاد الجنود بإطلاق مدافع الدبابات عليهم لتمزقهم إربا إربا، ثم جمعوا بقية السكان في معسكرات اعتقال ومنعوا عنهم الطعام والشراب، والفصل فصل صيف والحر لا يطاق".

\* وعن درجة اللاوعي السياسي التي عاشتها الطبقة الساحقة من المغاربة تقول الكاتبة: "وصل محمد الخامس وعائلته إلى الرباط بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥، وعمت البهجة جميع سكان المغرب، واكتظت شوارع العاصمة بالجماهير، كان المشهد رائعا يجعل عن الوصف، والهتافات المتواصلة تنطلق من كل مكان: «يعيش الملك يعيش الاستقلال»".

\* لكن للأمانة لم يكن هذا اللاوعي السياسي عاما في كافة الأوساط، بل كان هناك ثلة من العقلاء والمثقفين الذي كانوا يتخوفون من الاستبداد الملكي، وذكرنا آنفا المهدي بن بركة الذي كان مناهضا للحكم الشمولي الاستبدادي واغتاله الملك الحسن الثاني، وعن غيرهم تقول الكاتبة: "فكر العديد من رجال السياسة المغربية بضرورة تنظيم البلاد [هذا كان على مشارف قدوم محمد الخامس من المنفى] وإقامة حكم ديمقراطي قبل وصوله، وقبل أن يوطد سلطة ملكية مطلقة، لكن ربما كان الكفاح

من أجل الاستقلال غير كاف، وربما لم تكن تضحيات الأحزاب كافية لتفرض شروطها".

**\*\*** ولقد حرصت فرنسا قبل مغادرتها المغرب على أن يتولى السلطة مقربوها الذي رضعوا من ألبانها وتربوا على أعينها وليس الوطنيين الطامحين إلى بناء أمة مستقلة ترفض التبعية، وولائها التام لعقيدها ومصلحة شعوبها، ففي باب بعنوان «تباشير الاستقلال» تقول الكاتبة: "في صيف ١٩٥٥ انطلقت مع أوفقيير في رحلة شهر العسل التي لم يتسن لنا القيام بها حتى ذلك الحين. اشترينا سيارة مرسيدس سوداء لماعة جديدة؛ واجتازنا برفقة ضابطين صديقين إدريس بن عمار وحسن ليوسي، إسبانيا وفرنسا حتى باريس.

ربما كانت رحلة عسل، لكنها بالتأكيد رحلة سياسية تجري فيها اتصالات مع أصدقاء فرنسيين مثل جورج سالفلي مدير الاستخبارات الخارجية ومكافحة التجسس **SDECE** وإدغار فور رئيس مجلس الوزراء. قابلنا في درو بيير جولي وزير الشؤون التونسية والمغربية. بفضل هذه الاتصالات طرأ تطوّر على الأفكار، وبخطوات صغيرة بدأت مسيرة استقلال المغرب تشقّ طريقها، إذ اقتنع الفرنسيون بعدم استطاعتهم الاستمرار في دعم بن عرفة -السلطان الدمية- الذي يغيب جميع المغاربة ويجب الحصول على تنازله بسرعة وأوكل بيير جولي هذه المهمة إلى أوفقيير:

- أمنحك موافقتي، ودعمني وتشجيعي، وما عليك إلا أن تعود إلى المغرب وتضع بن عرفة في طيارة.. قمنا أيضاً بزيارة بعض المبعدين المغاربة مولاي حسن شقيق محمد الخامس، وعبد الحكيم بوعبيد، أحد زعماء المعارضة، ومبارك البقاعي الذي غداً رئيساً لأول حكومة مغربية، وكثيرين غيرهم. فقد كان في باريس آنذاك عدد كبير من الشخصيات المغربية، وكلهم يجدون أنفسهم في معرض كبير سارّ يعبرون فيه عن مختلف الأفكار المتباينة".

**\*\*** وعن رحلة زوجها مع ملوك المغرب منذ عهد الاستقلال تقول: "ترك أوفقيير الجيش الفرنسي في نهاية العام ١٩٥٥ برتبة مقدم، وتلقى تعويضاً يتناسب مع خدمته



مدة سبعة عشر عاما ومع الأوسمة العديدة: ثمانية عشر مليون فرنك!! وكان هذا التعويض ثروة بالنسبة لنا".

وتقول: "غدا أوفقيير بعد أن ترك عمله في الجيش الفرنسي كمراقف عسكري لآخر مفوض مقيم في المغرب الجنرال بواية دلاتور، غدا مرافقا عسكريا للسلطان، هكذا نقلت السلطات، فالفرنسيون يتعجلون لمغادرة المغرب، والمغاربة يستعجلون رؤيتهم مغادرين".

وتقول: "كان وضع أوفقيير أشبه بوضع مفجر الألغام، يرسل إلى كل مكان للقضاء على المؤامرات وكبح محاولات التمرد على السلطة الناشئة، فهو القيم على تأمين استمرار الملكية بجميع الوسائل".

\*\* وعن الدعم الفرنسي لرجال الاستقلال تقول عن زوجها: "وقد أنشأ مكتب المرافقين العسكريين، وشكل الحرس الملكي من ضباط مغاربة خدموا سابقا في الجيش الفرنسي، ونظم الجيش المغربي وسلاحه مستفيدا من مساعدة فرنسا التي حولت لنا جميع المعدات والأسلحة السيئة التي لم تعد بحاجة إليها بعد انتهاء حرب الهند الصينية".

\*\* وبعد وفاة الملك محمد الخامس تولى ابنه الحسن الثاني الذي بدأ حياة باذخة تصفها الكاتبة في باب بعنوان «في عشرة الحسن الثاني» بقولها: "مع ارتقاء الحسن الثاني عرش البلاد تغير كل شيء، فالملك الجديد في الثانية والثلاثين من العمر، يحتاج إلى تسليات ومصاحبة.

وشوهدت عندئذ حوله أسراب من النساء الشابات، سئم منهن سريعا واستبدلهن بأخريات في ميعة الصبا وانفتح القصر، وهو حتى ذلك الحين شديد الانغلاق ليستقبل مجموعات من البشر لم تسبق مصادفتها في ذلك الوسط المخملي حلاقات يافعات ناعمات الوجوه، باسمات الثغور، ومجهولات بقوام جذاب، بل توصلت بعض فتيات عرفن بسوء السمعة إلى التوظيف سكرتيرات لبعض الوزراء.

حاولت أن أقنع الحسن الثاني بالزواج من امرأة واحدة فقط. قلت: يجب أن تغير الأشياء ولا تتبع حياة أبيك نفسها. فهو قد بدأ ملكه في العام ١٩٢٧ والأمر مختلف

الآن.. ضاعت محاولتي هباء، فقيمة محظيات محمد الخامس السابقة الحريصة على استمرار التقاليد نجحت في تشكيل قصر حريم للملك الجديد لم يُعرَفن جيداً واعتُبرن محظيات باستثناء زوجة واحدة رسمية أم أولاده للاً لطيفة".

\*\* وعن طريقة إدارة الدولة من قبل الملك الحسن الثاني تقول: "كان محمد الخامس يعرف أصدقاءه كما يعرف أعداءه، بينما لم يبرهن ابنه عن تمتعه بهذه الدراية. وهكذا قرَّب إليه بعض الأشخاص الفاسدين تماماً الذين نهبوا البلاد دون شفقة، ودون أن يطالهم العقاب. لكن أياكون الملك هو القدوة والمثال؟ لقد جمع ثروة طائلة. هذا ما يعرفه جميع الناس. لذلك لا يمكنه إلا أن يصمت ويتغاضى؛ فعند وفاة أتباعه المتحمسين الذين كنزوا الذهب، يكتفي الملك بالاستيلاء سراً على المبالغ المختلسة؛ متخلياً عن جزء يسير لعائلاتهم ليفرض عليها الصمت.

لو لم ينهب هؤلاء السادة الخدّاعون المغرب لما وصلت البلاد إلى الحالة الصعبة التي تتردّى فيها. نحن حتى الآن نجهل إلى أين تذهب أموال الفوسفات، لا أحد يمكنه القول أين يختفي ناتج أول ثروات الأمة. كما أننا لا نعلم ما مصير الحبوس [الأوقاف] وأموال الزكاة المخصصة للفقراء وفقاً للشريعة الإسلامية؛ ولها في المغرب وزارة خاصة تديرها. لكن جميع هذه الهبات والغلال تختلس وتلتهمها أسرار الإدارة البعيدة الأغوار.

في الجهة المقابلة لهذه الطغمة من أسماك القرش، عرفتُ أشخاصاً كافحوا من أجل بلادهم، وسعوا ببطولة أحياناً، وقد اختفوا؛ وطواهم النسيان، لم يتبوؤوا أبداً المناصب التي يستحقونها، ولم يحصلوا أبداً على أية مكافأة لقاء تضحياتهم.

يحق التساؤل كيف أمكن للحسن الثاني بما عُرف عنه من ذكاء وحس مرهف أن ينخدع أحياناً بهذه الطغمة المستغلة ويغرق في هذا الفساد. لكن سبق لفيكتور هوغو أن قال: «آذان الملوك في أقدامهم» وهي حقيقة تنطبق على المغرب حيث تخلّى رعايا جلالته عن كل كرامة واعتادوا أن يقبلوا قدمي السلطان ويديه.. بعد كل حساب أليس هو سليل النبي، ألا يوجّهنا، ويمثلنا؟ مع ذلك لا يمكنني أن أتصور

تقيل رجليه، والانحناء أمامه حتى الأرض يجب ألا نجثو إلا أمام الله ولا نسجد إلا له.

**\*\* وعن المحصلة تقول الكاتبة:**

- "لم يحظ الحسن الثاني عند اعتلائه العرش بهذه الشروط التي حظى بها حديثا ابنه محمد السادس، ففي العام ١٩٦١ ورث الملك عهدا متفككا تحاول فيه كل جهة أن تمارس هيمنتها، فالأحزاب والقادة يريد كل منهم نصيبه من قالب الحلوى، وكل من أنصار اليسار وأنصار اليمين والعسكريين والمدنيين يرغب في الاستئثار بالسلطة".

- "في يوم من الأيام وفي مسرح ماريني قرب الشانزليزه في باريس، وكان الحسن الثاني ما يزال ولياً للعهد عندما صرح أمام جمهور من النظارة يضم عدداً من الشخصيات السياسية بهذه العبارة الموجزة إنما الطافحة بمعنى عميق -أريد مستقبلاً أن أحكم مع الشعب أن أكون ملكاً مثل لويس الحادي عشر- حين نعلم ماذا فعل لويس الحادي عشر، وتعلم كيف حبس أعداءه في الأقفاص يمكن أن تعتبر هذه الكلمات بؤادر منذرة .. ففي تزاممات، هذا السجن الصحراوي الذي أرسل إليه معارضو النظام يعانون مرّ العذاب والإهمال حتى الموت، تصرف الحسن الثاني بالفعل مثل لويس الحادي عشر.. وهب الحسن الثاني ذكاء حاداً لكنه حكم حُكم عاهل مطلق الصلاحية في القرن العشرين الذين لا يستسيغ ذلك. كان على الملك أن يتلاءم مع روح عصره محمد الخامس قفز بنا خمسين سنة إلى الأمام لكن الحسن الثاني أعادنا خمسين سنة إلى الوراء".

- "كان الحسن الثاني شديد التناقض فهو مغرم بالترف والمال والمآكل الشهية، والأشياء الفاخرة الثمينة. غير أنه مع إحاطته بأجمل الأثاث في قصره يأكل وهو يجلس على سجادة صغيرة للصلاة، وأمامه طاولة صغيرة بسيطة من الفورمايكا مستخدماً أدوات مائدة بدائية.

لكن السمة البارزة في طبعه والأكثر ترويعاً بصفة خاصة، هي عدم احترامه لأحد. وهو لا يتردد في تحقير المقربين والخدم؛ وإن رأى رأساً يتجاوز رؤوس الآخرين فيجب

قطعه، ويجب زواله وإبعاده إلى الخلف ليدخل الصف. فأني عنصر يخرج عن المعدلات لا يحق له العيش على الأقل في المحيط الملكي، وإذا استمر متمتعاً بالسعادة في الخارج، فيجب تنغيص عيشه ليتعلم معنى الشقاء".

- "حصل أوفقيير في عهد الحسن الثاني على سلطة أكثر نفوذاً وسعة من تلك التي حظي بها في ظل محمد الخامس، فرقي إلى رتبة جنرال. وكلف بمتابعة إعادة تنظيم أجهزة المخابرات بمساعدة - سرية لكنها فعالة - من الفرنسيين والأمريكيين والانكليز والإسبانيين والإسرائيليين وسمي بعد ذلك وزيراً للداخلية".

- "لم يكن صعود أو فقير السبب في تغيير نمط حياتي فأنا أرتع منذ زواجي في تحضيرات الدولة الخفية لخاصتها، ووضع الخدم والجنائين والسائقين تحت تصرفهم، وعندما غدا أو فقير وزيراً لم تختلف الأوضاع كثيراً. أتبع دائماً تمريناتي الرياضية صباحاً وأخرج، وأقرأ... إنه البرنامج نفسه أرتاد دور السينما بعد الظهر وأزور الأصدقاء، نتناول الشاي، ونصرف إلى الثروة. كنت أعبد القيل والقال وأجد دائماً من يوافيني بآخر الأخبار ويكشف لي الأسرار الخفية ونساء الحاشية شابات وجماليات والنمائم كثيرة، والأحاديث تدور حول العشاق، والغراميات والخيانات والعلاقات... هكذا كانت الأيام تنقضي دون أي شاغل".

- "وكان أوفقيير يملك مناجم في جنوب البلاد تدر عليه بعض المال.. كنت على الأرجح المرأة الشابة الوحيدة في تلك الفترة التي تمتلك أكثر من خمسين زوجاً من الأحذية، وأكثر من خمسين كنزة صوفية، وعددا لا يحصى من الأوشحة ومعاطف وتايورات.. وملكت العديد من الحلي والمجوهرات، وكنت أبيع منها أحيانا لأقصف وأنفق بإسراف، فقد كنت مقبلة على الحياة بكل ملذاتها، وأبذر بدون حساب".

## الجزائر نموذجاً

في كتابه الممتع «في أصل الأزمة الجزائرية ١٩٥٨-١٩٩٩» يتحدث (د. عبد الحميد براهيم)، عن مرحلة الاستقلال الجزائرية من براثن الاحتلال الفرنسي الذي دامت سبع سنوات ونصف من حرب شرسة خلفت مليون ونصف شهيد.. كاشفاً - كرجل منخرط في لجنة الأحداث- عن حجم المؤامرة التي حيكت للجزائر من قبل فرنسا وأذئابها من الجزائريين من أجل ضمان التبعية لفرنسا.

**\*\*** يقول في المقدمة: إن الوضعية التي تعرفها الجزائر الآن خطيرة جداً على جميع الصعد، فلم تعرف الجزائر قط مثل هذا الاهتراء منذ استقلالها عام ١٩٦٢، وتعود أسباب الأزمة السياسية إلى طبيعة النظام نفسه..

لقد أدى غياب الديمقراطية والحريات والشفافية في اشتغال المؤسسات وغياب فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية زيادة على المواجهة بين جماعات القوى داخل السلطة خلال العقود الأربعة الأخيرة، إلى تغذية أزمة الثقة التي فرضت تدريجياً النظام الجزائري قبل أن ترعزعه زعزعة أدت في النهاية إلى انفجار الوضع السياسي والاجتماعي في نهاية التسعينيات.

أخذت الأزمة السياسية مساراً مأساوياً منذ انقلاب عام ١٩٩٢، عندما قام بعض الجنرالات الفارين من الجيش الفرنسي بمصادرة الحكم.

[وقع الانقلاب الجزائري في ١١ يناير ١٩٩٢ مع القلق من فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية الجزائرية ١٩٩١، واتخذ الجيش إجراءات وألغى العملية الانتخابية لمنع تشكيل دولة إسلامية في الجزائر. وأجبر الجيش الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة وجلب محمد بوضياف المنفي للعمل كرئيس جديد]

وكان لهذا الاستيلاء على الدولة ومؤسساتها من طرف مجموعة أقلية تضع نفسها فوق الدستور وقوانين الجمهورية، عواقب وخيمة على جميع الصعد. فلا الهجوم الإعلامي المتواصل داخلياً وخارجياً، ولا تشويه الوقائع، ولا التصعيد في سياسة

التسميم عن طريق العمل البسيكولوجي والإشاعات، ولا حجب المشاكل الأساسية على يد النظام استطاعت خنق الحقيقة أو خداع الشعب خلال هذه المرحلة الطويلة. إن السلطة تقدم الأزمة الجزائرية منذ إلغاء الانتخابات التشريعية في جانفي ١٩٩٢ (كانون الثاني) على أنها نتيجة «التهديد الإسلامي» الذي يعرض البلد ومؤسساته للخطر. يريد النظام إيهام الرأي العام الوطني والدولي بأن هذا هو الجانب الوحيد الذي يضع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مواجهة السلطة، ويمثل المعضلة التي لا يمكن حلها إلا بمقاربة أمنية وممارسات بوليسية.

لكن هذا التصوير التبسيطي على أساس الثنائية القطبية للحياة السياسية لا يستسيغه أحد في الجزائر، فالواقع السياسي والاجتماعي في الجزائر أكثر تعقيداً بكثير من هذا.

ولهذا، فإن هناك بعض الحقائق التي يجب التذكير بها والإشارة إليها حتى نستطيع الإحاطة بصفة صحيحة بالأبعاد الحقيقية للمأساة الحالية، فضلاً عن رهانات الصراع الجاري في الجزائر، الذي ستحدد نتيجته مستقبل البلد.

في الحقيقة كثيرون في الجزائر والمغرب العربي الكبير، وفي الوطن العربي وأفريقيا وأوروبا وغيرها، لا يفهمون لماذا تغرق الجزائر في حرب داخلية شنيعة مدة ثماني سنوات، ولا يفهمون لماذا وصل الجزائريون في ما بينهم إلى التقاتل والتباغض والاحتقار والإقصاء، بل إن كثيراً من المراقبين المتبصرين والخبراء الأجانب المختصين في الشؤون الجزائرية لم يفهموا شيئاً طوال مدة من الزمن.

كانت الجزائر، في الماضي، تحظى بتمجيد ناجم عن الهيبة التي أحرزتها بفضل مقاومتها للاستعمار الفرنسي، ويفضل حربها الوطنية التحريرية، وهي هبة أدامها، بعد الاستقلال، دورها الفعال في العالم داخل حركة الدول غير المنحازة (دعم القضية الفلسطينية، والقضية الفيتنامية، فضلاً عن الحركات التحررية في أفريقيا، والتنديد بالتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية وغيرها.. )

أما اليوم، فالجزائر تمزقها الحلقة الجهنمية من العنف مقابل القمع، ومأساة لم يسبق لها نظير، فتصاعد الرعب يتعدى ما يقبل به العقل. فكيف وصلت الجزائر إلى هذه الوضعية؟

إن السؤال جد معقد ويقودنا إلى تساؤلات عدة يحاول هذا الكتاب الإجابة عنها بالرجوع إلى حرب التحرير الوطنية مع إلقاء الضوء في الوقت نفسه على الفترة التي تلت الاستقلال.

**\*\* في الواقع، يشكل التداخل المعقد للأسباب الداخلية والخارجية، البعيدة والقريبة خلفية الأزمة المتعددة الأبعاد التي رمت بالجزائر في وضعية لا يمكن إخراجها منها في نهاية القرن العشرين.**

إن الجزائر بالفعل مستقلة منذ حوالي ٣٨ عاماً، لكنها كانت مستعمرة فرنسية خلال ١٣٢ عاماً. لقد كان احتلال الجزائر من عام ١٨٣٠ حتى عام ١٩٦٢ مساراً متواصلاً يطغى عليه العدوان العسكري والقمع السياسي والعنف القضائي والاضطهاد الثقافي والاستغلال الاقتصادي الفادح لصالح أقلية مرتبطة بسلطة الاحتلال.

لقد ساهم الجيش والشرطة والإدارة والمدرسة الفرنسية خلال ١٣٢ عاماً في تكوين نخب مقطوعة عن الشعب الجزائري ومرتبطة بالمنظومة الاستعمارية عبر شتى أشكال الامتيازات.

وكان اندلاع حرب التحرير في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٤ حاملاً للأمل وكانت الثورة واعدة، وكان من المفترض أن يدرج الاستقلال عهداً جديداً يضع حداً للاضطهاد ويتيح ظهور قادة وإطارات ينظرون إلى المستقبل لإخراج الجزائر من الجهل والأمراض والفقر بفضل سياسة تقدم اقتصادي واجتماعي لصالح الشعب، تقوم على ارتقاء الإنسان والحريات والعدل الاجتماعي.

لكن، في عز حرب التحرير وفي الوقت الذي كان يبدو فيه استقلال الجزائر أمراً حتمياً، كانت فرنسا تتطلع إلى سياسة تهدف إلى تأييد وجودها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

قامت فرنسا لهذا الغرض بالمناورة على عدة صعد في الوقت نفسه بغية ضمان رقابتها للتطور السياسي والاقتصادي والثقافي المستقبلي للجزائر بعد الاستقلال. وقامت فرنسا لهذا الغرض بتشجيع بروز قوة ثالثة، تتكون من متعاونين مدنيين وعسكريين موالين لها.

لقد عمدت كذلك إلى تنظيم التسلل إلى جيش التحرير الوطني عن طريق اختراق الموجات المتتالية من «الفارين» من الجيش الفرنسي في سنوات ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦١ بأناس موثوقين وموالين لها ليتمكنوا من اكتساب الشرعية الثورية وصفة المجاهدين عندما تحصل الجزائر على استقلالها، من أجل الإشراف من أعلى مستوى في الجيش الجزائري المستقبلي الذي كان سيتشكل بادئ ذي بدء من القوة المحلية. إن كتابنا لا يطول كل الفارين من الجيش الفرنسي، بل يعني بالأحرى فئة خاصة من العسكريين الجزائريين الذين عملوا في الجيش الفرنسي وقد يكونون أرسلوا لأداء مهمة لدى جبهة التحرير الوطني في تونس في دفعات متتالية سنوات ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦١.

لقد بينت لنا بالفعل تجربة الحرب التحريرية أنه كان هناك فارون وطنيون ومخلصون مارسوا مسؤوليات مهمة داخل صفوف جيش التحرير الوطني مثل محمود شريف (الذي أصبح عضواً في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، أو عبد الرحمن بن سالم (قائد منطقة العمليات للشمال بالحدود الشرقية بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢)، أو عبد الله بلهوشات (عضو مجلس الثورة عام ١٩٦٥ وقائد الناحية العسكرية الخامسة ثم الناحية العسكرية الأولى بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٨، والقائد العام للقوات المسلحة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩).

كان هناك أيضاً عدد كبير من الفارين الذين التحقوا بجيش التحرير الوطني في الداخل واندمجوا فيه كلياً وبرهنوا على تفانيهم وتضحياتهم في الميدان، وسقط منهم الكثيرون في ميدان الشرف. وكان هناك، أخيراً، فارون وطنيون وصادقون ما زالوا على قيد الحياة مثل مختار كركب (قائد فيلق بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢) أو عبد الحميد الطرش (الأمين العام لوزارة الدفاع بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٨) أو السعيد آيت



مسعودان (وزير لعدة مرات في عهدي بومدين والشاذلي) أو عبد النور بقّة (قائد فيلق بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢) ووزير للشباب والرياضة في عهد الشاذلي، كل هؤلاء لا يدخلون ضمن دراستنا.

إلا أنه من بين الفارين من الجيش الفرنسي الذين لم يلتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني أو بالجبال بل بجهة التحرير الوطني في تونس، كانت هناك فئة تعمل، أو قد تكون تعمل تحت الأوامر، لكن العدد كان محدوداً جداً.

كان هؤلاء الفارون» يريدون دخول الثورة من الباب الواسع وكسب ثقة قادة الثورة والحصول بذلك على الشرعية اللازمة للقيام بمهمتهم على أكمل وجه. هؤلاء الذي تسمموا بنزعة التغريب وتم استعمارهم ذهنياً بقوا مرتبطين ثقافياً بفرنسا بعد الاستقلال وكانوا يشكلون (وما زال الأمر قائماً بالنسبة للذين هم دائماً على قيد الحياة) مجموعة ضغط متآزرة من النموذج المافياوي.

إن هذه الأقلية النشطة التي يلهب جوانحها طموح مفرط لاستلام السلطة والاحتفاظ بها بالقوة، والتي تتحرك لتحقيق سياسة المسخ الثقافي والحضاري للجزائر، هي التي أصفها في هذا الكتاب. هذه الفئة المحدودة جداً من حيث العدد هي المقصودة بتسمية «الفارين».

وفي الأخير، تم اتخاذ إجراءات من أجل تسهيل الدخول إلى الإدارة أمام مستخدمين وإطارات منفذين جزائريين تكونوا في القالب الاستعماري، في إطار الترقية الاجتماعية التي شرع فيها لهذا الغرض منذ عام ١٩٥٦، وتشكل الإدارة الفرنسية التي ورثتها الجزائر المستقلة فخاً سينهك للأبد عاتق المواطنين.

لقد سهل مجموع هذه العوامل بروز بيروقراطية مافياوية تتشكل نواتها الصلبة من الفارين من الجيش الفرنسي.

إن هذا الكتاب يراد منه أن يكون شهادة على المراحل المفصلية التي تركت بصماتها على تطور الجزائر بين ١٩٥٨ و ١٩٩٩.

وسأحاول أن أبين كيف استفادت مجموعة الفارين من الجيش الفرنسي خلال هذه الفترة من الصراعات التي هزت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني

خلال حرب التحرير، ومن الأزمات المختلفة التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال والتي جرى معها كل مرة إبعاد مسئولين وطنيين سياسيين وعسكريين ليحل محلهم أناس أكثر انقياداً.

إنه لمن المثير للفضول أن أشير في هذا الصدد إلى أن الجزائر تمثل، في تاريخ التحرر من الاستعمار، حالة متميزة. فقد تم إحراز الاستقلال بفضل الكفاح المسلح والتضحيات الجسام التي بذلها الشعب الجزائري، لكن القضاء على الاستعمار طُبع في الوقت نفسه بانفجار الحركة الوطنية في عام ١٩٦٢، وبحرف الثورة من طرف أنصار الاستعمار الجديد الفرنسي ولصالحه.

إن هذه الملاحظة المؤلمة لا تقلل في شيء من الدور الحاسم الذي لعبه مسئولو الثورة من أجل تحقيق المثل الوطني الأعلى، ألا وهو استقلال الجزائر بالكفاح المسلح وسيحتفظ التاريخ في كل الأحوال بكون قادة مثل زيبوت يوسف وكريم بلقاسم والخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وعبان رمضان وأكتفي بذكر بعض ممن عرفتهم، يعدون، على رغم اختلافاتهم وآرائهم المتعارضة في المجال التكتيكي، أو الظرفي، من حين إلى آخر، وعلى رغم الحوادث العارضة، رجالاً عظماء ووطنيين كباراً متفانين عملوا كل شيء بضراوة وصبر، وبمشاركة ووعي لتحرير الجزائر من نير الاستعمار.

في هذا الوقت، سمحت وضعية الجزائر التي أحرزت استقلالها في مناخ الأزمة الخطيرة التي كانت تواجه فيها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القيادة العامة للجيش ببروز الفارين من الجيش الفرنسي في قمة الهيئة العسكرية، ولاسيما داخل وزارة الدفاع والدرك الوطني (الواقعة تحت إشرافهم كلياً منذ عام ١٩٦٢) ليمتد هذا البروز إلى القطاعات الإستراتيجية مع مرور الوقت.

لقد استعارت مجموعة الفارين من الحركة الوطنية لغتها ومناهجها لتعزيز مواقعها وللوصول إلى أهدافها.

إن المناداة الدائمة والثابتة بضرورة بناء دولة قوية وقادرة وبالحفاظ على الوحدة الوطنية تعد في الواقع حجة واهية لإخفاء رغبتهم في الوصول إلى السلطة ثم البقاء

فيها، وإخفاء حذرهم حيال الشعب والتيارات السياسية الموجودة، فضلاً عن احتقارهم التام للحريات الأساسية وللممارسات الديمقراطية.

هذا وسينكب الفارون وحلفاؤهم داخل مختلف الأجهزة على التنظيم التدريجي، ابتداء من انقلاب عام ١٩٦٥ بالضبط، ليحلوا محل الإطارات الوطنية والنزوية إطارات من الفئة الفرنكوفونية عبر الأيام وبحسب الأحداث والظروف، وهدفهم من ذلك أن يدفنوا بقدر ما يكون في وسعهم، رموز وثوابت الثورة والجزائر العميقة، منتظرين اللحظة الملائمة للرمي بالبلاد تحت الهيمنة الثقافية والسياسية الفرنسية. وكان عليهم انتظار جانفي (كانون الثاني) ١٩٩٢ لتحقيق هدفهم عن طريق الانقلاب. لقد أصبح التسلط والإقصاء واستعمال قوة السلاح ضد القناعات السياسية لدى الآخرين، والقمع في كل الاتجاهات، سياستهم من أجل الاحتفاظ بالسلطة. إن الأحداث المستعرضة بفجاجة في هذا الكتاب قد عشتها كفاعل وشاهد وملاحظ طوال هذه الفترة الطويلة.

لقد كانت الثورة بالنسبة لي أكبر مدرسة. ولقد انتسبت إليها بكل عزيمة منذ عام ١٩٥٥ في سن التاسعة عشرة، وبقيت وفياً دائماً لمبادئ أول نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٤ وللقيم الأصيلة التي يتعلق بها الشعب الجزائري ويتمسك بها بكل وجدانه، وهي الحرية والتقدم والوفاء والعدالة الاجتماعية التي تمارس في إطار متفتح وشفاف، خالية من كل وصاية ومن كل تسلط ومن كل بيروقراطية.

لقد رفضت دوماً العمل بذهنية تكنيلية مهما كانت الوظائف التي مارستها خلال حرب التحرير أو بعد الاستقلال. وضعت دائماً الصالح العام والهدف الأسمى للعدالة الاجتماعية فوق كل اعتبار آخر، على رغم المحاولات المتنوعة والعراقل المتعددة، بل حتى التهديدات الصادرة عن الأجهزة بغية شل عمل الإطارات الوطنية المتفانية والمعروفة باستقامتها وروحها الاستقلالية.

إنه بالفعل، لمن الصعب على مسئول سياسي شريف ممارسة وظائف حكومية بصورة سليمة، إذا أخذنا بالحسبان الصعوبات والعراقل التي تضعها في طريقه الأجهزة، بعيداً عن روح النضال التي ترعرعت وتطورت فيها.

لقد حاربت بضراوة خلال العشر سنوات التي كنت فيها مسئولاً حكومياً، ولم أوفق دائماً في الحصول على الموافقة على الإصلاحات التي كانت البلاد في أمس الحاجة إليها. فلقد كانت المعارضات والتحفظات وحتى العداء نهجاً سائداً، وكانت تتخذ أشكالاً متعددة.

فمنذ دخولي الحكومة في عام ١٩٧٩ وفور عرض الملفات الأولى في مجلس الوزراء، عمد أبناء النظام إلى نعتي بجميع النعوت بحسب الظروف والأحداث عن طريق الإشاعة بغية ضرب صدقيتي.

ففي عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ أطلقوا علي نعت «الوردي»، أي القريب من الشيوعيين، ثم بين ١٩٨٠ و ١٩٨١، أثناء الإعداد لتطبيق الإصلاحات الأولى المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، والمتعلقة بتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية وبإنشاء مؤسسات اقتصادية مختلطة مع شركاء أجانب، كانت الإشاعة تظهرني كممثل للشركات المتعددة الجنسيات.

وبين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٦ نعتوني «بالإخواني» لأنني كنت أتردد على المسجد، ولأن ذلك تزامن بخاصة مع صعود الحركة الإسلامية التي قمعتها أجهزة الأمن، في حين أنني كنت أتردد دائماً على المسجد قبل عام ١٩٨٢ وبعد عام ١٩٨٦.

وبين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨، عندما دافعت عن مصالح الجزائر بمعارضتي لبعض الصفقات الكبيرة التي كانت غير متوازنة إلى حد لا يمكن وصفه، أشاعوا بأنني موال لأمریکا وأنني أملك فنادق في الولايات المتحدة، في حين أن الكل يعلم أنني لم أملك قط أي مدخول خارج مرتبي.

إن الممسكين بزمام السلطة لا يصددهم شيء من أجل ضمان ديمومة النظام وهكذا، كانت أحداث أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٨، على سبيل المثال، مخططة من طرف الممسكين بزمام السلطة لإنقاذ نظامهم وتحسين مواقعهم، كل في مجال اختصاصه، في أعلى هرم السلطة. هذه الأحداث المدبرة والمنفذة بطريقة مكيافيلية تمثل مرحلة حاسمة نحو انقلاب جانفي (كانون الثاني) ١٩٩٢ التي كرست مجموعة

الفارين من الجيش الفرنسي، هذا الانقلاب الذي افتتح مرحلة طويلة من العنف والرداءة وعدم الاستقرار.

لقد حان الوقت للعودة إلى المسار الديمقراطي والسيادة الشعبية، وهما الضامنان الوحيدان لإعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم، واستعادة السلم والاستقرار.

**\*\* وتحت عنوان: «المرحلة التحضيرية للانتقال من الاستعمار إلى الاستعمار الجديد» يقول:**

إن توجه فرنسا السياسي في تعاملها مع الجزائر بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم قد ترجم بتطبيق استراتيجيا شاملة تهدف إلى استبدال النظام الاستعماري بنظام استعماري جديد لمنع الجزائر من استعادة مكانتها الطبيعية في الوطن العربي والعالم الإسلامي بعد حصولها على الاستقلال.

وتهدف أيضاً إلى تفادي ابتعاد الجزائر المستقلة كثيراً عن فرنسا على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، ومنعها من إعادة بناء نفسها على أسس مستقلة لتلبية تطلعات الشعب الجزائري الذي بقي متشبهاً بكل جوارحه بالإسلام وقيمه التي تدعو بصفة خاصة إلى الحرية والوحدة والأخوة والتضامن والعدالة الاجتماعية.

فمنذ البداية، كان الجنرال ديغول على ما يبدو، مقتنعاً بالمجيء الحتمي للاستقلال السياسي للجزائر، لكنه لم يدخر أي جهد لتحطيم الحركة المسلحة لتحرير الوطني وذلك بتعزيز الطاقة العسكرية الهجومية الفرنسية إلى حد بعيد.

فعمليات الجيش الفرنسي الأكثر حدة والأكثر ضراوة التي خاضها منذ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٤ ضد جيش التحرير الوطني وضد الشعب الجزائري، ولاسيما في المناطق الجبلية والريفية، كانت في ظل حكومة ديغول، وكان الهدف استنزاف دم الجزائر العميقة بضربها في الصميم.

لكن، وبالموازاة مع التعزيزات التي لم يسبق لها مثيل للجيش الفرنسي في عملياته القمعية والوحشية اليومية ضد الشعب الجزائري، سواء في الأرياف أو في المدن، كان شارل ديغول يتطلع إلى استراتيجيا تهدف إلى تحويل الثورة الجزائرية عن مسارها الذي كان قد حدده بيان أول نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٤ ..

كانت هذه الإستراتيجية تهدف إلى تعزيز الحضور الفرنسي في الجزائر المستقلة في جميع الميادين. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ تدابير محددة خاصة بالجزائر منذ سنة ١٩٥٨ على الصعيد السياسي والعسكري والإداري والاقتصادي والثقافي، حتى تبقى الجزائر مرتبطة تماماً وإلى الأبد بفرنسا، بعد استعادة استقلالها الشكلي الذي كان ينظر إليه على أنه أمر حتمي. لقد جاءت هذه الإجراءات لتضاف إلى إجراءات أخرى اتخذتها مختلف الحكومات الفرنسية منذ اندلاع حرب التحرير، وذلك في إطار إستراتيجية محددة بدقة.

لقد تم تقديم هذه الإستراتيجية تحت التسمية الجذابة، «الجزائر جزائرية»، للتجديد والتمايز من تسمية «الجزائر فرنسية» التي كانت الحكومة الفرنسية تدافع عنها رسمياً قبل ذلك.

وتهدف هذه الإستراتيجية بخاصة إلى استدراج الجزائريين في هذا الاتجاه لإضعاف جبهة التحرير الوطني، بل حتى تهميشها.

فالجزائريون، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، الذين سلكوا هذا الطريق ليشكلوا القوة الثالثة، لا يمكن اعتبارهم جميعاً عملاء في خدمة فرنسا الاستعمارية.

لقد كان بينهم بالتأكيد الكثيرون من ذوي النية الحسنة، كما كان هناك انتهازيون وأناس سلكوا ذلك المسلك خوفاً أو تحت تأثير غريزة البقاء.

إن تحليلنا لن يطول بالنسبة لمختلف هذه الفئات التي التحقت -في وقت أو في آخر-، بقضية الجزائر الجزائرية لأسباب تكتيكية أو ظرفية، إنه يخص فئة معينة من العسكريين الجزائريين الذين عملوا في الجيش الفرنسي والذين أرسلوا في مهمة لدى جبهة التحرير الوطني في تونس في دفعات متتالية بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١، وكان يطلق عليهم آنذاك اسم الفارين من الجيش الفرنسي. ولا نهدف هنا إلى الحديث عن جميع «الفارين» على قدم المساواة.

\*\* كان مصطلح «الجزائر الجزائرية» الذي استعمله ديغول بالمناسبة يمثل الخلفية والتوجه والأيدولوجي، نوعاً ما، والغطاء السياسي، حتى لا نقول الغلاف، لهذه الإستراتيجية الشاملة. فهذا المصطلح غير الحيادي وغير النافذ، والذي يبدو في

الظاهر، مغرباً للشعب الجزائري، لم يكن غير مؤذٍ إطلاقاً. فالمقصود منه حقيقة سياسة استعمارية جديدة تهدف أساساً إلى قطع صلة الجزائر بآمازيغيته، وبعروبته وانتمائها للإسلام الذي طبعها مدة أربعة عشر قرناً.

لقد استخدم ديغول كل الوسائل للإبقاء على الوضع الاستعماري للجزائر وإن كان قد تقبل مبدأ الاستقلال منذ وقت طويل كما أشار إلى ذلك عدة مؤرخين فرنسيين. لكن الأحداث تبين جلياً أنه لم يكن ينظر إلى استقلال الجزائر إلا كإجراء أخير، بعد أن استنفد جميع الوسائل، لهذا كان تعزيز القدرة العسكرية الفرنسية كخيار حتمي قد فرض نفسه، ولا سيما منذ عام ١٩٥٨.

وقد ترجم هذا أيضاً بزيادة عدد المجندين من الفرنسيين المسلمين الذين يعملون كإضافيين لتدعيم الجيش الفرنسي في مجهوده الحربي. حيث يقدر عدد المتعاونين الجزائريين المتورطين مع فرنسا في مارس (آذار) ١٩٦٢ بمائتين وخمسين ألف رجل ويشمل هذا الرقم العسكريين المحترفين، المدعويين «مسلمين الجزائريين»، والإضافيين، مثلما يشمل المتعاونين المدنيين الذين كانوا يمارسون وظائف إدارية أو يشكلون النخب التي تعمل كواسطة بين سلطة الاحتلال والشعب الجزائري الذي تتولى قيادته. كان تجنيد الجزائريين المسلمين والإنفاق على ملاك مدني وعسكري بهذه الأهمية يهدفان إلى ربط الجزائر بفرنسا بأشكال جديدة.

الهدف الأول من استعمال هذه القوة الهائلة من الأهالي هو تحطيم جيش وجبهة التحرير الوطني، ولتظهر فرنسا بهذا للشعب الجزائري أن هناك بدائل أخرى غير الاستقلال كالاندماج مثلاً أو الحكم الذاتي والتشارك مع الحاضرة الاستعمارية، كما كان يقترح ديغول في خطابه حول تقرير المصير في سبتمبر (أيلول) ١٩٥٩ فمن الطبيعي في تلك الحال أن يشكل المتعاونون العسكريون والمدنيون دعامة لنظام سياسي متجدد، وبُنِي الجزائر جديدة تكون قد اختارت «الاندماج»، أو التشارك مع فرنسا.

يتعلق الأمر في الواقع، بتشجيع بروز «قوة ثالثة» تكون على المسافة ذاتها بين من يريدون جزائر فرنسية والمدافعين عن استقلال الجزائر. ستكون مهمة هذه القوة

الثالثة (المكونة من النخبة السياسية والجيش والشرطة والإدارة) المعارضة لجهة التحرير الوطني والتميز من المعمرين. تأييد هيمنة فرنسا ووجودها في الجزائر في جميع المجالات.

بعبارة أخرى، لن يبقى تسيير شؤون الجزائريين تتحكم فيه مباشرة فرنسا، مثلما كان عليه الأمر في ظل النظام الاستعماري، بل بواسطة جزائريين ذوي توجه فرنسي أعدوا للمناسبة في «قوة ثالثة»

على كل حال، فمنذ عام ١٨٣٠ وخلال ١٣٠ عاماً، كان استعمار الجزائر عبارة عن صيرورة يطبعها العدوان العسكري والقمع السياسي والعنف القضائي والاضطهاد الثقافي والاستغلال الاقتصادي الفادح لفائدة المعمرين، وأقلية من الفرنسيين المسلمين مقطوعة عن الشعب الجزائري ومرتبطة بقوى الاحتلال بامتيازات من كل نوع.

إذن فحزب فرنسا كان موجوداً دائماً منذ القرن التاسع عشر، وهو يضم في صفوفه عدة فئات مهنية واجتماعية (عسكريين وموظفين وأصحاب مهن حرة وأصحاب أملاك ومقاولين).

لقد قامت المدرسة والجيش الفرنسي نوعاً ما بربط هذه النخب بثقافة الدولة الاستعمارية التي كانت تكفل لهم وضعية فوق وضع الشعب الجزائري. إن اتجاه حزب فرنسا هذا الذي أطلق عليه بالمناسبة اسم «القوة الثالثة» والذي حاولت فرنسا تأسيسه قبل عام ١٩٦٢ على شكل بُني بغية التحكم بمصير الدولة الجديدة نابع من مسعى استعماري جديد.

هؤلاء الجزائريون الموالون لفرنسا، المشكلون في قوة ثالثة أطلق عليها في ما بعد اسم «حزب فرنسا»، هم الذين سيقع على عاتقهم قيادة تلك البُنى المرساة لتيح لهم ذلك استلام السلطة بمباركة فرنسا بعد استقلال الجزائر.

وتوفر فرنسا لهذا الغرض وسائل بشرية ومادية ومالية مهمة لتجسيد مشروعها المتمثل في القوة الثالثة، لكن خارج الشعب الجزائري، بل حتى ضده.



ويتمثل الهدف النهائي طبعاً في الإبقاء على الهيمنة الفرنسية في الجزائر، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والثقافي. ولإخفاء النيات الاستعمارية الجديدة لهذا المشروع تم إضفاء اسم ملتبس عليه وهو «الجزائر الجزائرية» هذا المصطلح الذي يبدو في ظاهره عادياً ولا جدال فيه، لكن باطنه يحوي الكثير من المعاني، استعمله ديغول ورجال السياسة الفرنسيون ووسائل الإعلام خلال السنتين الأخيرتين من حرب التحرير.

إنه يوحي بأن فرنسا مستعدة إلى أقصى حد لقبول استقلال الجزائر السياسي لكن عبر السعي لإفراغه من محتواه. ويعني هذا على الخصوص أن فرنسا لن تقبل بأن تسترجع الجزائر شخصيتها الأصلية المبنية على أسسها الثلاثة التي لا يمكن الفصل في ما بينها، وهي: الأمازيغية والعروبة والإسلام.

وفي هذا السياق بالذات لم يكن يزعج فرنسا أن ترى الجزائر مستقلة شكلياً لكن ضعيفة وهشة ومشدودة إلى الخارج ومرتبطة بفرنسا في المجالات الإستراتيجية. إن تصور فرنسا «الجزائر الجزائرية» يفترض بكل وضوح الحفاظ على الإشعاع الثقافي الفرنسي، وذلك بالإبقاء على الفرنسية كلغة رسمية للجزائر المستقلة على حساب اللغة العربية. هذا ولقد تمت التضحية باللغة العربية على مذبح اتفاقيات إيفيان. ويستتبع ذلك بصورة موازية الحفاظ على مصالح فرنسا الاقتصادية بعد الاستقلال.

لقد ترجمت فكرة الجزائر الجزائرية بتصور وتطبيق استراتيجيا حقيقية جرى تحديد الغاية منها في عهد ديغول وتهدف إلى إبقاء الجزائر «المستقلة» في أحضان فرنسا.

وهكذا كان إنشاء قوة مسلحة محلية وتنظيم الإدارة والاقتصاد يتفقان مع هذا الانشغال الأعظم وذلك بتزويد الجزائر بأجهزة مناسبة موالية لفرنسا ويخلق نظام سياسي واجتماعي يتعارض مع أهداف جبهة التحرير الوطني وتطلعات الشعب الجزائري، قبل حصوله على الاستقلال بوقت طويل. وهكذا تم تلغيم الجزائر عند نهاية الفترة الاستعمارية.

**\*\*وتحت عنوان «القوة المحلية أو جيش الجزائر الجزائرية» يقول:**

لقد سمح خطاب الجنرال ديغول حول تقرير مصير الجزائر في سبتمبر (أيلول) ١٩٥٩ للحكومة الفرنسية بأن تخطط، ابتداء من عام ١٩٦٠، لإنشاء القوة المحلية انطلاقاً من الاحتياطيين لتشكيل نواة الجيش أي النواة الصلبة للجزائر الجزائرية المستقبلية.

ففي سنة ١٩٦١ قام الجنرال «آيري» القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر، بتوجيه مشروع القوة المحلية إلى وزير الجيوش. يتعين على القوة المحلية أن تشمل جزءاً من «الحركيين» و«المخازنية» و«المجموعات المتنقلة للحماية الريفية» التي أصبحت مجموعات الأمن المتحركة.

إن الفحص السريع لمختلف الأطراف التي تشكل «القوة الثالثة» يسمح لنا بتحديد خلفيات الحكومة الفرنسية بشكل أفضل.

#### ١- «الحُرْكيون»

أنشئت الحركات وهي عبارة عن وحدات قتال تتكون من فرنسيين مسلمين ابتداء من عام ١٩٥٤، فقد أدرك الجيش الفرنسي بسرعة أنه بحاجة إلى السكان الأصليين، وذلك لمعرفة الجيدة بالميدان للقتال بنجاعة ضد جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني.

إن دور الحركيين هجومي بالأحرى وتتمثل مهمتهم في جمع المعلومات حول نشاطات جبهة التحرير الوطني وحول تحركات جيش التحرير الوطني لمعرفة مواقع أهداف معينة في مناطق تعتبر خطيرة بالنسبة للجيش الفرنسي، ثم مهاجمتها بعد ذلك. وهكذا قدم الحركيون خدمة عظيمة للجيش الفرنسي في حربه ضد جيش التحرير الوطني، لكن لا بد من الإشارة إلى أنهم لم يلقوا جزاء حسناً بالمقابل.

أولاً لأن الأجر الشهري للحركي حدد بسبعمئة وخمسين ٧٥٠ فرنكاً، وهو مستوى هزيل بشكل معيب إذا أخذنا بالحسبان المخاطر التي كانت تترصدهم، ومقارنة بمرتبات الجنود الفرنسيين أو الأجانب، ثم لأنهم بعد وقف إطلاق النار في مارس (آذار) ١٩٦٢، تركوا يواجهون مصيرهم لوحدهم بعد حل الحركات من طرف

الجيش الفرنسي ورفض الحكومة الفرنسية دمجهم في الجيش الفرنسي أو ترحيلهم  
جماعياً إلى فرنسا.

لقد سمح لنسبة ٥ ٪ فقط من الحركيين بالذهاب نهائياً إلى فرنسا، بينما طلب  
من الآخرين تنظيم إعادة دمجهم اجتماعياً في الجزائر حيث يبقون تحت حماية  
الجيش الفرنسي لمدة ستة أشهر بصفة أعوان مدنيين متعاقدين، أو يلتحقون بالقوة  
المحلية.

وقليل منهم انخرط في الجيش الفرنسي الذي لا يقبل في هذه الحالة إلا العازبين  
في إطار نسبة محدودة جداً.

هذه الخيارات المختلفة الناجمة عن حل القوى الإضافية لا تخص الحركيين  
فحسب، بل تخص أيضاً المخازنية والإضافيين الآخرين.

## ٢ - «المخازنية»

ابتداء من عام ١٩٥٥، قرر الجيش الفرنسي بدء وتطوير نشاطات بيسيكولوجية  
في صفوف الشعب الجزائري لإفقاد جبهة التحرير الوطني حظوتها لديه. وقد قام  
الجنرال بارلانج العامل بالأوراس بإنشاء أولى الأقسام الإدارية المتخصصة (SAS)،  
لإقامة رابطة مباشرة متعددة الأبعاد بين الجيش الفرنسي والسكان

وتتدخل هذه الأقسام الإدارية المتخصصة في أربعة مجالات:

\*\* سياسياً: يتمثل الهدف في استعادة التحكم في السكان وجعلهم في موضع  
الثقة حتى يتم ضمان دعمهم الفعلي المتزايد، وتشجيع البحث المنظم عن المعلومات  
حول جيش وجبهة التحرير الوطنيين.

\*\* اجتماعياً: تنظيم وتطوير العمل الاجتماعي، كفتح المدارس والعيادات وإطلاق  
أعمال التجهيز المحلي.

\*\* إدارياً: سد الفراغ الإداري الناجم عن استقالة المنتخبين المحليين الجزائريين  
التي أمرت بها جبهة التحرير الوطني. وفي هذا الإطار، يمارس ضابط القسم الإداري  
المتخصص وظائف مأمور النفوس ويمثل السلطات الولائية في بلديته.

**\*\* عسكرياً مساعدة الجيش الفرنسي في حربه ضد جيش التحرير الوطني.**  
ويتوفر القسم الإداري المتخصص لهذا الغرض على إضافيين مسلمين مسلحين ومنظمين في مخزن محدد بخمسة وعشرين رجلاً.

### ٣ - المفارز المتنقلة للحماية الريفية (GMPR)

تمثل مهام هذه الفرق التي أصبحت تسمى في عام ١٩٥٨ المفارز المتنقلة للأمن (GMS) في المراقبة والتدخل والحفاظ على الأمن في الأماكن التي لا تخضع لتغطية كافية من طرف الجيش الفرنسي أو رجال الدرك. ويقع على عاتقهم أيضاً حماية بعض البنايات العمومية كمقر الولايات والدوائر والبلديات أو ضمان حماية بعض الشخصيات المدنية.

### ٤ - مفارز الدفاع الذاتي (GAD)

أنشئت مفارز الدفاع الذاتي (GAD) لحماية القرى والمشاتي والمزارع ضد الهجمات المحتملة لجيش التحرير الوطني. وهم مكلفون أيضاً بمنع عناصر جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني من الدخول إليها للتموين أو جمع المعلومات. إن الجيش هو الذي يقوم بتسليح هذه المفارز التي تعد امتداداً له، والتي تستعمل في الواقع السلاح ببيكولوجي وسياسي ضد أطروحات جبهة التحرير الوطني وهكذا بعد الإخفاق في تكسير جيش وجبهة التحرير كما كان مخططاً له، وبعد الإخفاق في إبقاء الوضع الاستعماري للجزائر، لقاء حرب من أكثر الحروب ضراوة في أيامنا هذه، توجهت فرنسا ببرودة إلى تكيف إستراتيجيتها مع الشروط الجديدة التي تؤدي بالجزائر إلى الاستقلال.

ولقد نجحت فرنسا، لهذه الغاية، في إنشاء قوة محلية من ٥٨ ألف رجل من بين المتعاونين معها الذين استنفرتهم من قبل ضد شعبهم وأسندت إليهم الإشراف على المؤسسة الأكثر إستراتيجية في البلاد والتي تتحكم في مستقبلها.

لكن هذه القوة المحلية التي تم تصورها وإقامتها في عام ١٩٦٢ من طرف الحكومة الفرنسية والتي بقيت قيادتها في فرنسا، قوبلت بالرفض من طرف القيادة

العامة لأركان جيش التحرير الوطني ومن طرف قيادات جيش التحرير الوطني في مختلف الولايات.

إن ضغوط جيش التحرير الوطني، الذي توحد حول هذه المسألة، كانت من القوة بحيث قامت وحدات هذه القوة المحلية بحل نفسها. وانصرف الجنود الذين كانوا يشكلونها إلى بيوتهم ببساطة تاركين وراءهم العتاد العسكري في الشكنات، وعاد الضباط الفرنسيون والمسلمون الفرنسيون الذين كانوا يشرفون عليها إلى فرنسا. وقد التحق بعض هؤلاء الضباط «الفرنسيين - المسلمين» بالجيش الوطني الشعبي بعد استقلال الجزائر. وهكذا كان مصير مشروع القوة المحلية الذي حاربه جيش التحرير الوطني، الإخفاق التام

قامت فرنسا، لتجسيد هذه السياسة، بإطلاق عمليات محددة في جميع الاتجاهات. وكانت تهدف هذه السياسة في المجال العسكري إلى تشجيع عمليات الفرار وعمليات انضمام ضباط شباب جزائريين (تمت ترقية بعضهم حديثاً لهذا الغرض)، وعناصر أقل شاباً يعملون في الجيش الفرنسي لاختراق صفوف جيش التحرير الوطني من جهة، ومن جهة أخرى لتهيئتهم للحصول في اللحظة المناسبة على قيادة الجيش الجزائري بعد الاستقلال.

<sup>\*\*</sup> ويقول تحت عنوان: «نحو الاستيلاء على قيادة جيش التحرير الوطني.. أولاً: اختراق جيش التحرير الوطني ١٩٥٧-١٩٦٢»

إن انضمام ضباط وضباط صف وجنود جزائريين يعملون في الجيش الفرنسي إلى جيش التحرير الوطني، قد تم بطرق متعددة بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٢. ففي البداية، لم تكن تُحرك الانضمام الفردي والمنعزل الدواعي نفسها، ولم يكن يمثل استجابة لتعليمات السلطات الفرنسية. ويبدو من الواضح أن العناصر الأولى العاملة في الجيش الفرنسي التي التحقت بجيش التحرير الوطني في مختلف الولايات بصفة فردية أو جماعية، ومهما كانت رتبها قد دفعها إلى ذلك إما دافع وطني أو كرد فعل على قمع الشعب من طرف جيش الاحتلال أو بدوافع أخرى.

فكثيرون من الجنود وضباط الصف الجزائريين فروا من الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة بصفة فردية، وهذا ابتداء من عام ١٩٥٥ ، وقد حاربوا بكل إخلاص في جيش التحرير الوطني، وسقط الكثير منهم في ميدان الشرف.

فكل حالة فرار من الجيش الفرنسي كانت تمثل حالة خاصة لوحدها. إن التعميم انطلاقاً من حالات معزولة ملاحظة في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ من شأنه أن يقود إلى استنتاجات خاطئة. ويجدر بنا أن نشير إلى أن الفارين من الجيش الفرنسي بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ كانوا يلتحقون مباشرة بجيش التحرير الوطني في الجبال وكانوا قد حاربوا إلى جانب إخوانهم المجاهدين.

وعلى العكس من ذلك، فإن عمليات الالتحاق الفردية أو الجماعية لعناصر جزائرية من الجيش الفرنسي التي لوحظت في عام ١٩٥٧ وبوجه خاص ابتداء من عام ١٩٥٨ لم تكن تتم في اتجاه جيش التحرير الوطني بل في اتجاه جبهة التحرير الوطني بتونس للدخول من الباب الواسع. وهذا يستجيب لإستراتيجية فرنسية دقيقة لتجسيد مخططها «الجزائر الجزائرية» بغية إبقاء الجزائر، بعد حصولها على الاستقلال السياسي تحت السيطرة الفرنسية غير المباشرة.

**\*\*** ويقول تحت عنوان: «أهداف الفارين الجزائريين من الجيش الفرنسي»

إن تسليط الضوء على اختراق صفوف جيش التحرير الوطني الذي قرره وخططت له السلطات الفرنسية بغية إدامة السيطرة الفرنسية في الجزائر، فضلاً عن الترقية والارتقاء السريع، لحوالي أربعين «فاراً» جزائرياً من الجيش الفرنسي التحقوا بجبهة التحرير الوطني في الخارج ولعبوا بعد ذلك دوراً حاسماً داخل وزارة الدفاع بعد الاستقلال، سيسمح لنا بالإحاطة الجيدة بجسامة المخطط والأهداف التي كانت تتوخاها فرنسا لهذا الغرض.

كان الهدف تحضير الفارين من الجيش الفرنسي للإشراف على الجيش الجزائري المستقبلي وقيادته بعد الاستقلال.

ومن المجدي الإشارة في هذا الإطار إلى التشابه بين رؤية الحكومة البلجيكية بالنسبة للكونغو الذي أصبح في ما بعد يسمى الزائير، ورؤية الحكومة الفرنسية في

تعاملها مع الثورة الجزائرية. الفرق الوحيد بين هاتين الحالتين هو أن بلجيكا نجحت منذ البداية في وضع موبوتو في منصب جيد، وقد كان آنذاك رقيباً. لقد تمت ترقيته في أقل من سنتين إلى رتبة جنرال، ثم إلى قائد للقوات المسلحة للجيش الكونغولي الشاب، وهو المنصب الذي سمح له أولاً بإزاحة الوزير الأول باتريس لومومبا، ثم إطاحة كاسافوبو الذي كان رئيساً للجمهورية. كان يكفي للقيب موبوتو أربع أو خمس سنوات ليصبح رئيساً للدولة بمباركة القوة الاستعمارية السابقة.

أما في ما يخص الجزائر، فقد كان على الفارين من الجيش الفرنسي انتظار شهر جانفي (كانون الثاني) ١٩٩٢ لتنظيم انقلابهم. لقد كان الطريق أطول أمام الانقلابيين الجزائريين، لكن في النهاية كانت النتيجة نفسها.

**\*\*** ويقول تحت عنوان: «مخطط الرائد إيدير أو هجوم الفارين»

إن الثلاثي الذي يعد النواة الصلبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمتمثل بكل من كريم بلقاسم، الذي كان آنذاك وزيراً للقوات المسلحة، والخضر بن طوبال وزير الداخلية، وعبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة، لم يدرك الخطر الذي قد يلحق بالجزائر من عمليات الالتحاق تلك، بل على العكس من ذلك، فقد استقبلوا عمليات الفرار تلك بكثير من الترحاب آمليين الاستفادة منها أحسن استفادة.

إن فكرة إنشاء جيش قوي، لاسيما على الحدود الجزائرية - التونسية بالذات، التي اقترحها الرائد إيدير (رئيس الديوان العسكري لكريم حينذاك)، ثم تبناها ودافع عنها كريم بلقاسم كانت في طريق التنفيذ. وفي الواقع، كان السياق السياسي والعسكري لتلك الفترة يشجع تجسيد تلك الفكرة المغربية.

وبما أن الرائد إيدير كان يتمتع بدعم كريم بلقاسم وثقته، ويساعده أصدقاؤه الفارون من الجيش الفرنسي، فقد أعد برنامجاً دقيقاً يهدف إلى إنشاء جيش قوي في الحدود الشرقية. لقد كانت استراتيجية حقيقية للاستيلاء على السلطة حيث تم إسناد قيادة هذه الوحدات إلى الفارين من الجيش الفرنسي الذين تم تقديمهم بالمناسبة على أنهم «متخصصون» و «خبراء»

لم يكن التدريب العسكري يهدف إلى التكوين التقني للمحاربين الذين سبق أن قدموا البرهان على قدراتهم في ميدان القتال بل إلى غرس ذهنية الخضوع في أذهانهم تحت غطاء الانضباط التام وإلى تعويدهم على نمط حياة يعاكس سلوكهم المعتاد كمقاومين في الجبال.

كان الهدف في الحقيقة هو تدجين بعض العناصر التي كان يعتبرها المشرفون على ذلك المخطط غير مأمونة الجانب.

كان كريم بلقاسم والرائد إيدير يعتمدان، من جهة أخرى، لتنفيذ استراتيجيتهما، اعتماداً كبيراً على أحمد بن شريف الضابط السابق في الجيش الفرنسي، الذي تمت ترقيته حديثاً إلى رتبة قائد الحدود الشرقية.

أما بالنسبة لكريم بلقاسم الذي كان آنذاك وزيراً للقوات المسلحة، فقد كان هدفه من اعتماده على رئيس ديوانه الرائد إيدير هو إنشاء قوة ضاربة من شأنها أن تكون له في الوقت المناسب، سنداً لتعزيز زعامته داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على حساب زميليه العسكريين الآخرين ومنافسيه بن طوبال وبوصوف. وهكذا قد يصبح جيش الحدود امتداداً للولاية الثالثة ويغير موازين القوى في القمة لصالحه.

لندعم ذلك بالمثل التالي: كان مدير مدرسة الإطارات حيث كنت ضابط تدريب في عام ١٩٥٩، يمنع على المجاهدين كل أشكال الأخوة، بما فيها استعمال كلمة «أخ» أو «مجاهد» في ما بينهم تحت طائلة العقوبات الشديدة، بل كان هو يؤمن لهم تكوين مرتزقة مبنياً أساساً على الخضوع والغفلية. وهذا لم يكن ليعجب المجاهدين الذين كانوا يرفضونه، وقد خلق هذا الإجراء حالة صراع داخل مدرسة الإطارات.

كان الهدف باختصار هو الإعداد من دون تأخير لتنفيذ إستراتيجيتهم للاستيلاء على السلطة في الأجل المناسب. في الواقع، كان الفارون من الجيش الفرنسي ينوون بتوفيرهم على جيش عصري مجهز ومسلح ومدرّب جيداً ومنظم خارج التراب الجزائري، تنظيم أنفسهم على طريقتهم ليفرضوا أنفسهم في الوقت المناسب على قيادة جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وكان يبدو أن



السياق السياسي والعسكري يشجع تجسيد الفكرة المغربية المتمثلة في إنشاء جيش عصري قادر على الحدود الشرقية.

أما على الصعيد العسكري، فإن قيام الجيش الفرنسي ببناء حاجز مكهرب على الحدود الجزائرية - التونسية والجزائرية - المغربية، أي «خط موريس» الذي يعززه «خط شال»، كان قد حد كثيراً من حركة فرق جيش التحرير الوطني بين الخارج والداخل وأعاق تمرير السلاح إلى مواقع المقاومة في الداخل.

فضلاً عن ذلك، فإن التمرکز القوي للفرق الفرنسية على الحدود، المعد لتقوية كتامة التراب الجزائري وعزل جيش التحرير الوطني في الداخل لكن اصطدم مخطط كريم - إيدير في الميدان بحركة معارضة واسعة من طرف المجاهدين على طول الحدود.

ففي الواقع، إن الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، المصايين بالعجرفة والاحتقار والتسلط وغير الحاصلين على أدنى تكوين سياسي، والمقطوعين عن حقائق مواقع المقاومة، قاموا بكل الممارسات من العمل البسيكولوجي إلى الإفساد (عن طريق توزيع الرشى على المجاهدين لتحبيد همهم، مروراً بالخداع والتخويف بغية «قهر» (بحسب مصطلحاتهم الخاصة) المجاهدين بهدف الاستيلاء على جيش التحرير الوطني في الحدود. لكن الملاحظ أنهم فشلوا فشلاً ذريعاً في هذه المرحلة، وهكذا عمت الفوضى والخلاف في داخل الوحدات على طول الحدود، وسواء كان ذلك في معسكرات التدريب أو في الوحدات التي تم تعيين ضباط سابقين في الجيش الفرنسي فيها، فإن العصيان كان يتعمم ووصل إلى ذروته في عام ١٩٥٩.

ومن العواقب الأكثر سوءاً المترتبة على محاولات «الفارين» «الاستيلاء» على جيش الحدود بالشرق، نذكر على الخصوص:

- لقد ترتب على مخطط إعادة تنظيم جيش الحدود حرف هذا الأخير لمدة شهور عن العمليات العسكرية ضد الجيش الفرنسي الذي كان قد استفاد من هذا الانقطاع في تدعيم مواقعه على طول الحدود.

- تمت تغذية الخصومات العصبية القبلية وتأجيجها لأغراض مبنية على مبدأ «فرق تسد».

- ضرب الحالة النفسية للمجاهدين الذين اضطربت روحهم القتالية.  
- الارتفاع المحير لعدد المجاهدين الفارين والمتمردين الذين انحطت تعبثهم معنوياً.

- زيادة حذر المجاهدين ضباطاً وجنوداً، حيال وزارة القوات المسلحة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في عام ١٩٥٩.  
- انتشار روح التشاؤم داخل الوحدات.

وباختصار، فقد كان المحاولات فرض مخطط معد ومطبق من طرف الفارين من الجيش الفرنسي عواقب وخيمة على جيش التحرير الوطني في الحدود، واستفاد منها جيش الاحتلال على جميع الصعد.

لقد اعتمد الضباط السابقون للجيش الفرنسي خلال تلك المرحلة على كريم بلقاسم بصفته وزيراً للقوات المسلحة لفرض أنفسهم وتنفيذ المرحلة الأولى من مخططهم البعيد الأمد للاستيلاء على السلطة. ولكن كان لكريم إستراتيجيته الخاصة، فمن جراء الأزمة التي كانت تعصف بالقمة، كان كريم يفكر بدقة في استعمال هؤلاء الفارين من الجيش الفرنسي لتعزيز موقعه في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وإنهاء القيادة المشتركة والثلاثية.

لقد جلب هذا التسابق على الزعامة ردود فعل في قمة هرم المؤسسة السياسية والعسكرية، واحتدمت الصراعات الداخلية، وكانت نتيجة تفاقم الأزمة في قمة السلطة في نهاية المطاف هي إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني في عام ١٩٦٠ وذلك لغير صالح كريم.

واصل كريم بلقاسم تدعيم دوره الراجح في جيش التحرير منذ مؤتمر الصومام في عام ١٩٥٦، حيث استفاد من الدعم الثمين لعبان رمضان.

لقد اشتغل الثنائي كريم - عبان جيداً لغاية عام ١٩٥٧، قبيل دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) المنعقدة في أوت (آب) عام ١٩٥٧، فكانت

تلك هي اللحظة التي أظهر فيها كريم أوراقه ليصبح الرقم واحد في الثورة. وكان يعتقد أن تصفية عبان جسدياً في ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٥٧ ، التي شارك فيها، من شأنها أن تسهل له تحقيق أهدافه

وعند إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٥٨ ، لم ينجح كريم في الحصول على الرئاسة التي أوكلت إلى فرحات عباس، وكان عليه الاكتفاء بمنصب نائب الرئيس، ومنصب وزير القوات المسلحة مؤقتاً.

في عام ١٩٥٩ ، دخلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أزمة، وفي جويليه (تموز) قامت القيادة الثلاثية المكونة من كريم وبوصوف وبن طوبال بتنظيم اجتماع العقدة للتحكيم في الخلافات الداخلية.

خلال الاجتماع الماراتوني للعقداء العشرة، قزمت سلطة كريم من طرف زميله بوصوف وبن طوبال اللذين كانا يعتمدان على العقداء الذين سبق أن عيناهم على قاعدة اختيار الزملاء والمخلصين لهما، وهم هوارى بومدين وعلي كافي ولطفي واسمه الحقيقي دقين بنالي لمواجهة الطموحات إلى الهيمنة لدى كريم الذي كان يتمتع بدوره بدعم عقداء سبق أن اختارهم هو شخصياً على القاعدة نفسها، مثل محمدي السعيد ويزوران ودهيلس. أما مشاركة الرائد إيدير التي كان يساندها كريم فقد اصطدمت برفض بوصوف وبن طوبال.

عرف اجتماع العقداء العشرة مناورات من كل نوع وانقطاعات عديدة، وهذا ما تمتاز به كل أزمة عميقة، وهو ما جعل الاجتماع يدوم حوالي أربعة شهور.

ولما كان بومدين وكافي ولطفي يقلقون كريم بمواقفهم المعادية، قرر القيام بتوقيفهم بدعم من الفارين من الجيش الفرنسي مولود إيدير وأحمد بن شريف ومحمد زرقيني وعبد القادر شابو وسليمان هوفمان.

كان الملازم الأول المجاهد يزيد بن يزار هو الذي أخبر بن طوبال عن مخطط كريم السري. لقد فجر خبر المؤامرة الوضع ودفع بضباط جيش التحرير الوطني المسؤولين عن الوحدات المقيمة على الحدود الشرقية إلى مضاعفة الحذر .

وأصبح الوضع في الميدان في غير صالح كريم والفارين من الجيش الفرنسي، هذا الوضع يضاف إليه ضغوطات بوصوف وبن طوبال أدى بكريم إلى التخلي عن مشروعه في الحالة الحاضرة.

واصل العقداء العشرة أعمالهم وانتهوا إلى الاتفاق حول إعادة تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي دخله العسكريون بقوة. أما ترشيحات «الفارين من الجيش الفرنسي المقترحة من طرف كريم فقد رفضت بقوة ولاسيما من طرف بن طوبال والعقداء بومدين وكافي ولطفي، واستثنى من ذلك بن شريف الذي كان قد التحق أولاً بجيش التحرير قبل الذهاب إلى تونس، حيث عين عام ١٩٥٩ قائداً للحدود من طرف كريم الذي كان حينئذ وزيراً للقوات المسلحة.

إن الجهد المتواصل بحدة لهؤلاء الفارين من أجل العضوية في أعلى مؤسسة سياسية للثورة، من دون أن يكونوا قد برهنوا على كفاءتهم في الميدان، وهذا بعد سنة أو سنتين فقط من التحاقهم بجبهة التحرير الوطني في تونس، يظهر فعلاً نيتهم في تشكيل نواة داخل قمة هرم مؤسسات الثورة ومؤسسات الدولة المستقلة المستقبلية ونيتهم في السيطرة على هذه المؤسسات على أعلى مستوى، ويؤكد تصريحات سليمان هوفمان أثناء الاجتماع الشهير مع الضباط المجاهدين المتخرجين من أكاديميات عسكرية عربية

لقد سمح هذا الصراع في القمة للفارين من الجيش الفرنسي باختراق المؤسسات في هذا المستوى العالي، عبر إسداء خدماتهم وخبرتهم العسكرية إلى وزير القوات المسلحة في ذلك الوقت.

ومن القرارات التي اتخذها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والتي تتعلق بموضوعنا نذكر:

- تعديل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث كان كريم الخاسر الرئيسي، فلقد فقد وزارة القوات المسلحة وأصبح وزيراً للشؤون الخارجية.

- استبدال وزارة القوات باللجنة الوزارية المشتركة للحرب (C.I.G) تحت قيادة جماعة تتكون من كريم وبوصوف وبن طوبال، وأسندت سكرتيريتها للحاج عزوط الموالي لبوصوف.

- إنشاء قيادة أركان عامة للقوات المسلحة مسندة للعقيد هواري بومدين يساعده الرائد علي منجلي والرائد قايد أحمد والرائد رابح زراري المدعو عز الدين. عندما قبل بوصوف وبن طوبال تشكيل قيادة أركان عامة يشرف عليها بومدين (المعروف بوفائه لبوصوف)، فإنهما لم يكونا يشكان مطلقاً في أن مرحلة جديدة للثورة قد بدأت وقد تؤدي إلى إزاحتها.

\*\* ويقول تحت عنوان: «القيادة العامة للأركان تسهل ارتقاء الفارين» لقد تشكلت القيادة العامة للأركان على خلفية أزمة، وبالموازاة مع الأزمة السياسية على مستوى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، عرف جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية حركة شبه عامة من العصيان والفوضى. ويبدو في هذا السياق، أن إنشاء القيادة العامة للأركان قد جاء في وقته.

لكن تشكيلة القيادة العامة للأركان لم تكن متناسقة، فعلي منجلي كان ثورياً مقتنعاً، وقائداً عسكرياً وسياسياً شجاعاً وصارماً ومتطلباً، وكان يفكر في أن يحدث توازناً في جيش التحرير الوطني للحدود ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبالضبط ضد القيادة الثلاثية المشكلة من كريم وبوصوف وبن طوبال من أجل الحفاظ على الثورة من الانحرافات التي تتربص بها الدوائر.

وكان ينوي من جهة أخرى تدعيم الجيش بالوسائل البشرية والمادية لاسيما بالأسلحة العصرية للقيام بعمليات عسكرية واسعة ضد الجيش الفرنسي والتنفيس هكذا عن جيش التحرير الوطني بالداخل الذي لا يتوفر على تجهيز جيد والمقطوع عن الخارج بحاجز مكهرب مزدوج على طول الحدود: «خط مورييس وخط شال».

لقد كانت لعل منجلي على ما يبدو خطة شاملة ومتناسقة، سياسية وعسكرية، بغية إنقاذ الثورة. كان هذا يبدو انشغاله الأساسي. ولم يكن يبدو عليه أنه يفكر في لعبة شخصية ولم تكن لديه استراتيجية لأخذ السلطة.

على العكس من ذلك، فإن أعمال بومدين على رأس القيادة العامة للأركان كانت تندرج في إطار استراتيجيا شخصية لأخذ السلطة، وهو ما بدأت تظهر ملامحه ابتداء من عام ١٩٦١.

كان بومدين هادئاً بارداً، وكان سلطوياً بعيد النظر ورجل نظام يسانده داخل القيادة العامة للأركان أحمد قايد المدعو سليمان. وقد أصبح واعياً بأهمية الدور الذي قد يصبح في وسعه القيام به في المستقبل، منذ اجتماع «العقداء العشرة» واجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث تم إضعاف مواقع القيادة الثلاثية من جراء الهجومات العديدة التي وجهها لها علي منجلي وقايد أحمد بوجه خاص.

وبعد تعيينه على رأس القيادة العامة للأركان، بدأ بومدين منذ تلك اللحظة يمسك بزمام مصيره الشخصي، مبتعداً بذلك تدريجياً عن بوصوف، رئيسه. وبانتظار ذلك، كان يهدف آنذاك إلى إعادة تنظيم جيش الحدود وجعله قوة ضاربة ضد الجيش الفرنسي، وقوة سياسية بوسعه الاعتماد عليها بعد الاستقلال.

أصبحت قيادة الأركان العامة منذ إنشائها مركز تلاق بين قوى متعارضة. وكانت تريد قيادة الأركان العامة أن تمثل عامل توحيد. وكانت تعتمد من جهة على الضباط المجاهدين، لكن هؤلاء الضباط كانوا يخشون أن يقع في الجزائر ما حدث بالضبط للمجاهدين التونسيين الذين تمت التضحية بهم على مذبح الاستقلال من طرف النظام الجديد.

وفي الواقع لم يكن هؤلاء الضباط في جيش التحرير الوطني يثقون في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانوا يستنكرون ويفضحون انحرافاتهما. كانوا يرون أن عليهم الاحتفاظ بحريتهم في العمل بعد الاستقلال لضمان استمرارية الثورة.

فكثيرون هم الجنود وإطارات جيش التحرير الوطني الذين كانوا يخشون أن تحيد الثورة عن مسارها الطبيعي وأن تتم مطاردتهم وخيانة الشهداء. ولما كان بومدين مدركاً لأهمية قوة المجاهدين وتمثيلهم، فقد كان يردد أمامهم مباشرة بعد إنشاء قيادة الأركان العامة بأنه لن يسمح أبداً بأن تتم التضحية بالمجاهدين الجزائريين بعد الاستقلال كما حدث في تونس"

ومن جهة أخرى كان أعضاء قيادة الأركان العامة يريدون استرجاع الفارين من الجيش الفرنسي رغبة في استعمالهم لصالحهم من أجل تنفيذ مشروعهم في إعادة تنظيم جيش الحدود وعصرنته.

لم تأخذ قيادة الأركان، وبخاصة بومدين بعين الاعتبار تحذيرات الضباط الوطنيين الشباب المتخرجين من أكاديميات عسكرية عربية. بل إنهم استهانوا بقدرة الفارين من الجيش الفرنسي على تنفيذ مخططهم في السيطرة على الجيش في يوم ما وفي هذا السياق بالذات تدافع الفارون لتقديم خدماتهم لقيادة الأركان العامة، فلقد كانت لهم مصلحة في ذلك. فهذه الطريقة كانوا يظنون أنهم يبيضون صفحتهم ويكتسبون في الوقت نفسه الشرعية التي يفتقدونها.

ولقد قررت قيادة الأركان العامة منذ تنصيبها أن تنشئ على مستواها «مكتباً تقنياً» أسند الإشراف عليه إلى فارين مثل محمد زرقيني وسليمان هوفمان ومحمد بوتلة الذين كانوا قد فشلوا في كسب ثقة المجاهدين.

وسنرى لاحقاً كيف أن قرارات تعيين الفارين هذه في أعلى هرم جيش التحرير الوطني المتخذة في عام ١٩٦٠، ستكون قاتلة للجزائر بعد الاستقلال، وبالأخص بعد انقلاب جانفي (كانون الثاني) عام ١٩٩٢، الذي أغرق الجزائر في حمام من الدم ورمى بها في أزمة متعددة الأبعاد لتعود بالبلاد ثلاثين عاماً إلى الوراء.

لقد أفضت إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود، بصفة عامة، إلى اختلاط الجنود وضباط الصف والضباط، وتشكيل وحدات تحت قيادة موحدة وممركزة.

لقد تم في الواقع تنفيذ المخطط الذي أعده «الفارون» من الجيش الفرنسي والذي كان قد رفضه المجاهدون في صيف عام ١٩٥٩، لأنه صادر عن وزارة القوات المسلحة وتطبعه خلفيات سياسية في مناخ متأزم. وفي عام ١٩٦٠ تغيرت الظروف السياسية بإلغاء وزارة القوات المسلحة وإنشاء قيادة الأركان العامة التي يشرف عليها ضباط مجاهدون.

وفي الواقع، لقد كانت رمت قيادة الأركان بكل ثقلها من أجل توحيد القوات وتكوين جيش عصري مدرب ومجهز جيداً لتحضيرها (لم تدرك ذلك إلا في ما بعد) هكذا لأخذ السلطة بعد الإعلان عن الاستقلال.

ويبدو جلياً أنه منذ إنشاء المكتب التقني فإن الفارين من الجيش الفرنسي كانوا يستفيدون من ترقية وراء ترقية.

تكمن إذا الغلطة التي ارتكبتها قيادة الأركان في اعتقادها بأن «الفارين» من الجيش الفرنسي، المفتقرين إلى الشرعية التاريخية وإلى الدعم داخل جيش التحرير الوطني، يمكنها استعمالهم من دون خطر لأنهم يؤدون دوراً «تقنياً» في تأطير القوات. كانت قيادة الأركان تعتقد أنه بوسع هؤلاء «الفارين» المساهمة في تحسين أداء الجيش في الميدان من دون أدنى خطر على الثورة. في حقيقة الأمر، لم يكن إنشاء فيالق أسند الإشراف عليها للفارين في حضور بومدين ومنجلي وبن سالم وبن جديد يمثل تزكية سياسية وحسب، بل إن هؤلاء الفارين منحوا هكذا شرعية كانوا يفتقدونها. فمنذ تلك اللحظة أصبحوا يتمتعون بثقة قيادة المنطقة المعنية.

إن ترقية الفارين من الجيش الفرنسي من طرف قيادة الأركان في بداية عام ١٩٦٠ كانت تمثل معلماً مهماً في إستراتيجيتهم للاستيلاء على الحكم بعد الاستقلال. وفي هذا الوقت، كان هدفهم هو تقوية الثقة التي وضعت فيهم من طرف قيادة الأركان وتعزيز مواقعهم مع الأيام.

إن الأزمة التي اندلعت بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ بداية عام ١٩٦١ قد زادت من اعتقاد الأركان بأن توحيد ومركزة قيادة الجيش العامل على الحدود يمثلان ورقة رابحة لصالحهم، ولهذا تحتم على قيادة الأركان الاعتماد على كل قادة الفياق والكتائب الثقيلة، بما فيهم طبعاً «الفارون» من الجيش الفرنسي الذين كانت هكذا سلطتهم تتأكد، وشرعيتهم الثورية تحظى بالتسليم بها أخيراً.

**\*\*وتحت عنوان «الأزمة بين القيادة العامة للأركان والحكومة المؤقتة» يقول:**



وفي الوقت نفسه الذي كانت تقوم فيه قيادة الأركان بتعزيز القوات التي تتوفر عليها في الحدود، كانت تنوي أيضاً توسيع سلطتها إلى الولايات بالداخل. وهنا اصطدمت قيادة الأركان برفض من اللجنة الوزارية المشتركة للحرب، ولما كان كريم وبوصوف وبن طوبال يتمتعون بسلطتهم داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتساندهم الولايات التي نصبوا على رأسها قادة موالين فإنهم كانوا يفكرون في قصر صلاحيات قيادة الأركان على الوحدات المتموقعة في الخارج فقط.

وقد كان يحتدم الصراع في هذا الشأن بين اللجنة الوزارية المشتركة للحرب وقيادة الأركان على مر الشهور. وكانت رغبة اللجنة الوزارية المشتركة للحرب هي أن تبقى سيدة الوضع، سواء في المجال السياسي حيث تتمتع بدعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أو في المجال العسكري حيث إن كريم وبوصوف وبن طوبال كانوا لا يزالون يتحكمون بمعظم الولايات.

كان الفخ المنسوب لقيادة الأركان كبيراً، وهكذا بدأ رهان القوة بين الهيئتين. فأبقت قيادة الأركان على مقرها في غار ديماء على الحدود الجزائرية - التونسية .

إن السباق إلى السلطة قد انطلق آنذاك بين أعضاء قيادة الأركان العامة والقيادة الثلاثية المكونة من كريم وبوصوف وبن طوبال والخلافات بين قيادة الأركان واللجنة الوزارية المشتركة للحرب بدأت تتوالى خاصة في ما يتعلق برفع القدرة العسكرية لجيش التحرير في الداخل وعلى الحدود، وكذلك التموين بالسلاح وحجم المساهمات المالية المرصودة لجيش التحرير الوطني، وأشكال توزيع المساعدة الدولية الموجهة للاجئين الجزائريين الموجودين في المناطق الحدودية ... إلخ.

<sup>\*\*</sup> ويقول تحت عنوان «خلاف القيادة العامة للأركان مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول المفاوضات مع فرنسا واتفاقيات إيفيان»:

يستحسن التذكير بأنه قبل بدء المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني في جوان (حزيران) عام ١٩٦٠ في مولون قامت فرنسا بتعزيز قدراتها العسكرية إلى حد بعيد في الجزائر منذ عام ١٩٥٨، واستعملت كل الوسائل للقضاء على جيش التحرير الوطني. لكن ديفول، وبعد حرب ضارية ولا هوادة فيها خاضها بالضبط منذ توليه

السلطة، أدرك في آخر المطاف سنة ١٩٦٠ أن الجيش الفرنسي رغم تفوقه العسكري وطاقته النارية الجهنمية لا يستطيع إحراز تفوق عسكري على جيش التحرير الوطني. كان ديغول يريد بلا ريب تجريب الخيار العسكري حتى النهاية ليبرهن للجنرالات الذين كانوا قد جاؤوا إلى السلطة حدود سياستهم المتطرفة والاستعمارية، ليحل محلها سياسة استعمارية جديدة تهدف إلى حماية مصالح فرنسا على المدى البعيد، ذلك أن هذه الحرب كان لها بعد سياسي وامتداد شعبي عظيم. فإذا كان الجانب الفرنسي يحارب من أجل بقاء نظام استعماري في هذه المنطقة من العالم، فإن الجزائريين كانوا يحاربون من أجل انتزاع الاستقلال والحرية والعيش في الكرامة والعدل.

في هذا السياق قبل ديغول مبدأ استقلال الجزائر، إلا أن الحكومة الفرنسية عملت جاهدة على تلغيم هذا الاستقلال بعملها على استخلاف نظام استعماري كان قائماً آنذاك بنظام ذي طابع استعماري جديد كما سنوضح لاحقاً.

**\*\*** «نقاط الاختلاف الأساسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة حول اتفاقيات إيفيان».

حاول الجنرال ديغول آنذاك دعم القوة الثالثة في الجزائر التي شجعته مختلف الحكومات الفرنسية قبله. ويتعلق الأمر بحركة سياسية معدة لقيادة البلاد عبر تهميش جبهة التحرير الوطني. كان يجب على هذه «القوة الثالثة» أن تتكون من جزائريين موالين لفرنسا ومعادين الجبهة التحرير الوطني ويتعين عليها القيام بتنفيذ سياسة تشارك بين الجزائر وفرنسا.

وبعد أن فشلت الحكومة الفرنسية في إبراز القوة الثالثة من الناحية العضوية في أجل قصير ونظراً للظروف الداخلية والخارجية التي لم تكن في صالح فرنسا، وبعد تخليها عن المطالبة بإشراك الحركة الوطنية الجزائرية في المفاوضات، قررت في الأخير استئناف المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إيفيان في ماي (أيار) عام ١٩٦١.

لقد انتقدت قيادة الأركان العامة توقيع الحكومة المؤقتة اتفاقات إيفيان، لأنها كانت ترمي، في نظر قيادة الأركان، لأن تؤسس في الجزائر نظاماً استعمارياً جديداً بعد الاستقلال.

#### وكانت الانتقادات تتناول بوجه خاص النقاط التالية:

- إنشاء جيش يطلق عليه اسم قوة محلية مكونة من ٤٠ ألف رجل يؤطّروهم ضباط وضباط صف جزائريون ما زالوا في الخدمة في الجيش الفرنسي في عام ١٩٦٢، وضباط فرنسيون يعملون في إطار التعاون الفني.

- احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة مرسى الكبير مدة ١٥ عاماً وكذلك قاعدة عين أكر لمواصلة التجارب النووية الفرنسية.

- الإبقاء على الجهاز الإداري القائم والمكون من ٨٠ ألف موظف منهم ٦٥٦٠٠ فرنسي و ١٤٤٠٠ جزائري استفادوا من الترقية الاجتماعية منذ لاكوست (١٩٥٦)

- الحفاظ على الليبرالية الاقتصادية واحترام المصالح والامتيازات الفرنسية كما كانت قائمة عند الاستقلال. وعلى السلطة الجزائرية الجديدة مواصلة تنفيذ مخطط قسنطينة المعد في عام ١٩٥٩ ضمن منظور استعماري.

- الحفاظ على هيمنة اللغة الفرنسية وتشجيع نموها على حساب اللغة العربية.

- احترام الخصوصيات العرقية واللغوية والدينية للأوروبيين الذين سيكون لهم حتى عام ١٩٦٥ الخيار بين الجنسية الفرنسية والجنسية الجزائرية.

- إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة مهمتها تسيير الشؤون العامة خلال المرحلة ١٩٦٢ بين تاريخ دخول وقف إطلاق النار إلى حيز التنفيذ في مارس (آذار) وتاريخ تنظيم الاستفتاء في جويليه (تموز) ١٩٦٢

وفي اجتماع ضم قادة الفيلق والكتائب الثقيلة ونظّمته قيادة الأركان كان الرائد علي منجلي، وهو عضو في الوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان، يتحدث عن الاستسلام ويتهم الحكومة المؤقتة برغبتها في القضاء على جيش التحرير الوطني. كان يرى أن التنازلات المقدمة لفرنسا في المجال الاقتصادي والعسكري والثقافي لا مجال

للقبول بها لأنها ترهن الاستقلال وتلغمه. وكانت قيادة الأركان ترى أن الحكومة المؤقتة قد خانت الثورة ليس بقبولها تلك التنازلات فحسب، بل لأنها كانت ترغب كذلك في إقامة نظام برجوازي من النوع الرأسمالي موال لفرنسا بعد إعلان الاستقلال. كان تطور النزاع يحول الاختلافات بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة حول اتفاقيات إيفيان إلى مواجهة.

لقد بدأ الصراع على السلطة والسباق لأجل أخذها بين الهيئتين بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في فيفري (شباط) عام ١٩٦٢ للموافقة على اتفاقيات إيفيان.

وأصبح جيش التحرير الوطني الذي يعتبر أساس كل شرعية، الرهان الأساسي. وهنا أيضاً يبرز تصوران متناقضان: فبالنسبة للقيادة الثلاثية، كريم وبوصوف وبن طوبال كانت تركز شرعية الحكم على الولايات التي كانوا المسؤولين عنها الغاية عام ١٩٥٧ ، تاريخ انتقالهم إلى الخارج والتي عينوا على رأسها من يخلفهم. زيادة على ذلك، فإن شرعيتهم مستمدة، بحسب رأيهم، من صفتهم كزعماء تاريخيين.

أما بالنسبة لأعضاء قيادة الأركان، فإنهم كانوا يعتبرون أنفسهم المسؤولين المؤهلين عن جيش التحرير الوطني، بما فيه الولايات. لقد كانوا على كل حال يتوفرون على قوة ضاربة مهمة، ألا وهي جيش التحرير الوطني الموجود على الحدود الشرقية والغربية والذي كان يصل تعداداه إلى ٢٤٠٠٠ رجل في عام ١٩٦٢.

لكن أعضاء قيادة الأركان لم يكتفوا بالاعتبارات العسكرية وحدها. فقد كانوا يريدون الذهاب إلى أبعد من ذلك بدخولهم غمرة المنافسة السياسية فحاولوا في هذا السياق إقامة تحالفات مع بن بللا وبوضياف وخيضر وبيطاط المسجونين آنذاك، لتعويض الشرعية التاريخية التي كانوا يفتقرون إليها.

أرسلت قيادة الأركان في هذا الشأن عبد العزيز بوتفليقة إلى شاتودونوا ليعرض على القادة التاريخيين المحبوسين، كونهم أعضاء في الحكومة المؤقتة وفي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وجهة نظر قيادة الأركان حول طبيعة الأزمة وكيفية حلها. وقد اقترحت قيادة الأركان من أجل ذلك إنشاء مكتب سياسي لجهة التحرير الوطني

وإعداد برنامج سياسي؛ فبنى بن بللا وخيضر وبيطاط خطة قيادة الأركان، وعلى العكس من ذلك فإن بوضياف، حليف كريم وآيت أحمد، قد رفضها في هذا السياق بالذات، عقد التحالف بين بن بللا وقيادة الأركان. وقد سمح هذا التحالف لبومدين بالحصول على غطاء سياسي له وزنه للتغلب على الحكومة المؤقتة وتهيئة شروط الاستيلاء على السلطة بعد إعلان الاستقلال.

كانت قيادة الأركان مدركة قوتها العسكرية والتأثير السياسي لتحالفها مع بن بللا، وهو ما شجعها على الإعلان عن استعدادها بعد الاستقلال المعارضة تطبيق أحكام اتفاقيات إيفيان التي كانت تتناقض مع مبادئ الثورة.

لقد تعقدت الأزمة التي كانت في أوجها، نظراً لأن قادة جبهة التحرير الوطني وأعضاء الحكومة المؤقتة وأعضاء قيادة الأركان وأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانوا ينتمون إلى تيارين فكريين متناقضين.

فالبعض، مثل فرحات عباس وأصدقائه في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري السابق وبن خدة (وأصدقائه المركزيين) وكريم وبوصوف وبن طوبال فضلاً عن قادة تاريخيين آخرين، كانوا متأثرين بنمط الحياة الغربي المطبوع بوجه خاص بالعلمانية والفردانية والليبرالية الاقتصادية. فجهاز جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة الذي تشرف عليه القيادة الثلاثية كان بين أيدي المفرنسين.

وآخرون، مثل بن بللا وخيضر وعدد كبير من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وأعضاء قيادة الأركان، وطاهر زيري (قائد الولاية الأولى) وصالح بو بنيدر (قائد الولاية الثانية، وعثمان قائد الولاية الخامسة)، وشعباني (قائد الولاية السادسة) كانوا يعتبرون أن الجزائر تنتمي إلى العالم العربي والإسلامي، وأن اللغة العربية يجب أن تكون لغة الجزائر الرسمية بعد الاستقلال.

بل إن اللغة العربية كانت تستعمل كلغة عمل في الولاية الأولى (أوراس النمامشة) وفي الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) وفي الولاية السادسة (الجنوب الجزائري) وعموماً، فقد كان المقاتلون المنحدرون من الريف أو المدينة يعتبرون أنفسهم إخوة ومجاهدين ويعتبرون حرب التحرير جهاداً.

وكان المقاتلون الذين يسقطون في ميدان الشرف يسمون شهداء، وكان هذا التيار يتمتع بالأغلبية داخل جيش التحرير الوطني وفي أوساط الشعب الجزائري. لكن الانتماء إلى هذا التيار أو ذاك لم يمنع من عقد تحالفات خفية بين أنصار التيارين الفكريين.

وهكذا ولأسباب ظرفية ووفق حسابات دقيقة لعب الفارون من الجيش الفرنسي بعمق ورقة قيادة الأركان بعد أن كانوا قد لعبوا ورقة كريم في عام ١٩٥٩، الذي تخلوا عنه بسرعة مباشرة بعد أن فقد وزارة القوات المسلحة في جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠، واضعين مؤقتاً قناعاتهم السياسية والثقافية الموالية لفرنسا في سلة المهمات إن الولاء لقيادة الأركان كان يسمح لهم بالحصول على شرعية وبتثبيت أنفسهم عاجلاً أو آجلاً داخل جيش التحرير الوطني. كانت «تقنياتهم»، التي كانت قيادة الأركان تعتبرها خطأ، حيادية، تشكل ضماناً لتقنياتهم ونجاحاتهم من دون تأخير، في إستراتيجيتهم للسيطرة على الجيش بعد الاستقلال من أجل الاستيلاء على السلطة في الوقت المناسب.

نجح الفارون من الجيش الفرنسي، باختيارهم المعسكر الأقوى في أزمة حادة تكرست بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة حول قضايا إيديولوجية وسياسية وثقافية، في إخفاء ارتباطهم العاطفي الوثيق بفرنسا، متخفين وراء الحماس واللهجة الثوريين. كان هدفهم في إسدال النسيان على تاريخهم وارتباطاتهم، وفي أن يصبحوا قادة الجيش التحرير الوطني بصفة كاملة، قد تحقق في أوج الأزمة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة.

وسهل انشغال أعضاء قيادة الأركان أساساً بمصيرهم اندماج الفارين من الجيش الفرنسي في جيش التحرر الوطني. وهكذا تمت بالنسبة لهم مرحلة اختراق جيش التحرير الوطني بقي الآن الاستيلاء على السلطة وهذا لم يكن ليحدث إلا بالاحتماء وراء بومدين بانتظار.

وبما أن الإستراتيجية الجديدة لفرنسا الاستعمارية الجديدة تستند إلى مشروع إجمالي، لم تقتصر الحكومة الفرنسية على تنظيم اختراق جيش التحرير الوطني في

أعلى مستوياته عن طريق فارين من الجيش الفرنسي (القادة المستقبليون للجيش الجزائري) وإنشاء قوة محلية (نواة الجيش الجزائري المستقبلي).

لقد انكبت السلطات الفرنسية أيضاً على «جزارة الإدارة الاستعمارية» على طريقتهما وتنظيم تبعية الجزائر الاقتصادية لضمان استمرارية الحضور الفرنسي بعد الاستقلال.

**\*\*** ويقول تحت عنوان «تنظيم التبعية في الإدارة وفي الاقتصاد»

بعد أن تفحصنا آنفاً كيف قامت فرنسا بتلقيم الجيش الجزائري حتى قبل إنشائه وقبل إعلان استقلال الجزائر بمدة طويلة، سنرى كيف أن الحكومة الفرنسية نظمت تبعية الجزائر لفرنسا في مجالين ليسا أقل إستراتيجية، وهما الإدارة والاقتصاد.

لقد انطلقت فرنسا بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ في تنظيم الإدارة الجزائرية على مستويات المستوى الوطني والولائي والمحلي. وكانت فرنسا مقتررة في هذا الشأن، فقد عينت في جهازي هذين القطاعين عدداً من الفرنسيين - المسلمين الموالين لها، والذين قامت بترقيتهم إلى مناصب تصوّر وقرار بجانب الفرنسيين الضمان ديمومة حضورها في الجزائر.

أولاً: «جزارة» الإدارة الاستعمارية

حتى اندلاع حرب التحرير، كانت الإدارة الجزائرية ذات طابع استعماري جلي، وكان دخول الجزائريين إليها جد محدود، وكان يقتصر على الوظائف التنفيذية والسفلى. أما مهام التصور واتخاذ القرار، فإنها كانت مقتصرة على الأوروبيين وحدهم. لم تكن الإدارة في خدمة المواطنين، بل كانت تتمثل في مراقبة السكان الأصليين، وفي إقامة علاقات مع القبائل، وجمع المعلومات من كل نوع من أجل مراقبتها وضمان السيطرة الفرنسية في كامل أنحاء البلاد.

وتم في باريس بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٩ / ١٩٦٠ تحديد مختلف الإجراءات الرامية إلى تشجيع الترقية الاجتماعية لـ «الفرنسيين - المسلمين» في الجزائر في مختلف قطاعات النشاط، بما فيها الإدارة.

وعززت فرنسا في الوقت نفسه تكوين النخب ذات المستوى العالي للحصول على إطارات من شأنها أن تكون قادرة ليس فقط على التكفل بتحقيق أهداف مخطط قسنطينة التي حددتها الحكومة الفرنسية، بل قادرة أيضاً على حكم الجزائر غداً.

كانت خطة قسنطينة التي أعدت انطلاقاً من منظورات عشارية وبدأ تطبيقها في عز حرب التحرير الوطني، والتي أعلن عنها ديغول نفسه، تهدف إلى إنعاش الاقتصاد وخلق ٤٠٠ ألف فرصة عمل لصرف الشباب الجزائري عن الثورة، والقضاء على دعمه الفعلي أو المحتمل الجبهة التحرير الوطني، وذلك بمحاولة ملء الفراغ السياسي الذي خلقه اندلاع الثورة.

إن الرحيل الجماعي للأوروبيين من الجزائر في عام ١٩٦٢ والنصر السياسي لتحالف قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، الذي أصبح يسمى الجيش الوطني الشعبي، مع فريق بن بللا وخيضر وبيطاط، قد أفشلا مشروع فرنسا الجزائر الجزائرية وشوشا لبعض الوقت على التقدم المبرمج للتيار الموالي لفرنسا الذي يطلق عليه عادة اسم حزب فرنسا. وفي الواقع، حتى وإن كان هذا التحالف غير متجانس تماماً، لكنه بقي تحت سيطرة شخصيات مثل بن بللا وخيضر وبومدين ومنجلي، تنتمي إلى التيار العربي الإسلامي وترفض الاستعمار الجديد والفرنكفونية كأيديولوجية.

هذا الوضع الجديد سوف يجبر أنصار الحضور الثقافي الفرنسي في الجزائر على الاكتفاء في تلك الأثناء بمكانة متواضعة وعلى تنظيم أنفسهم للتحكم في الأجهزة في القطاعات الأكثر إستراتيجية في انتظار اللحظة الحاسمة للاستيلاء على الحكم.

إن مسيرة الاستيلاء على الحكم ستطول، والدليل أنه لزم انتظار شهر جانفي (كانون الثاني عام ١٩٩٢ حتى يحقق حزب فرنسا عن طريق الانقلاب، هدفه النهائي.

إلا أن هذا لم يمنع حزب فرنسا من أن يكون حاضراً في عام ١٩٦٢ ، في كل المؤسسات الجزائرية الجديدة، ولاسيما في جيش التحرير الوطني، الذي يعد النواة الرئيسية في الخارطة السياسية الجزائرية، حيث شغل الفارون من الجيش الفرنسي مناصب أساسية بعد حصولهم على شرعية ثورية.



<sup>\*\*</sup> وتحت عنوان «مشاركة الفارين من الجيش الفرنسي في انقلابي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ تمنحهم الشرعية» (١٩٦٢ جيش الحدود يشق طريقه إلى السلطة) إن عملية استيلاء جيش الحدود بقيادة بومدين على السلطة مرت بعدة مراحل سنذكر بإيجاز أبرز وقائعها، غير أنه خلال هذه المرحلة كان يحتمي جيش الحدود بالقيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني بقيادة بن بللا وخيضر.

أولاً: مرحلة مارس (آذار) - جوان (حزيران) ١٩٦٢

بعد وقف إطلاق النار وإطلاق سراح القادة التاريخيين: آيت أحمد، وبن بللا وببساط، وبوضياف وخيضر، اجتمعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ ٢٢ مارس (آذار) في الرباط وبحث في النزاع القائم بينها وبين قيادة الأركان العامة. وتم رفض اقتراح بن بللا القاضي بالدعوة لانعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية قصد إيجاد حل للأزمة.

ودعت قيادة الأركان العامة القادة الخمسة التاريخيين المحررين، والأعضاء في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتوجه إلى وجدة (على الحدود الجزائرية - المغربية) لمقابلة إطارات جيش التحرير الوطني. وقد أراد بومدين بهذه الزيارة أن يمنح بن بللا الفرصة للتعبير عن آرائه علناً وتفصيل أفكار لم يدافع عنها حتى ذلك الحين إلا قادة الأركان العامة. وقد استقبل بن بللا بحفاوة كبيرة في وجدة وهذا ما لم يعجب رفاقه.

ونظراً لقلق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تقارب بن بللا وقيادة الأركان العامة قررت أن توقف كل شكل من أشكال تمويل جيش التحرير الوطني. وبعد عودة بن بللا من مصر إلى حيث دعاه الرئيس جمال عبد الناصر، صرح عند وصوله إلى تونس في ١٤ أبريل (نيسان) حيث استقبله كل من الرئيس بورقيبة وبعض وزراء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وضباط من جيش التحرير الوطني يمثلون قيادة الأركان العامة، قائلاً: نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب.

وقد استقبل جيش التحرير الوطني الذي كان متمركزاً في الحدود هذا التصريح الشهير الذي بثته الإذاعة التونسية بترحيب في حين أنه أغضب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية..

وتوجه بن بللا ورفقاؤه الأربعة إلى الحدود الجزائرية - التونسية على اثر دعوة من قيادة الأركان العامة، وتم استقبالهم بحفاوة بالغة. وخلال اجتماع مع ضباط جيش التحرير الوطني، تناوب كل من بن بللا وبوضياف على الكلام وقد استقبلت كلمة بن بللا بحفاوة على عكس كلمة بوضياف التي قوبلت بالقليل من التصفيق.

وعند نهاية شهر أفريل (نيسان) ازدادت حدة التوتر بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان العامة. وعلى إثر حادث تسبب به الجيش الفرنسي ضد وحدات جيش التحرير الوطني في جبل بن صالح، اتهمت قيادة الأركان العامة الجيش الفرنسي بعدم احترام اتفاقيات إيفيان وهددت بالرد إذا لم يوضع حد لمثل هذه الاستفزازات. وساعد الهدوء واحترام وقف إطلاق النار قيادة الأركان العامة على استئناف إرسال الضباط والمقاومين المتكرين في زي مدنيين إلى الداخل برفقة اللاجئين الذين بدؤوا يعودون بكثرة في إطار منظم إلى الوطن.

ونظراً لانزعاج الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تصريحات قيادة الأركان العامة العنيفة ومن تصرفها الهادف لتحسين مواقعها في الميدان، قررت تجميد ميزانية قيادة الأركان العامة بقصد شلها. وهكذا وجد جيش التحرير الوطني المتمركز في الحدود نفسه بعد بضعة أسابيع محروماً من الموارد المالية والمادية التي كانت تمنحه إياها الحكومة المؤقتة بانتظام، غير أنه نظراً لتوقع قيادة الأركان العامة لمثل إجراءات الانتقام هذه، فقد عملت مسبقاً على تضخيم ذخائرها وادخار مبالغ مالية كبيرة لمواجهة أي احتمال...

وأمام تعفن الوضع، قام كل من بللا، وبيطاط وخيضر بدفع الحكومة المؤقتة مجدداً إلى استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وحصلوا في النهاية على الأغلبية رغم معارضة الثالوث كريم وبوصوف وبن طوبال الذين كانوا حتى ذلك الحين أسياد الموقف. وأخيراً تم استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فاجتمع في ٢١

ماي (أيار) في طرابلس (ليبيا) وصادق على برنامج جبهة التحرير الوطني. وأطلق عليه برنامج طرابلس

وإذا كان البرنامج قد صودق عليه من دون صعوبات فإن المناقشات حول اختيار أعضاء المكتب السياسي كانت صاخبة وتبرز الانقسامات العميقة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وقد ظهر تياران سياسيان متجابهان: أحدهما ذو توجه غربي بقيادة الحكومة المؤقتة (باستثناء بن بللا وبيطاط وخيضر ومحمدي سعيد)، ويعتمد على الولاية الثالثة وجزء من قيادة الولاية الثانية (صالح بوبنيدر، طاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الرأس) كما على فيدرالية فرنسا

وثانيهما ذو توجه عربي - إسلامي بقيادة بن بللا نائب رئيس الحكومة المؤقتة، ويتمتع بدعم قيادة الأركان العامة والولايات الأولى، والخامسة والسادسة، وكذلك بدعم قائدين من الولاية الثانية هما العربي برجم ورابع بلوصيف. وعلى رغم أن كلا من فرحات عباس وأحمد فرنسيس وأصدقائهما من الاتحاد الديمقراطي للحركة الجزائرية السابق ذوو انتماء غربي، إلا أنهم انضموا إلى هذه المجموعة قصد الانتقام من مناورات الثالوث وبن خدة التي كانت وراء إبعادهم من الحكومة المؤقتة في السنة السابقة، في حين أن الولاية الرابعة بقيت حيادية..

ونظراً إلى أن مجموعة بن بللا وقيادة الأركان العامة لم تكن تتوفر إلا على الأغلبية البسيطة وليس على الثلثين كما تشترط القوانين الأساسية، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية وجد نفسه في مأزق، فقرر بن خدة مغادرة اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، واتجه إلى تونس في مساء ٦ جوان (حزيران) حتى يتجنب انحلال عقدة أعمال المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ويحول دون صدور قرارات لن تكون في صالح مجموعة الحكومة المؤقتة. والتحق به عدة أعضاء من المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ولم يبق إذن إلا اختبار القوة لفرض الذات.

وإجمالاً، عند نهاية شهر جوان (حزيران) وعشية استفتاء تقرير المصير، فإن ميزان القوى الميداني كان بلا ريب في صالح قيادة الأركان العامة. فهذه الأخيرة تملك فعلاً جيشاً مدرباً تدريباً جيداً وشديد الانضباط مكوناً من ٢٤٠٠٠ رجل عند الحدود،

علاوة على دعم الولايات الأولى والخامسة والسادسة، ودعم رائدين عضوين في مجلس الولاية الثانية. أكثر من ذلك، فإن التحالف مع بن بللا وخيضر كان يمنح قيادة الأركان العامة بعداً سياسياً واسعاً من شأنه أن يجذب التحالفات والدعم الضروري للتسوية السياسية للأزمة لصالحهم.

أما في ما يخص الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فكانت تحظى بدعم الولاية الثانية ذات القيادة المنقسمة والولاية الثالثة وفيديرالية فرنسا. وقد بقيت الولاية الرابعة حيادية.

بعد تخلي كل من بن بللا وبيطاط وخيضر ومحمدي السعيد، حلفاء قيادة الأركان العامة، لم تعد الحكومة المؤقتة تضم سوى ٨ وزراء، وبعد عودة كريم وبوضياف إلى الجزائر رغم المنع الذي فرضته عليهم الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا، لم يبق في تونس إلا ستة أعضاء من الحكومة المؤقتة.

يمثل تاريخ ٢٦ جوان (حزيران) نهاية الحكومة. وآخر عمل قامت به الحكومة المؤقتة كان عزل قيادة الأركان العامة بتحريض من كريم وبوضياف. لقد انتهت جبهة التحرير الوطني في ذلك اليوم باعتبارها تجمعاً وطنياً واسعاً

ثانياً: مرحلة جويلية (تموز) - سبتمبر (أيلول) ١٩٦٢

بعد نشر نتائج استفتاء تقرير المصير الذي أجري في ١ جويلية (تموز) عام ١٩٦٢، تم إعلان استقلال الجزائر في ٣ جويلية (تموز). لكن تفجر فرحة وحماس الشعب الجزائري خففته خطورة الأزمة.

كريم وبوضياف هما الوحيدان اللذان بالغا في تقدير قواتهما وأصرا على معارضة قيادة الأركان العامة وبن بللا، بالاعتماد على الولاية الثالثة وعلى المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة.

وعلى الصعيد العسكري، شرعت قيادة الأركان العامة في تطبيق مخططاتها. وغداة الإعلان عن الاستقلال، قام الجنود المتمركزون في الحدود بالتحرك نحو الداخل في الشرق.

ويقرر المكتب السياسي في النهاية، بعد أن سئم سياسة الانسداد للولاية الرابعة، أن يستدعي قوات قيادة الأركان العامة والولايات الأولى والخامسة والسادسة من أجل احتلال مدينة الجزائر وتحريرها نهائياً من سيطرة الولاية الرابعة.

وقد دخلت تلك القوات المخلصة لقيادة الأركان العامة وللمكتب السياسي إلى الولاية الرابعة في ٣١ أوت (آب) عن طريق محورين أساسيين باتجاه سور الغزلان وقصر البخاري في جنوب المدينة التي تمثل آخر حاجز على طريق الجزائر العاصمة، وقد كانت المعارك في ناحية قصر البخاري دموية جداً وخلفت المئات من القتلى وبعد بضعة أيام من المعارك المتبوعة بمفاوضات بين محركي الصراع، دخل جنود قيادة الأركان العامة إلى العاصمة في ٥ سبتمبر (أيلول). وهكذا انتهت الأزمة عن طريق النار والدم.

وفي ٢٦ سبتمبر (أيلول) جرى الإعلان عن قائمة أعضاء الحكومة التي يترأسها بن بللا، ومن أصل ١٨ عضواً، تم إسناد ٥ حقائب وزارية لممثلي قيادة الأركان العامة، ولقد عزز بومدين موقعه بحصوله على ٢٨ % من المناصب الوزارية، بعد أن أقصى مساعديه علي منجلي وقايد أحمد عن طريق اقتراحهما كمرشحين للمجلس الوطني بدون علمهما.

وبعد بضعة أيام، انعقد في الجزائر في ثكنة علي خوجة اجتماع برئاسة بومدين شارك فيه قادة الولايات أو ممثلوهم. وكانت تندرج في جدول الأعمال المسائل المتعلقة بتنظيم الجيش الوطني الشعبي والمالية والعلاقات بين الولايات والإدارة. وكنت أمثل قائد الولاية الثانية في هذا الاجتماع.

وقد صدمت منذ الوهلة الأولى بالحضور القوي جداً لضباط فارين من الجيش الفرنسي إلى جانب بومدين سيطرت تدخلات الفارين من الجيش الفرنسي على المناقشات، وفي حالة ما إذا تعارضت الاقتراحات الصادرة إما عن مقاومين كظاهر زيري (الولاية الأولى) أو عني شخصياً (الولاية الثانية) مع وجهة نظر الفارين، فإن بومدين لم يكن يفصل في الموضوع بل يحيل تلك المواضيع إلى اللجنة.

إلا أن هذه اللجنة التي عينها بومدين لم تكن تضم سوى الفارين من الجيش الفرنسي، مضافاً إليها اسمي. وهذا ما يمثل مؤشراً بارزاً للدور المهيمن الذي سيلعبه مذاك فصاعداً الفارون من الجيش الفرنسي في الجيش الجزائري الناشئ.

وقد اجتمعت اللجنة فوراً، خلال توقيف للجلسة، لتعرض استنتاجاتها مباشرة بعد الجلسة العامة. ووجدت نفسي معزولاً في هذه اللجنة الشديدة الاختلال، والتي لا تعكس أعمالها في الأخير سوى وجهة نظر الفارين.

وعند تنظيم بومدين لوزارة الدفاع أسند مناصب أساسية للفران من الجيش الفرنسي. ولم يعين سوى ضابطين شابين وطنيين كمديرين مركزيين، وذلك لفترة قصيرة فقط.

إن توزيع المهام في وزارة جد إستراتيجية كوزارة الدفاع سيطر عليها مباشرة بعد الاستقلال الحضور القوي للفران من الجيش الفرنسي أعلن عن نهاية الثورة باعتبارها تعبيراً عن الأمل وعن طموحات الشعب المتمثلة في الحرية والأخوة والعدالة الاجتماعية.

أصبح مسار حرف الثورة المصمم والمطبق قبل الاستقلال عملياً ابتداء من سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦٢. غير أن الوضع لم يكن وصل بعد إلى نقطة اللارجوع. فكل الخيارات بقيت مفتوحة نظرياً، رغم أن حزب فرنسا، كان قد بات يحتل الميدان وهو ميدان كان قد جرى تلغيمه كثيراً لصالحه.

ثالثاً : الاستقلال الملغم

يمكن تكوين بعض الملاحظات حول أزمة جبهة التحرير الوطني التي انفجرت في صيف عام ١٩٦٢، وهي ملاحظات ستسمح بتوضيح ظروف تعزيز عملية حرف الثورة، التي ستتطرق إليها في ما بعد.

١ - على عكس الحكومة المؤقتة التي كانت ملغمة بتناقضات وبالعديد من المصالح الخاصة، فإن جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود كان يمكن أن يصبح أداة ثمينة لخدمة الثورة بما أنه استطاع تجاوز الجهويات واتخذ شكل أداة سياسية ممرزة في وقت كانت فيه قوات الثورة الوطنية مهددة بالتبعثر والإحباط. لقد

رسم شكل الدولة بخطوط بارزة، وقبل الأوان وبالتالي ساهم في انتصارها، لكن في الوقت نفسه أصبحت هذه الدولة عائقاً أمام تأسيس إطار سياسي ديمقراطي وشعبي.

٢ - تم تغيير توازن القوى في جبهة التحرير الوطني وفي الجيش الوطني الشعبي على حساب الفئات الوطنية المرتبطة فعلاً بالشعب. إن عملية التسريح الواسعة التي مست المقاومين والضباط والصف وجنود جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود وفي الداخل التي قامت بها وزارة الدفاع الجديدة أفرغت الجيش الوطني الشعبي، ابتداء من عام ١٩٦٢ ، من بعده الشعبي، ومن بعده كحاجز ضد أي محاولة للحرف. وكان هذا الوضع في صالح الفارين من الجيش الفرنسي الذين أصبحوا يشغلون مناصب استراتيجية في وزارة الدفاع.

٣ - لم يبلغ بومدين بعد كل أهدافه المتعلقة بالاستيلاء على السلطة، ومن الآن فصاعداً سيعكف على العمل السياسي، وذلك بالتركيز على الجيش الذي أسند مهمة تسييره إلى الفارين من الجيش الفرنسي الذين كان منهم من انضم إلى جبهة التحرير الوطني في وقت متأخر بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩

إن التاريخ سوف يبرز في ما بعد أن بومدين قد أخطأ بعدم أخذ حذره حيالهم، كما سبق أن نبهه بعض الضباط المقاومين منذ أن عين على رأس قيادة الأركان العامة عند الحدود الجزائرية - التونسية في عام ١٩٦٠.

ويكمن خطأه في أنه كان يريد استعمال الفارين كأداة لبلوغ غايته، متأكداً من أنه ليس لهم أي ثقل سياسي خاص وأنهم لا يشكلون أي خطر عليه وعلى البلد.

٤ - كانت الدولة الجديدة المستقلة تبنى بمساندة البيروقراطية المدنية التي تنبثق من مصادر مختلفة ولكنها تتلاقى من حيث التكوين والمصالح.

وهناك ثلاثة مصادر لهذه البيروقراطية:

- الجهاز الإداري وتأطيره الموروث من العهد الاستعماري (الترقية الاجتماعية للجزائريين بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٢)

- إدماج الآلاف من الموظفين الجزائريين ذوي التكوين الفرنسي العاملين في تونس وخصوصاً في المغرب في الإدارة الجزائرية بعد عام ١٩٦٢.

إن للمكونات الثلاثة لكل من البنية التقنية والبيروقراطية أكانت ذات ولاء قومي أو لا قاسماً مشتركاً يتمثل في التكوين الغربي، وهي تتأثر على وجه الخصوص بالنموذج الذي ستشهده الجزائر بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٩. إن امتلاك اللغة الفرنسية والكفاءة يعتبر سلطة اجتماعية وسلاحاً. فالإطارات (المكونة في القالب الفرنسي تتذرع للارتقاء في الهرم الوظيفي بكفاءتها، أما العناصر ذات الثقافة العربية فهي تشغل أدنى الرتب)

وهكذا منذ عام ١٩٦٢، تجمعت كل المكونات التي ستؤدي إلى مواجهات ثقافية وسياسية ستبرز في منتصف السبعينيات وستزداد خطورتها بعد انقلاب جانفي عام ١٩٩٢.

#### \*\* الجزائر في عام ١٩٦٢

كانت المشاكل التي تواجهها الجزائر غداة الاستقلال جد معقدة، ويكفي أن نذكر الخسائر المادية والبشرية الفادحة التي خلفتها سبع سنوات ونصف من الحرب الشرسة، بالإضافة إلى المشاكل العديدة التي تولدت عن الاستعمار وأصبح معظمها ذا طابع بنيوي

- سقوط أكثر من مليون ونصف مليون شهيد ما بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٢
- إجبار حوالي ٣ ملايين شخص على الانتقال من مساكنهم إلى مراكز تجمع حيث يخضعون لظروف حياة جد قاسية.
- خمسمائة ألف لاجئ في تونس والمغرب.
- نزوح أكثر من مليون ونصف مليون شخص من الأرياف نحو المدن.
- أربعمائة ألف معتقل سياسي.
- أربعمائة ألف مهاجر إلى فرنسا.

هذه الظروف القاسية التي لم يسبق لها مثيل سببت للجزائر المستقلة مشاكل رهيبية. فوجدنا أنفسنا مع سكان معاد جمعهم، ومعتقلين، ولاجئين ونازحين نحو المدن، مقصيين من الدوائر الاقتصادية ومحرومين من الأنشطة ومن ظروف الحياة العادية، يعيشون أو بالأحرى هم باقون على قيد الحياة في ظروف معيشية قاسية



ويعانون سوء التغذية.

وقد خلقت الخسائر المادية الكبيرة التي سببها الجيش الفرنسي بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٢ مشاكل خطيرة، منها:

- دك ثمانية آلاف بلدة وآلاف القرى.

- حرق آلاف الهكتارات من الغابات.

- انخفاض عدد رؤوس الماشية والضأن أربعة ملايين رأس وذلك بانتقالها من سبعة ملايين إلى أقل من ثلاثة ملايين في عام ١٩٦٢، أما البقر فقد أبيع كله.

- تلغيم مناطق واسعة على الحدود الشرقية والغربية على طول خط موريس وخط شال من طرف الجيش الفرنسي وما زالت الضحايا تسقط حتى التسعينيات على رغم أعمال نزع الألغام الضخمة التي قامت بها الجزائر.

ويجب أن يضاف لكل هذا الأفعال الإجرامية التي قامت بها منظمة الجيش السري الفرنسي في عام ١٩٦٢، المتمثلة في تقتيل جزائريين أبرياء وأعمال تفجير البنايات بالبلاستيك وحرق مكتبة جامعة الجزائر وبعد أن أنهى مجرمو المنظمة جرائمهم التي دامت أشهراً، التجئوا إلى أوروبا.

فضلاً عن ذلك، عشية الاستقلال، غادر تسعمائة ألف أوروبي الجزائر نهائياً، إلا أن بعضهم عاد في ما بعد كمتعاونين تقنيين منتدبين من طرف الحكومة الفرنسية التي ستواصل سعيها ومناوراتها من أجل إبقاء الجزائر تحت تبعية فرنسية ذات طابع استعماري جديد.

وكانت سنة ١٩٦٢ جد مضطربة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق، بدأ التسابق للاستيلاء على السلطة بين القادة الرئيسيين باسم الشرعية الثورية فاتحاً الطريق أمام الانتهازيين. وتمخض عن التعيينات في الوظائف العليا في الإدارة ترقية الإطارات التي لم تكن معدة إعداداً كافياً.

وأسندت الإدارة المركزية لإطارات لديها قناعات سياسية وثقافية ذات توجه فرنسي وتمسك مناصرو حزب فرنسا مباشرة بـ «الوطنية الجزائرية» و«الثورة» اللتين

تعتبران مصدرين للشرعية، قصد السماح لممثليهم بشغل وظائف مسؤولية عليا في الوزارات المسماة إستراتيجية: وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية وغيرها، ونجحوا بسد الطريق أمام الإطارات المعربة المتخرجة من الجامعات العربية في القاهرة، أو دمشق، أو بغداد أو الكويت، تارة باسم العصرية والقيم الغربية والانفتاح على الغرب، وطوراً باسم الاشتراكية، وهذا ما يتطلب في نظرهم التمكن من اللغة الفرنسية التي تعتبر أداة لا غنى عنها في الإدارة الجزائرية الشابة.

من جهة أخرى، حاولت الحكومة الجديدة على غرار الاستعمار الفرنسي التحكم في الإسلام من منظور علماني. وهكذا أنشئت وزارة الشؤون الدينية وأسندت إلى توفيق المدني من جمعية العلماء السابقة، قصد تحييد الإسلاميين.

إن إنشاء هذه الوزارة استهدف بالضبط التحكم في الأنشطة الإسلامية في المساجد. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هي التي تعين الأئمة وتدفع لهم أجورهم. وأصبح النشاط السياسي والتربوي والتجمعي الحر من منظور إسلامي ممنوعاً مذكاً فصاعداً.

إن إقصاء الإطارات عربية اللغة من مراكز المسؤولية وإرادة حصر الإسلام في دور رمزي في بلد شديد الحساسية تجاه الإسلام والحضارة العربية - الإسلامية، ساهما في رهن مستقبل الجزائر بشدة وخلق بذور انفجار لاحق إذا أخذنا بعين الاعتبار تهميش ممثلي تيارات فكرية تتمتع مع ذلك بالأغلبية لدى الجماهير الشعبية.

فبدلاً من أن تقوم السلطة الجزائرية بتوجيه حماس الشعب الجزائري الخارق غداة الاستقلال وتعبئة الطاقات الهائلة التي كانت متوفرة في مؤسسة ضخمة للبناء الوطني في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإحداث قطيعة مع رجال وطرق النظام الاستعماري، عبر إشراك السكان وجميع التيارات الفكرية بدون أي إقصاء، فإنها ستورط في طريق مظلم متميز بواقعين أساسيين:

١/ المواجهة بين التيارات السياسية وبين مختلف المجموعات ذات النزعة الجهورية أو الإسلامية.

٢/ وضع اليد على البنى الإدارية التي تركتها فرنسا واسترجعت لحسابها في الجزائر المستقلة.

**\*\* «المواجهة بين التيارات السياسية»**

لقد تمخض عن المواجهة بين التيارات السياسية بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ صراعات سياسية وأحياناً مسلحة بين مختلف الزعماء من جهة، وقيام حساسيات سياسية مختلفة في جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى.

لقد رأينا سلفاً ، كيف استولى جيش الحدود حليف بن بللا وخيضر على السلطة في سنة ١٩٦٢ ، وكان على هذا التحالف الذي يمثل نظرياً التوجه العربي - الإسلامي في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني أن يواجه عداوة قادة سابقين في الحكومة المؤقتة ذوي ثقافة غربية أو بعض مسؤولي جيش التحرير الوطني، المتحالفين مع الحكومة المؤقتة.

في البداية، ظهر تحالف كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، اللذين يمثلان توجهاً في الحكومة المؤقتة، وقد اعتمدا على الولاية الثالثة ضد بن بللا وبومدين وانتهى بوضياف إلى معارضة سلطة بن بللا قبل أن ينسحب نهائياً إلى الخارج في عام ١٩٦٤.

في عام ١٩٦٣، اندلع نزاع سياسي خطير بين بن بللا وخيضر الذي كان في ذلك الحين أميناً عاماً لجبهة التحرير الوطني. ونظراً للدعم الذي كان يتمتع به بن بللا في هذه القضية، فقد أقصى خيضر في نهاية المطاف ليتوجه هذا الأخير إلى المنفى ويحاول انطلافاً من منفاه أن ينظم معارضة سياسية ضد النظام الجزائري. وقد تم اغتياله في مدريد في عام ١٩٦٧ بعد مرور سنتين على انقلاب بومدين.

وبدأ العقيد محمد شعباني قائد الولاية السادسة الذي كان مقرباً جداً من محمد خيضر بتمرد على بومدين عام ١٩٦٤ وتم إيقافه في جوان من ذلك العام، وحكمت عليه محكمة عسكرية معينة من طرف بومدين بالإعدام. وقد اقترح بومدين على بن بللا الذي كان رئيساً للدولة الامتناع عن إصدار عفو رئاسي عنه، وهو ما حصل بالفعل فأقدم الجيش على إعدام شعباني.

كانت محاكمة شعباني فرصة لبومدين للتخلص من منافس محتمل الخطورة ضده، فبالفعل هو أصغر من بومدين (كان يبلغ ٣٠ عاما حين أعدم) عقيد مثله، معرب مثله، وهو مناضل وطني صادق وملتزم، وكان معروفا بمعارضته للقوة الثالثة وبكفاحه ضد البيروقراطيين الموالين لفرنسا، لقد تم القضاء عليه بسبب الأخطار التي كان يمثلها لبومدين ولحزب فرنسا أكثر بكثير مما هو بسبب مآخذ التمرد التي أخذت عليه

وقد عرفت سنة ١٩٦٤ تسابقاً إلى السلطة في جبهة التحرير الوطني وبدأ الصراع ضد النظام يتنقل داخل الانتماء العربي - الإسلامي.

لقد هاجم الشيخ بشير الإبراهيمي، ممثل العلماء [توفي ابن باديس قبل الثورة]، بعنف، برنامج بن بللا واصفاً إياه بالشيوعي فكلفته هذه المواقف ومواقف أصغر أولاده، أحمد طالب الإبراهيمي، الإقامة الجبرية، فالسجن، كان تأثير العلماء العدائي تجاه البعث والناصرية، كبيراً جداً في الجزائر وخصوصاً في الأوساط الناطقة بالعربية وبين المثقفين المعربين. ويندرج صراعهم في إطار تصور في غاية الوضوح يركز على الإسلام باعتباره مصدراً مرجعياً لتسوية المشاكل ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي..

ويرتكز خطابهم بين ما يركز عليه على تعميم استعمال اللغة العربية واحترام الحريات الأساسية بما فيها حرية التعبير واحترام حق الملكية والانفتاح على العالم الخارجي.

إلا أنهم يعارضون بلا مواربة الاشتراكية المماثلة بالشيوعية والعلمانية والفرنكوفونية. وقد بقي العلماء على الصعيد الاقتصادي قريبين من التيار الليبرالي.

**\*\* التيار الليبرالي**

كان فرحات عباس المعتبر زعيماً لهذا التيار، يدعو إلى ليبرالية هجينة، فمن جهة يتعلق الأمر بإنشاء نظام جمهوري وديمقراطي ذي طابع غربي حيث الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يجسد سيادة الشعب. وهذا الأخير، مصدر السيادة، الذي يجب أن يختار بحرية وديمقراطية ممثليه من بين مختلف التيارات المتنافسة. وعلى

جبهة التحرير الوطني أن تكون تعددية، وأن لا تسخرها زمرة أو عصابة. كما يجب فضح أي إقصاء للتيارات الإيديولوجية أو السياسية.

من جهة أخرى، يعتبر فرحات عباس أن لا غنى عن الإسلام والثقافة الوطنية لإحداث التغييرات الاجتماعية الضرورية وتلبية طموحات الشعب.

فتعاليم الإسلام في مجال التربية الدينية وحق الملكية والحق في الميراث والإسعاف الاجتماعي وغيرها لا تتنافى مع مجتمع اشتراكي بل بالعكس. فمن دون مخالفة مبادئ الإسلام، ومن دون الاصطدام بآداب وتقاليد شعبنا، نستطيع أن نضع البلد بحزم في سيرة ثورة. إلا أن التيار الليبرالي ما لبث أن خنق بالإقصاء السياسي لفرحات عباس الذي وضع في الإقامة الجبرية في عام ١٩٦٤.

**\*\* التيارات الشيوعية**

نسجل خلال تلك الفترة وجود تيارين شيوعيين وهما: الحزب الشيوعي الجزائري، ومناصرو التسيير الذاتي. يعرف الحزب الشيوعي الجزائري الذي هو امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي، بإخلاصه للاتحاد السوفيتي وبتقيده بأطروحاته التي لا صلة فعلية لها بحقائق البلد. ونظراً لحسن هيكلته، فهو حاضر في أهم المنظمات الجماهيرية التي يقودها وهي: الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين (UGTA) والاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA) وشبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN).

أما التيار الشعبوي في جبهة التحرير الوطني فيرى أن مصدر الوطنية الشعبوية هو الكفاح ضد الاستعمار وقد تعززت خلال حرب التحرير. لم تكن قد غدت جبهة التحرير الوطني بين سنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٤ أحادية الفكر. وعندما وصل بن بللا إلى السلطة وحاول تعزيزها، كان يسيطر على جبهة التحرير الوطني مناصرو الوطنية الشعبوية، على رغم وجود العديد من المعابر التي تؤدي من الفكر الستاليني أو الماركسي إلى هذا التيار والعكس

ولقد أدى اختيار الاشتراكية إلى تدويل الاقتصاد، وإلى التمركز وتركيز سلطة القرار في دوائر ضيقة جداً ومغلقة.

إن إشراف الدولة لا يولي أهمية كبيرة لتجلية المؤسسات العمومية وفعاليتها وينشئ ظروفاً لا تلائم كثيراً مبادرة الإطارات والشغيلة وتحملهم المسؤولية ومشاركتهم ومثل هذه البيئة تشجع اللامشفافية في التسيير، والتبذير والانتهازية والفساد والرداءة التي باتت في ما بعد للأسف العيوب الأساسية التي ستميز الإدارة والقطاع العام الاقتصادي في الجزائر إلى يومنا هذا.

إن التصادم بين التيارات السياسية والصراعات القائمة بين مختلف المجموعات، وخصوصاً بعد إعلان الاستقلال خلصت إلى إنهاك إطارات صادقة وشريفة وتشيط ما لديها من إرادة المقاومة والمشاركة الفعالة.

وفي الوقت الذي تعاني فيه أغلبية الشعب البطالة والفقر وظروف المعيشة السيئة جداً، فإن أقلية من الواصلين في اللحظة الأخيرة، ذات تصرفات مخزية، تولت الإدارة وأثرت بسرعة.

إن هؤلاء يستفيدون من الممتلكات التي أصبحت شاغرة في الميدان العقاري (مسكن، وفيلات، ومحلات تجارية) أو في الميدان الإنتاجي (مؤسسات إنتاج سلع وخدمات)، إما مباشرة أو عن طريق صفقات مريبة واحتيالية، وقد كان لا يزال ممكناً بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ زج القوى الحية في البلاد في معركة حاسمة لأجل ضمان إعمارها وللخروج تدريجياً من التخلف والتبعية الخارجية.

وهكذا، بدلاً من حشد الإطارات والعمال والمواطنين حول مهام سامية للصالح العام لتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، على نطاق واسع، فإن النظام سار في اتجاه معاكس ترك الطريق مفتوحاً أمام الانتهازيين ومناصري الحضور الفرنسي في الجزائر (حزب فرنسا ليشغلوا وظائف مسؤولية).

إن المجموعة التي بيدها السلطة سهلت ترقية الانتهازيين والموالين لفرنسا، لكونها قامت بكل شيء حتى تعزز مواقعها عن طريق تشديد التحكم في الأجهزة وتضخيمها بعناصر تعتبرهم «مطيعين» و«أكفاء»

كان هناك تياران متصارعان أحدهما يدعم بن بللا وكان يتمنى تحويل جبهة التحرير الوطني السلطة العليا بالتركيز على ضرورة أسبقية الحزب على الجيش والإدارة، أما الثاني فتجمع حول بومدين من أجل إحباط التيار الأول وذلك بالاعتماد على الجيش والإدارة فتضاعفت الدسائس ضد بن بللا والإشاعات وتميزت الخمسة أشهر الأولى من عام ١٩٦٥ بهيجان غير عادي ينبئ بضربة قوية وشيكة لصالح إحدى المجموعتين. إلا أن دور الجيش الذي كان يسيطر عليه قدماء الجيش الفرنسي سيكون حاسماً

لقد كان تطهير الإدارة من المتعاونين السابقين مع فرنسا الاستعمارية مطلباً عبرت عنه القاعدة النضالية، وتبنته قيادة جبهة التحرير الوطني. ففي عام ١٩٦٤ ، زاد الاستياء من الإدارة في أوساط الجماهير، ولم يلاحظ الناس أي تغيير جدي في ظروف معيشتهم وفي علاقاتهم بالإدارة بالمقارنة مع الفترة الاستعمارية. وفي تلك الفترة، كانت هناك فكرة جد منتشرة بين الشعب مفادها أن الإدارة فاسدة ويسيطر عليها موظفون قدماء كانوا يشغلون مناصب خلال الفترة الاستعمارية.

وبقيت الإدارة الجزائرية ذات الأصل الاستعماري قمعية بشكل أساسي ولا تعتبر نفسها أداة في خدمة المواطن، وهي كذلك حتى يومنا هذا. لذا كان تطهير الإدارة من عناصرها غير المستقيمة مطلباً شعبياً في البداية قبل أن يصبح مطلباً رسمياً للجبهة التحرير الوطني.

في الوقت نفسه، كان إطارات جبهة التحرير الوطني الذين كانوا في الخدمة في عام ١٩٦٤ يطالبون بتطهير الجيش من الضباط السابقين في الجيش الفرنسي، من أجل أن يحتفظ بميزته الوطنية والشعبية (الجيش الوطني الشعبي) ويندمج في السلطة كجهاز للحزب. وتمت صياغة هذا المطلب بصراحة وبإلحاح خلال مؤتمر جبهة التحرير الوطني في أبريل (نيسان) عام ١٩٦٤ ، وإجابة بومدين الشهيرة للمؤتمرين معروفة، وقد دام خطابه أكثر من أربع ساعات لينتهي في الساعة الخامسة صباحاً. وفي ما يخص التطهير، سعى بومدين إلى تصعيب المهمة حتى يحبط هذا المطلب وكانت حجته تدور حول نقطتين:

إذا أردتم التطهير، قال في هذا الصدد، يجب أن يمتد إلى كل قطاعات النشاط، وفي هذه الحالة لنأخذ الفأس وتنطلق، لكن من يطهر من؟ وبمن سنبدأ؟ هل من الواقعي أن نهاجم عدداً كبيراً من الجزائريين فقط لأنهم خدموا في الإدارة الفرنسية في حين أننا اليوم مستقلون وهم مفيدون لبلدهم؟

إن تطهير الجيش لا يخدم مصالح الجزائر (هكذا) حيث إننا إذا عزلنا قدماء ضباط الجيش الفرنسي، فإن الجيش الوطني الشعبي سيجد نفسه بدون تأطير كفء وسنكون مجبرين على اللجوء إلى المساعدة الفنية وتوظيف ضباط أجانب. أي أنكم تطلبون منا أن نستبدل ضباطاً جزائريين بضباط أجانب ستكون تكلفتهم المادية باهظة جداً على الجزائر ولن يخدموا بلدنا بأمانة الجزائريين وبالتالي فلاحفاظ بالضباط القدماء للجيش الفرنسي في الجيش الوطني الشعبي هو ضرورة ومطلب وطنيان.

وهكذا وضعت معارضة بومدين حداً نهائياً لمطلب شعبي جداً. ولما كانت لبومدين استراتيجية سلطة فإنه كان يعتمد على الجيش لتعزيز موقعه وتولي القيادة العليا للدولة. لقد كان يعتبر الضباط القدماء وضباط الصف في الجيش الفرنسي أداة ثمينة وضمانة للتحكم في الجيش وبلوغ أهدافه السياسية.

إذن فالجيش غير المطهر هو الذي سيعرقل نجاح مبدأ أسبقية السياسي على العسكري الذي طالبت به جبهة التحرير الوطني وهو الذي عارض تطهير الإدارة. ولقد حقق حزب فرنسا في عام ١٩٦٤ مكسباً مهماً في مشروعه للاستيلاء على السلطة.

إن انقلاب جوان (حزيران) ١٩٦٥، الذي كان الرائدان عبد القادر شابو وسليمان هوفمان مهندسيه، أعلن عن نهاية الثورة ودعم النزعة ذات التوجه الفرنسي في مسيرتها الزاحفة نحو التحكم في كل مؤسسات الدولة وخصوصاً القطاعات الإستراتيجية منه،<sup>١</sup> هكذا سيعتمد بومدين منذ عام ١٩٦٢ على الجيش ومصالح الأمن وعلى البيروقراطية المدنية وزارة الداخلية ووزارات الاقتصاد قصد إرساء سلطته ثم نظامه، ولاسيما بعد انقلاب جوان (حزيران) عام ١٩٦٥.

<sup>\*\*</sup> قبل التطرق إلى الوجوه العملية لاستيلاء البيروقراطيين الفرنكوفونيين على السلطة بعد استقلال الجزائر الشكلي، يحسن توضيح مفهوم حزب فرنسا فضلاً عن



أهميته في السياق المعاصر.

لا ينتمي المثقفون الفرنكوفونيون بالضرورة إلى حزب فرنسا ففي الواقع ينتمي العديد من المثقفين الفرنكوفونيين من أمثال مالك حداد، ومحمد حربي ومالك بن نبي، الخ، إلى تيارات فكرية متنوعة من الشيوعية إلى الإسلامية، مروراً بالقومية، لقد ابتعد كل منهم على طريقته عن الدولة وبنيتها التقنية.

أما حزب فرنسا فيضم ضباطاً قدامى في الجيش الفرنسي، وموظفين كباراً ومثقفين من شتى المهن الحرة (أطباء، محامين، مدرسين، مقاولين، ... الخ)، يجمع بينهم الارتباط بفرنسا وبنمط الحياة والتفكير الفرنسي، الذي يعتبرونه نموذجاً يرجعون إليه. وهذه الظاهرة هي في الواقع ناتج السياسة الفرنسية التي كانت قد شجعت، منذ احتلال الجزائر في القرن التاسع عشر، تكوين نخب جزائرية تتولى دور الوسيط بين السلطة الاستعمارية والشعب الجزائري بهدف تأطير السكان ونقل رغبات السلطة إليهم.

كان الجيش والمدرسة الفرنسيان قد ربطا تلك النخب بعمق بثقافة الأمة المسيطرة التي احتفظت لنفسها بمكانة مميزة فوق شعبها ليس حزب فرنسا حزباً ذا هيكلية منظمة بالمعنى التقليدي للكلمة، لكنه يشكل سديماً يناضل لأجل ربط الجزائر بالمثال الثقافي الفرنسي ولأجل الفرنكوفونية، التي باتت إيديولوجيا في خدمة الاستعمار الجديد.

إن الحضور الفرنسي الطويل، الذي دام أكثر من قرن وربع قرن في الجزائر علاوة على الإستراتيجية التي وضعتها فرنسا وطبقها ما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ التحويل الجزائر إلى النظام الاستعماري الجديد وإبقائها تحت سيطرتها عززت إلى حد بعيد وضع حزب فرنسا وساهمت في تلغيم استقلال البلد بشكل خطير.

هكذا لم يجد حزب فرنسا أي صعوبة بعد الاستقلال في الاستقرار داخل أجهزة الدولة، أكان ذلك في الإدارة المركزية (الوزارات) أو الجهوية (الولايات البلديات) أو في مجمل القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، المصارف، الجمارك، الخدمات).

إن دولة الاقتصاد والتأمينات التي تمت انطلاقةً من عام ١٩٦٦ سهلت توسع دائرة نفوذ حزب فرنسا. وقد شكل ذلك فرصة للبيروقراطيين الذين تكونوا في القالب الاستعماري كي ينخرطوا في مشاريع الدولة في كل قطاعات النشاط.

أولاً : بروز البنية التقنية في الجزائر المستقلة

لا يهتم المسؤولون في قمة الدولة، إلا ببقائهم في السلطة، رافضين فكرة التناوب على ممارسة السلطة في إطار ديمقراطي. إنهم يستمدون شرعيتهم من المشاركة في الثورة أو من مخالطتها. فهم لا يملكون توجهاً إيديولوجياً واضحاً، ولا مشروع مجتمع، ولا برنامجاً سياسياً محدداً. يكتفون بفرض مشروع التصنيع (انطلاقةً من النصف الثاني من الستينيات باسم الوطنية، مستندين إلى البنية التقنية التي تضرر المحبة والولاء لفرنسا. ولكي يغطي البيروقراطيون والتقنوقراطيون افتقارهم للشرعية، ولتوطيد وضعهم الاجتماعي والاستفادة من امتيازات متنوعة أو الحفاظ عليها، شكلوا بلا جدال رجال السلطة النشيطين.

إن طبيعة النظام الجزائري التوجيهية، والدولانية والسلطوية والأبوية، منذ الاستقلال، لم تفتح الطريق فقط أمام الرداءة والانتهازية، بل ولدت مناخاً من اللامبالاة وزوال التعبئة لدى الجماهير وعدد كبير من الإطارات النزيهة والكفوءة على مر الأعوام. وقد أدى ذلك إلى حدوث شرخ مزودج: قطيعة بين البيروقراطيين والتقنوقراطيين والمجتمع الجزائري من جهة، وخلق هوة متعاضمة بين الحكام والمحكومين من جهة أخرى.

إن الطلاق بين هؤلاء البيروقراطيين والشعب يعبر عن القطيعة بين الثقافة الشعبية التي تمت جذورها في الحضارة العربية - الإسلامية وثقافة البيروقراطيين الذين كونتهم المدرسة الفرنسية أو الإدارة (القلمية بالأحرى) أو الجيش الاستعماري

زد على ذلك أن دور البيروقراطي يتمثل تبعاً لمصلحته، في خدمة مسؤولين كبار فيما يبرر السلطة القائمة ويدافع عن شرعيتها. هكذا في مجتمع خال من مساحات الحرية، تساهم الممارسات الإدارية والسياسية غير الديمقراطية في زيادة الإقصاء والحقرة، أي احتقار البيروقراطيين وممثلي الدولة للمواطنين.

ونصل هكذا إلى وضع غريب لا تكون الإدارة فيه في خدمة المواطن، كما ينبغي أن تكون الحال، بل يكون المواطن تحت رحمة البيروقراطي. وهذا يفسح في المجال أمام الفساد، والامتيازات بغير وجه حق (التي تتحدى القانون والعدالة، والإفلات من العقاب، وشتى أنواع المظالم). لقد أفضى مجمل هذه العوامل إلى انهيار احترام سلطة الدولة منذ أواسط السبعينيات

سوف نتفحص الآن، عن قرب أكثر، كيف ساهم بومدين في ضمان استقرار البيروقراطية لتعزيز سلطته، ثم كيف نجح حزب فرنسا في الحلول في مجمل القطاعات الإستراتيجية للوصول بالجزائر إلى الوضع الكارثي الذي نشهده اليوم.

<sup>\*\*</sup> أتاح انقلاب عام ١٩٦٥ لبومدين أن يؤمن استقرار البيروقراطية ثم توطيد وضعها في إطار سياسة رقابة من طرف الدولة لكل قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي والإداري بهدف تعزيز سلطته الفردية.

إن قمع الحركة النقابية واتحاد الطلبة، علاوة على تطهير حزب جبهة التحرير الوطني منذ جوان (حزيران) عام ١٩٦٥، اللذين تلاهما فشل الحركة الوطنية داخل الجيش الوطني الشعبي، ولاسيما بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة للعقيد طاهر زيري في ١٤ ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٦٧، تشكل عناصر حاسمة لسيرورة انطلقت بعد استقلال الجزائر وكان القصد من ورائها وضع حد للمشروع الثوري والشعبي الذي طرحته حرب التحرير الوطني.

إن توجه النظام يتمثل مذاك في تعزيز وضع البيروقراطية الذي بات ضرورياً لبقائه مع الحرص مع ذلك على استخدام خطاب اشتراكي ومساواتي في الظاهر من شأنه تحسين شعبية النظام.

على الصعيد الداخلي، استخدم النظام الاشتراكية الظاهرية الخادعة للإيهام ببناء مجتمع المساواة وبالتالي تخدير الشعب الجزائري الذي كان حساساً على الدوام حيال العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة، وقد استخدم الربيع النفطي كوقود لتغذية المشروع الاشتراكي القائم على دولة الاقتصاد وعلى توزيع المنافع الاجتماعية، لإخفاء

مشاكل البلد الحقيقية.

وفي الواقع، يكتفي النظام بأن يقدم، بصورة أبوية، مشاريع جرى تصورها بعيداً جداً عن المواطنين. ولينفذ النظام مشاريعه يستخدم حياً وإمكانات ضخمة لكي يعبىء، بحسب الصيغة المستخدمة الشغيلة، أو الطلاب أو الفلاحين، وفقاً للحالات. لكن في الوقت نفسه لا تتردد السلطة في كبح أو قمع كل حركة مطلبية أو كل عمل سياسي يرمي مباشرة أو مداورة للوصول إلى تقاسم للسلطة، مهما يكن ضئيلاً. وعلى الصعيد الخارجي، يستند الخطاب الرسمي إلى التنديد بالامبريالية، ومساعدة حركات التحرر الوطني في العالم ومساندتها.

وفي وقت لاحق، بعد صدمة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ النفطية، إذ واصلت الجزائر سياسة النفوذ الخاصة بها، باتت بطلنة الحوار بين الشمال والجنوب وإقامة نظام عالمي جديد. جرى استغلال نفوذ الجزائر الدولي الذي يعود من جهة أخرى إلى الثورة وحرب التحرير الوطنية للاستهلاك المحلي في حين لم يكن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الفعلي زاهياً على الإطلاق.

لأجل جلاء التناقض الظاهر بين بومدين المكون بشكل أساسي باللغة العربية في جامعة الأزهر، ونصير الحضارة العربية - الإسلامية، والمتشرب قيم الثورة الجزائرية، من جهة، وحزب فرنسا الذي نجح في توطيد مواقفه في بنى الدولة في ظل حكمه، من جهة أخرى، من المستحسن أن نسلط إضاءة سريعة على شخصية بومدين

كان بومدين رجلاً متكتماً، وبارداً، ويقظاً، وحذراً، وصارماً، وسلطوياً. ولا جدال في أنه كان يمتلك صفات القائد. كان شديد الذكاء ويتمتع بذاكرة ممتازة، ويقدر نفسه تقديراً عالياً، وهو لم يكن يؤمن بالديمقراطية أو بفضائل الشعب. ولم يكن يقبل النقد إطلاقاً، مهما يكن بناءً، ويعتقد أنه في وضع يمكنه من تقرير مصير الشعب الجزائري. ولما كان أبوياً، فقد كان يعتبر نفسه وصياً على الشعب. لقد كانت لديه ميول فاشية.

كان نصيراً للنظام والانضباط، وكان حريصاً على إخباره بكل شيء وبدقة. وفي بداية عهده، كان يشترط أن تكون الأخبار والمعلومات التي تصله مدعومة بالحجج والأدلة. وكان يطمح لأن يجعل من الجزائر بلداً متقدماً اقتصادياً وقوة إقليمية في الوطن العربي وإفريقيا. كان بومدين يريد دولة قوية وشديدة المركزة.

يهمل العامل البشري ويعتقد أن بالإمكان الحصول على كل شيء بواسطة المال: المساعدة التقنية الأجنبية، ونقل التقنية، والتصنيع، والتقدم التقني، والنمو الاقتصادي. لم يكن لديه أي احترام للفرد وكان يحب أن تمحي شخصيات المسؤولين السياسيين المحيطين به، ويقصى بصورة منهجية. القادة أو المسؤولين الذين يتمتعون بشخصية قوية، وإن كانوا أكفيا وبنائين ويتصفون بالنزاهة. باختصار، لم يكن يتحمل وجود منافس محتمل لا من قريب ولا من بعيد.

ولكي يحقق بومدين طموحاته، استند إلى مجموعة ضيقة من الثقات الذين كانوا يشكلون نواة النظام الصلبة، وإلى تقنوقراطيين وإلى المساعدة التقنية الأجنبية لتجسيد ثورته الصناعية بصورة ملموسة.

كان تكوين بومدين الأصلي عربياً - إسلامياً، وقد تأثر بتيارين فكريين متناقضين: الرأسمالية والشيوعية. وبومدين لم يكن يوماً ماركسياً أو شيوعياً، لكنه قرأ العديد من مؤلفات لينين وما وتسي تونغ خلال حرب التحرير.

وهو يشارك التيار الشيوعي عبادة الشخصية، والنزعة الدولانية، وأسبقية الاقتصادي على السياسي والكلانية، وعدم احترام الحريات الأساسية، ولاسيما حرية التعبير والحريات الفردية. وبالمقابل، لم يكن يؤمن بالأممية.

وبخصوص الرأسمالية، كان بومدين متأثراً بالتقدم العلمي والتقني وبالفعالية التنظيمية والإنتاجية، كما بالمستوى الرفيع للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، كل تلك الأمور التي حققتها البلدان المصنعة والتي كان يتمنى أن يستفيد منها بلده، ولو لقاء طرق مختصرة. لكنه كان يرفض التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تولدها هذه المنظومة.

هذه هي الأبعاد الثلاثة: الثقافي الانتماء إلى الحضارة العربية - الإسلامية، والسياسي (التأثير الشيوعي والاقتصادي) والتقني (التأثير الرأسمالي) التي ألهمت بومدين الاشتراكية الخاصة للجزائر التي كان يحلم بأن يجعل منها قوة كبرى ومثالاً للعالم الثالث.

إن بومدين الواثق من نفسه، والمتفرد بالقيادة والمشرف على كل شيء، كان يفكر في تحقيق مشروع المجتمع الخاص به، بالاستناد إلى تقنوقراطيين.

وفي هذا السياق بالضبط أتاح بومدين لنخبة تكونت في المدرسة الاستعمارية أن تأخذ مواقعها جدياً في مراكز قيادة في كل قطاعات النشاط. وسنرى لاحقاً كيف أن هذا المزيج المتفجر الذي لغم الجزائر المستقلة ومؤسساتها سوف يقود البلد إلى الخراب. لقد كان الأمر على تلك الحال لأن مثال التنمية المختار كان غير ملائم ولأن الدولة التي نخرتها الرداءة والانتهازية والفساد لم تكن قادرة على تقديم حلول مناسبة لمشاكل التخلف المتعددة.

كان مشروع التحديث، الذي تصوره تقنوقراطيون (منقطعون عن الشعب) وتبناه بومدين ينحصر في الدائرة المادية ويهمل بعدها الروحي والإنساني، هو الأعرج من نواح عديدة. هكذا نشأ نوع من الاتحاد الوثيق بين بومدين والبيروقراطية التي توطد وضعها في عهده في كل قطاعات النشاط. كانت مقارنة بومدين العلمانية والتحديثية تطمئن البيروقراطية ذات التوجه الفرنسي وتريحها..

وفي الواقع، لقد رفض بومدين إدخال القيم الإسلامية إلى مشروعه وكان حذراً حيال الحركة الإسلامية. التي نجح في تطويقها وشلها. لقد حاول بومدين، الواعي مدى تشبث الشعب الجزائري بالإسلام، أن يعوض من الفصل بين الدين والسياسة بالضوء الأخضر الذي أعطي لوزارة التربية لإدخال الدين في البرامج المدرسية وبالنص في دستور عام ١٩٧٦ على المبدأ القائل إن الإسلام دين الدولة.

لكن في الوقت عينه، كلفت وزارة الشؤون الدينية بالإشراف على النشاطات الإسلامية في المساجد. وقد قوي هذا الإشراف إلى حد أنه في السبعينيات باتت هذه الوزارة تعد الخطبة التي يتلفظ بها الإمام في صلاة الجمعة وتوزعها على مجمل

مساجد البلد. صارت المساجد هكذا منبراً للخطاب الرسمي والدعامة غير المشروطة للنظام. كان جوهرياً بالنسبة لبومدين أن يبعد الدين عن الميدان السياسي ويحشر الإسلام في دور الرمز، لا شيء أكثر، وذلك بهدف ضمان ديمومة النظام.

وفي ما يخص تحديث البلد، استند بومدين إلى البيروقراطية لتحقيق مشروعه. إن التصنيع وتعزيز الدولانية عن طريق تأميمات جرت في ميادين الصناعة، والمال، والمناجم، وخلق شركات وطنية عامة، أتاحا لبومدين أن يعزز سلطته الاستبدادية، وللبيروقراطية أن تتكاثر في الطريق الذي اختطه.

ولقد أجاد محمد حربي وصف هذه الظاهرة بالتشديد على أن طابع المركزة العسكري قد تضاعف منذ عام ١٩٦٧ بنزوع إطارات عليا في الجيش نحو الوزارات وشركات الدولة. وقد تم تكاثر الشرائح البيروقراطية الاقتصادية والعسكرية والبوليسية على خلفية يسيطر عليها حراك اجتماعي كبير وتريف المدن، وهما ظاهرتان ملائمتان للتلاعب بتطلعات الشعب ولسلطة الدولة المالكة غير الخاضعة للرقابة.

هكذا اعتمد بومدين على البيروقراطية لإنجاز مشروعه الكبير لتحديث الجزائر. لكنه اعتمد لأجل تعزيز سلطته السياسية على الجيش ومصالح الأمن التي كان يسيطر عليها لوحده.

\*\* منذ ما قبل الاستقلال، اعتمد بومدين على الجيش للوصول إلى السلطة. لكن بعد انقلاب جوان (حزيران) عام ١٩٦٥، حرص بومدين على عدم الإشراف المباشر للجيش ومصالح الأمن في ممارسة السلطة بتعابير أخرى، استخدم الجيش ومصالح الأمن لتعزيز سلطته الشخصية لكن من دون إشراكها في سيورة اتخاذ القرار في الميدانين السياسي والاقتصادي.

وإذا كان بومدين حظي بالاحترام والخوف من طرف الجيش ومصالح الأمن فليس من شك في أن وضع الحزب الفرنسي يده على هاتين المؤسستين قد تم بمباركة منه، وذلك منذ استقلال الجزائر. وسوف يساهم ذلك في تسهيل تقدم الحزب المذكور وامتداد نفوذه إلى قطاعات عديدة بهدف ضمان الإشراف الفعلي على الأجهزة.

كما بينا في الفصل الثاني، كان اختراق الجيش الوطني الشعبي من جانب فارين من الجيش الفرنسي بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٩ ، وفي عام ١٩٦١ ، يهدف إلى السيطرة على الجيش الجزائري بعد الاستقلال. وقد رأينا كيف أن هؤلاء الفارين بدؤوا بخدمة كريم بلقاسم، الذي كان آنذاك وزيراً للقوات المسلحة. وضعوا أنفسهم بتصرفه للحصول على رعايته واكتساب شرعية ثورية كانوا بحاجة إليها لارتقاء مراكز القيادة. وحين أضعفت كريم الأزمة التي هزت الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية عرض هؤلاء الفارون أنفسهم خدماتهم على العقيد بومدين خصم كريم المعلن، وذلك مباشرة بعد تعيينه رئيساً للأركان العامة للجيش الوطني الشعبي.

لقد رأينا أيضاً كيف أحاط بومدين نفسه في الحال، هو الواصل حديثاً إلى غار ديما وحيث أقام قيادته العامة بـ «فارين» عرفوا كيف يكسبون ثقته بإحناء الرأس وإبداء الخضوع. لقد كان هؤلاء يناسبون تماماً بومدين، الذي لا يحب أن تكون بجانبه أو أمامه شخصيات قوية أو ضباط يملكون الحزم والسلطة.

كان يفضل أن يحيط نفسه بأناس خائعين. فتلك طبيعته. لقد استخدمهم للاستيلاء على السلطة. وهم أيضاً كانوا ينوون استخدام بومدين لبلوغ غايتهم، باللعب على عامل الزمن.

في عام ١٩٦٢ ، كان الفارون من الجيش الفرنسي يعتبرون بين معاوني بومدين الأقرب إليه. وما أن عين نائباً لرئيس المجلس ووزيراً للدفاع في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٢ ، حتى عين عبد القادر شابو الملازم الأول في الجيش الفرنسي قبل سنوات أربع في منصب أمين عام لوزارة الدفاع الوطني. وقد عهد بالمنصب الحساس، منصب مدير ملاك الوزارة، إلى الحبيب خليل الملازم السابق في الجيش الفرنسي، قبل ثلاث سنوات.

لقد جرى الاحتفاظ بمعظم المديرية المركزية لوزارة الدفاع للفارين من الجيش الفرنسي.

هكذا منذ عام ١٩٦٢ ، وقبل أن يجف دم الشهداء وتلتئم الجراح التي تسببت بها إحدى أشرس حروب القرن بات الجيش الوطني الشعبي، فعلا وقانوناً، تحت



إشراف حوالي ١٥ ضابطاً من أدنى الرتب في الجيش الفرنسي (رتبتي ملازم أول وملازم) الذي كانوا فيه قبل ثلاث إلى أربع سنوات. فيا لها من ترقية !! هذه المجموعة من الفارين الذين كان الأنشطة بينهم العربي بلخير، وخالد نزار، ومصطفى شلوفي، وبن عباس غزيل وسليم سعدي ومحمد تواتي ومحمد العماري، كان يقودها عبد القادر شابو وسليمان هوفمان . والأول حذر، ولبق وحقود، أما الثاني فوقح بالأحرى، وذو طبع وافر الحيوية وطموح كاسح.

كانت خطة هذه المجموعة التي بدأ تطبيقها منذ عام ١٩٦٢ تتضمن أربعة أقسام للتنفيذ الفوري:

أ - التسريح السريع، والمكثف ومن دون سابق إنذار للضباط وضباط الصف المقاومين الوطنيين. ولتفعيل هذا التسريح والتخلص من المقاومين، تم اللجوء إلى كل أنواع الجيل من مثل تقديم مساعدة مالية مهمة، والإلحاق بنشاطات تجارية (بأن يوضع بتصرف المسرحين مقهى أو مطعم أو محل تجاري، أعلن عن شغوره بعد رحيل الأوروبيين)، أو بجهاز حزب جبهة التحرير الوطني أو في الإدارة أيضاً في مناصب دنيا). وفي كل حالات إعادة التوظيف، كانت تؤخذ بالحسبان أقدمية المقاومين علاوة على منافع مادية أخرى أو إجراءات محفزة لتشجيع رحيل المقاومين السريع من الجيش الجزائري الفتى.

ب - لا يزالون في الخدمة في الجيش الفرنسي بعد الاستقلال مع الاحتفاظ بأقدميتهم وخبرتهم . لقد عين بعض الضباط، كالعقيد جبيلي والرائد بوراس، اللذين لم ينضموا إلى الجيش الوطني الشعبي إلا في عام ١٩٦٨ ، تعييناً فورياً في مناصب قيادية مهمة

ج - التكوين العسكري. لقد جرى ضبط برنامج التكوين في مختلف المدارس العسكرية والمدرسة الوطنية لمهندسي الجيش وتقنييه (ENITA) ، الموروثة من المرحلة الاستعمارية، والتقييد به بعد الاستقلال من طرف ضباط تدريب فرنسيين على أساس التعاون التقني. وبطبيعة الحال، ترمي سياسة التكوين العسكري هذه التي وضعت موضع التطبيق بإسهام ضباط فرنسيين لخلق ظروف استبدالهم بفضل إعادة

تكوين إطارات عسكرية جزائرية شابة في القلب الفرنسي. وقد تدعمت سياسة التكوين العسكري هذه ذات التوجه الفرنسي، منذ بداية السبعينيات، بإرسال ضباط من الجيش الوطني الشعبي ولاسيما فارين من الجيش الفرنسي وبعض الضباط الوطنيين كاليامين زروال ومجدوب ذوب لكحل عياط إلى المدرسة الحربية في باريس، بعد أن مروا بمدرسة الأركان في موسكو في أواسط الستينيات.

د - تنظيم وزارة الدفاع والجيش. لقد حصل الفارون من الجيش الفرنسي على حصة الأسد في توزيع المديرية المركزية لوزارة الدفاع التي وضعوا هم أنفسهم خططها العضوية. دفع بومدين بهم إلى مناصب عالية جداً باسم الكفاءة المزعومة والتقنية. ولقد كان المسؤول الحقيقي الأكبر عن الوزارة بلا جدال، هو سكرتيرها العام، عبد القادر شابو.

\*\* لما كان بومدين قد اهتم بشكل أساسي بالاستيلاء على السلطة، منذ عام ١٩٦٢، ثم بتوطيد نظامه منذ جوان (حزيران) عام ١٩٦٥، حاول أن يقيم على طريقته نوعاً من التوازن داخل الجيش بين الفارين من الجيش الفرنسي ومن بقي من الضباط المقاومين. وقد عهد إلى الأولين بتسيير وزارة الدفاع كما بقيادة الوحدات الإستراتيجية كسلاح المدرعات، والوحدات المنقولة جواً، والطيران، ... الخ)، وعهد إلى الآخرين بإدارة النواحي العسكرية كان عددها خمساً في عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٣) والقطاعات العسكرية التي كان عددها يساوي عدد الولايات

وبمناسبة كل ترقية للضباط، كان بومدين يكافئ في الوقت ذاته الفارين من الجيش الفرنسي والمجاهدين القدامى بموازنة بارعة. لكن حين تنظر عن كثب إلى ما كان يسند إلى كل من الطرفين لم تكن آلية التوازن تلك تمثل غير توازن ظاهري خادع، لأنها كانت منحازة بلا جدال إلى قدامى الجيش الفرنسي. ففي الواقع، إن القيادة الفعلية للجيش هي على مستوى وزارة الدفاع الوطني لا على مستوى النواحي العسكرية والقطاعات التي تكون مناصبها شرفية بالأحرى.

ففي الواقع، إن إعداد الموازنة وتوزيعها إلى أبواب ونواح، ومجمل عمليات الاستيراد، وتمويل الجيش، وتأمين لباسه وتجهيزه وتسليحه، ونشاطات البناء وإنجاز

البنى التحتية، علاوة على حركة القوات من نقطة إلى أخرى داخل أراضي الوطن تكون جميعها من صلاحية وزارة الدفاع على وجه الحصر . منذ عام ١٩٦٢ ، ألقى بومدين مهمة تسيير هذه الوزارة الإستراتيجية على عاتق أمينها العام عبد القادر شابو الذي كان يثق به. وحين جمع بومدين منذ جوان

(حزيران) عام ١٩٦٥ مهام رئيس الدولة ووزير الدفاع، زادت صلاحيات الأمين العام إلى حد بعيد بحيث بات هذا الأخير يحضر اجتماعات مجلس الوزراء. إذا يختص الأمين العام لوزارة الدفاع مباشرة بتنظيم الجيش وتسييره واشتغاله. بعد وفاة شابو في حادث في عام (١٩٧١)، خلفه عبد الحميد لطرش، وهو فار من الجيش الفرنسي لكنه معروف بوطنيته. وقد بقي في هذا المنصب حتى وفاة بومدين

\*\* أكد لي أحد الأطر العليا (لا يمكنني ذكر اسمه الأسباب أمنية بديهية)، وكان اشترك في تحليل حطام المروحية، التي قيل رسمياً أنها سقطت في حادث طارئ، والتي كانت تنقل شابو وصحبه، أكد لي في حينه أن الفريق الذي كلف بالتحقيق وجد آثار متفجرات في ذلك الحطام، وخلص إلى وجود اعتداء مدير. فضلاً عن ذلك، واستناداً إلى مصادر موثوقة، قريبة جداً إلى رئيس الدولة، حصل الرئيس بومدين على معلومات حول انقلاب وشيك، تدبره فرنسا ضده. وقد استنتج في الحال أن هذا الانقلاب لا يمكن أن يأتي إلا من عبد القادر شابو، «الفار القديم من الجيش الفرنسي، والرجل الذي وضع فيه ثقته، والذي عهد إليه بأعمال وزارة الدفاع وقيادة الجيش منذ الاستقلال. ومن المستحسن إجراء مقارنة بين محاولة الانقلاب هذه التي تم إحباطها في الوقت المناسب، ومحاولتي اغتيال الملك الحسن الثاني اللتين نظمهما الجنرال أو فقير، الضابط القديم في الجيش الفرنسي، وقد تمت الأولى في قصر الصخيرات في جويليه (تموز) ١٩٧١، والثانية في عام ١٩٧٢ مع الهجوم الذي شنته ست طائرات مطاردة في الجيش المغربي على طائرة البوينغ الملكية في الجو. وهذه المعلومات تعطي صدقية لأطروحة تسميم بومدين في عام ١٩٧٨، التي

دافع عنها بعض أنصاره. لقد مرت عدة سنوات في الواقع، بعد وفاة بومدين، قبل أن تصبح سيطرة الفارين من الجيش الفرنسي الكاملة على الجيش الجزائري سيطرة فعلية. \*\* وخلال ولاية الشاذلي بن جديد الثانية (١٩٨٤ - ١٩٨٨)، استفاد الضباط الفارون من الجيش الفرنسي من صعود مذهل.

هكذا فإن الجنرال مصطفى شلوفي، وهو من قدامى الجيش الفرنسي، عين أميناً عاماً لوزارة الدفاع في عام ١٩٨٦ - وعين الجنرال خالد نزار، الفار من الجيش الفرنسي رئيساً للأركان في عام ١٩٨٩، ثم وزيراً للدفاع في عام ١٩٩٠، وخلفه الجنرال عبد المالك قنايزية الفار مثله على رأس الأركان في عام ١٩٩٠. لقد اكتملت الدائرة للمرة الأولى منذ الاستقلال، باتت مناصب وزير الدفاع، ورئيس أركان الجيش والأمين العام لوزارة الدفاع بين يدي ضباط قدامى في الجيش الفرنسي. وخلال هذه الفترة بالذات حصلت واقعتان بالغتا الأهمية من جهة، إعادة هيكلة الجيش على أساس تهميش النواحي العسكرية وتعزيز مركز القيادة لصالح وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة، ومن جهة أخرى، وضع خطة عمل، وضعت في التطبيق مباشرة بعد انقلاب جانفي (كانون الثاني) سنة (١٩٩٢)

في عام ١٩٩٠ بالذات تأكدت لي ول بعض الأصدقاء بداية النهاية السياسية للشاذلي بن جديد الذي كان من التهور بحيث عينهم جميعاً في مناصب إستراتيجية إلى هذا الحد من دون ثقل موازن لهم. وهذا الخطأ المشؤم للرئيس الشاذلي يشكل مأساة بالنسبة للجزائر، ولا سيما أن الجيش يمتلك مصالح أمن ملحقة به عضوياً، كالأمن العسكري القوي جداً والدرك الوطني.

\*\* غالباً ما يحصل أنه عندما يجري اقتراح إسناد وظائف عليا لإطارات نزيهة وذات كفاءة لكنها ليست تابعة ترفضها مصالح الأمن و/ أو مصالح الرئاسة، ولا يستند هذا الرفض إلى تقدير الكفاءات المهنية للمرشحين إلى الوظائف العليا أو إلى انتمايهم لتيار سياسي محدد، بل يتم لإضعاف الوزير المعني الذي لا ينتمي إلى الجماعة الموالية لفرنسا أي أن المستهدف هنا هو الوزير المستخدم وليست الإطارات المفترض أن تشغل مناصب عليا هي المستهدفة بالذات بالرفض المشار إليه

**\*\*الإشاعة، أداة للتسيير السياسي: إن سياسة الإشاعات واستخدام الرأي العام من طرف مصالح الأمن لأهداف سياسية تعود بجذورها إلى الستينيات، بعد الاستقلال مباشرة.**

وفي القمة، ونظراً لطبيعة النظام بالذات، لا يهتم القياديون إلا ببقائهم في السلطة وليسوا فيها لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب مشغوف بالحرية والعدالة، عبر الانخراط في منظور على المديين المتوسط والبعيد، بل للدفاع عن امتيازاتهم وتعزيز السيطرة على الميدان السياسي باسم الأيديولوجيا الرسمية. إنهم مقطوعون عن الحقائق الاجتماعية.

ويتم تسيير موارد البلد البشرية والمادية والمالية في دوائر ضيقة جداً، سراً وفي انعدام كامل للشفافية.

إن السرية كأداة للسلطة، إنما يجري الاهتمام بها في أعلى مستويات الدولة وتفرض نفسها في كل المواقع.

إن نظاماً سلطوياً وأبويّاً يستبعد في مسعاه، ومن حيث تعريفه كل محاولة للشفافية وتقدير النتائج في تسيير الشؤون العامة، لذا فالسرية والإشاعة والتلاعب بالمعلومات، وحجبها تتيح للمنظومة القيام بإخراجات من شأنها إقصاء رجال سياسة أو إطارات عليا معتبرة مربكة يجري تقديمها أضحى للرأي العام تبعاً للظروف. وكل ذلك مخطط له ويجري تنفيذه لحرف الرأي العام عن انشغالاته الفعلية وتطلعاته العميقة. وتشكل هذه الإخراجات إذاً عمليات تحويل للأنظار ترمي في الوقت ذاته إلى إعطاء صدقية للنظام عبر إعطاء الانطباع بأن أفعال السلطة رزينة، ومناسبة، وسليمة وتستجيب لاهتمامات المواطنين.

ومصالح الأمن متمرسة تماماً في هذا النوع من الممارسة الذي يشكل من جهة أخرى مجالها المفضل. وهي تستحوذ لهذه الغاية على أجهزة دعاية حقيقية لتسيير الإشاعة بهدف جعل أخبار كاذبة قابلة للتصديق. وقد استخدمت هذه التقنية منذ السبعينيات بوجه خاص لإشغال الميدان السياسي والحيلولة دون بروز تيار فكري سياسي قادر على أن يصبح شعبياً ويفرض نفسه كبديل قابل للتصديق.

وفي هذا الإطار، تحركت السلطة في اتجاهين. فمن جهة، وضعت اليسار، ولا سيما الـ (PAGS حزب الطليعة الاشتراكي)، بمواجهة الحركة الإسلامية، ومن جهة أخرى، ألبت الناطقين بالفرنسية على الناطقين بالعربية. اخترقت مصالح الأمن كل التيارات الفكرية بلا استثناء وتلاعبت بها. وقد وصلت الأمور إلى حد أن مصالح الأمن نجحت في تسيير الإشاعات إما بواسطة إذاعة الرصيف أو بواسطة منشورات مكتوبة وموزعة باسم هذا أو ذاك من التيارات المحظورة سياسياً.

وقد فعلت ذلك أيضاً للتديد ببعض الإطارات أو ببعض الوقائع المرتبطة بالفساد أو بالسلوك الفاضح لبعض القادة بغية تحضير الرأي العام لإقصائهم. وقد بلغ اللجوء إلى هذه التقنية أوجه في التسعينيات بعد اختراق الجماعات الإسلامية المسلحة والتلاعب بها وقد سماها العارفون بالوضع في الجزائر جماعات الجيش الإسلامية.

فشمة منشورات وزعت باسم المتطرفين في الجماعات الإسلامية المسلحة كانت وراءها وأملتها مصالح الأمن. وكذلك، فإن اعتداءات كثيرة منسوبة إلى تلك الجماعات، وذلك ضد مدنيين بريئين جزائريين أو أجانب، وضد مثقفين وصحفيين، ومجازر جماعية أوحث بها أو دبرتها وغالباً ما نفذتها مصالح أمن «سرايا الموت»، (وهي وحدات خاصة بقيادة الجيش أو ميليشيات أنشأتها الحكومة وجهازها الجيش منذ عام ١٩٩٤).

وهي تفعل ذلك لإعطاء صورة شيطانية عن الإسلام وإفقاد الإسلاميين حظوتهم، وهي تقوم بذلك أيضاً للانتقام من جبهة الإنقاذ الإسلامية وإرهاب مناضليها والمتعاطفين معهم

كل المجازر الجماعية المنظمة في ضاحية الجزائر العاصمة، لاسيما مجازر بني مسوس، تمت بالقرب من ثكنات الجيش الوطني الشعبي. وقد جاء القتل، وفقاً لمزاعم المصادر الرسمية التي نقلتها الصحافة الجزائرية، وانسحبوا في شاحنات، وتقول المصادر عينها ان المجازر دامت أربع ساعات أو خمساً. أكثر من مائتي شخص ذبحوا على بعد مئة متر من أقرب ثكنة، من دون أن يتدخل الجيش على الرغم

من الإنذار الذي أعطاه باقون على قيد الحياة . فكيف يمكن تفسير هذه السلبية إزاء مجازر بحق أناس بريئين؟ في حين أن الجنرال نزار استقدم دبابات لقمع المظاهرات السلمية في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٨٨ ، من أماكن تبعد ٣٠٠ كلم عن الجزائر العاصمة الإطلاق النار على جمهور أعزل ؟

لقد تجاوزت سياسة الإشاعات حدود الرعب. فكل شيء مباح الحفنة من الجنرالات للبقاء في السلطة بالقوة والعنف ولو أن بومدين، الذي ينسب هؤلاء الجنرالات أنفسهم إليه، كان لا يزال في السلطة، لما كانت الجزائر اندفعت في مغامرة مخزية إلى هذا الحد، لسبب بسيط هو أنه ما كان عهد إليهم إطلاقاً، في الوقت نفسه، بكل من منصب وزير الدفاع الذي احتفظ به لنفسه حتى وفاته، ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الذي بقي شاعراً منذ عام ١٩٦٧ بعد تمرد شاغل ذلك المنصب طاهر زيري)، والأمين العام لوزارة الدفاع ومسئول الأمن العسكري.

مع ذلك، لم يقتصر تعزيز مكاسب حزب فرنسا على الاستيلاء على الجيش ومصالح الأمن، بل امتد ليشمل أيضاً قطاعات إستراتيجية أخرى كان وضع فيها بومدين منذ الستينيات مخلصين له شكلوا نواة النظام الصلبة.

بسم الله الرحمن الرحيم

## مصر نموذجاً

\*\* عن كتاب «كنت نائباً لرئيس المخابرات» .. لعبد الفتاح أبو الفضل، ذلك الرجل الذي وصف المشهد السياسي المصري قبل وبعد الثورة، ولكن من زاوية مختلفة، «زاوية داخلية» بصفته متداخل مع طائفة صناع القرار، ورجل مهم في سلم السلطة الحربية والسياسية، فرأى وروى المشهد بصورة قريبة متميزة عكس تهويلات الصحافة وعجز المؤرخين عن وصف المشهد كاملاً باطنا وظاهراً.

وليس غرضنا استقصاء السلبات وتصيد الأخطاء والتعقيم على الإنجازات، ولكنها اقتباسات تبين حقيقة المسار السياسي المصري بعيد عن الشعارات والخطب الرنانة والأغاني الوطنية وغيرها من أدوات التأثير في الضجيج الإعلامي.

ودوما لا أصدق من التدليل على صحة أو خطأ أي فكرة أو تجربة إلا بمآلاتها ومحصلتها، فأين مصر الآن بعد عقود من الاستقلال، أين موقع أم الدنيا في الدنيا، وأين معالم النهضة التي وعدونا بها إبان الاستقلال وتحطيم الأغلال.

\*\* نستهل باقتباس لحجم الخيانة من القيادة المصرية العليا إبان حرب الجيش المصري في فلسطين ١٩٤٨، وكيف تحولت الانتصارات الأولية إلى هزائم بفعل القرارات السياسية الخاطئة، فيقول الكاتب: "مرة أخرى وافقت مصر على الهدنة الثانية وبأليت مصر لم توافق على أي من الهدنتين، فحتى معركة قبة الفناطيس كانت قواتنا متفوقة في كل شيء إلا القيادة العليا [الملك فاروق وحكومة النقراشي]، فقد أعطت الهدنة الثانية فرصة للدول الكبرى لتدعيم وتقوية إسرائيل، فوصل تسليحها إلى درجة عالية من القوة فلم يمكننا تحقيق أي نصر بعد ذلك".

\*\* ويقول بعد إصابته في الحرب: "وصل قطار الجرحى الذي أقلنا من الجبهة حتى محطة إمبابة خلف كازينو «الكيت كات» استعداداً لإحلائنا ونقلنا إلى مستشفى العجوزة، ولشدة دهشتي سمعت أصوات الموسيقى الراقصة الصاخبة وهي تنبعث من ملهى «الكيت كات» وكأن البلاد لم تكن تخوض حرباً يسقط فيها العديد من الجرحى



والقتلى كل يوم، وأخذت أناجي نفسي: «فرح وفساد هنا، وتكشف وموت هناك». وفجأة تعالت صفارات الإنذار لتصم آذان القاهرة منذرة بقيام إسرائيل بغارة جوية، لقد أصبح لدى إسرائيل طائرات قادرة على التجرؤ بضرب القاهرة والفضل للهدنة وتعزيزات الدول الكبرى.. وتوالت ضربات العدو حتى أمكنه مطاردة القوات المصرية داخل حدود مصر بالقرب من العريش

ومع نهاية حملة فلسطين فشلت مصر في تحقيق النصر المرجو، فكان سوء الإعداد وتردي مستوى القيادة العسكرية العليا بالإضافة إلى ضعف وتبعية القيادة السياسية العربية عامة والمصرية خاصة.. كانت جميع هذه الأسباب وراء ضياع حياة وتضحيات شباب المقاتلين المخلصين".

\*\* وعن قصة الأسلحة الفاسدة يقول: "لقد قيل الكثير عن أسباب هزيمتنا في حملة فلسطين، وعن الأسلحة الفاسدة، ولكني كضابط مشاة اشتركت في بعض معارك فلسطين وتعاملت مع أسلحة المشاة ومع الأسلحة المساعدة حتى تمت إصابتي في «معركة النجبا» لم أتعامل مع أية أسلحة أو ذخائر فاسدة أثناء العمليات.

ولكن بعد إيقاف القتال وإبرام اتفاقية الهدنة أثير هذا الموضوع في الصحافة وأجرى تحقيق فيه تحت إشراف النائب العام وثبت أن عمولات كبيرة استولت عليها شخصيات لها صلات وثيقة بالقصر وبالحكومة، وذلك عن طريق التوسط لشراء السلاح للجيش المصري أثناء الحملة.

وثبت أيضا أن هذه الشخصيات تمكنت من شراء كثير من الأسلحة والمعدات والعربات وبعض الطائرات من طراز فيات فاستولوا على عمولات كبيرة بالقرب من نهاية الحملة.

كما ظهرت الأسلحة والذخائر الفاسدة خصوصا في سلاح المدفعية وذلك خلال المراحل الأخيرة من الاشتباكات في الفترة ما بين الهدنة الثانية وهدنة إيقاف القتال النهائية، وضبط الكثير من هذه الأسلحة والذخائر الفاسدة موضوع هذه الصفقات المشبوهة بمعرفة لجنة عسكرية مدنية مشكلة بأمر النائب العام

. من لطف الله أنه تم توزيع أغلب هذه المعدات الفاسدة على القوات المحاربة  
حيث إن اتفاقية الهدنة كانت قد أبرمت، وانتهى القتال)

\*\* ويقول عن أول أيام الثورة ودعوة الأحزاب لتقديم برامجها: "وخرج مجلس  
قيادة الثورة بأن كل السياسيين القدامى كانوا يشهرون ببعضهم لسبب بسيط أنهم  
جميعا كانوا مشتركين في هذه التجاوزات إما بالممارسة .. أو بالخضوع لها... وكل  
منهم يحاول أن يوهم الثورة أنه الوحيد الذي يمكن أن يتعاون معها في التكوين  
الجديد للأحزاب.

ويبدو أن هؤلاء الذين طعنوا بعضهم، ولم يتقدموا ببرامج حقيقية ولم يدركوا أن  
«الثورة كانت تريد الحكم»، وما كان لها أن تسمح لأي منهم أن يلتصق بها، وقد كان  
هذا النداء الثوري الحبل الذي أعطى لهؤلاء الزعماء لشنق أنفسهم بأنفسهم. ثم صدر  
قرار بحل الأحزاب والهيئات السياسية في ١٧/١/١٩٥٣".

\*\* وعن التأثير الرائع للدين عندما يختلط بالعمل العام يقول عن المهديّة  
بالسودان: "أخذ محمد أحمد المهدي منشئ الطائفة المهديّة يواجه هذا الخط بالثورة  
على القهر والذل، وهذا ما اعتبره التدخل الاستعماري في مصر في أواخر عصر  
إسماعيل وأوائل عصر توفيق تمردا مما جعل مصر المغلوبة على أمرها ترسل الحملات  
العسكرية المتتالية للقضاء على هذه الثورة، وكانت هذه الحملات ترسل إلى السودان  
تحت قيادة الضباط البريطانيين والأجانب. ويصرف عليها من أموال مصر، وكانت  
الطريقة أو الطائفة المهديّة تقوم وحدها بهذا الدور إلى أن تحقق أول انتصار لها على  
قوات الحكومة في معركة الجزيرة في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١، فلفت الأنظار إليها  
لأنها حققت كل ذلك تحت راية الجهاد فأمنت بالثورة المهديّة كل الطوائف والملل  
داخل السودان حتى القبائل الوثنية بالجنوب وتوحد الشعب السوداني تحت راية  
الجهاد.

وتفجرت أحداث ثورة عرابي في مصر فتجاوبت الثورة المهديّة مع كفاح عرابي،  
وخاصة عندما قام شيخ الأزهر الشيخ محمد عليش بإدانة الخديوي توفيق بالخيانة.  
وأصدر فتوى بخلع الخديوي، وعرف أن المهدي قبل وفاته كان أصدر أمره بحملة

تتوجه إلى مصر لتحريرها ٢٦ مايو سنة ١٨٨٥ وهو ما فعله خليفته عبد الله التعايشي. وقد وصلت جيوش الخليفة إلى جرجا بمصر كما أن محمد أحمد المهدي طلب إلى أعوانه المحاصرين للخرطوم بأن يأتوا بالقائد البريطاني جوردن حيا إذا وقع في أيديهم أسيرا ليفتدي به البطل المصري المنفي أحمد عرابي.

ويستمر الثائر المسلم محمد أحمد المهدي في رفع راية الجهاد حتى وافته المنية بعد أربع سنوات من الكفاح، وبعد تحرير الخرطوم بخمسة شهور فقط، حقق فيها استقلال السودان لمدة ١٣ سنة تقريبا، وأثبت عن جدارة أنه قام بثورته لتخليص المستضعفين من القهر والظلم والتخلف.

وقبل وفاة الثائر محمد أحمد المهدي بمدة قصيرة كان أحس بخطورة أقرابه وإخوته وطمعهم في وراثة دعوته وكفاحه لأجل المغانم فقط، خصوصا بعد ما تكشف له تواطؤهم مع حارس بيت المال أحمد سليمان. أعلن أنه بريء منه وتبرؤه منهم وبائع وزيره وقائده الأول عبد الله التعايشي. وبعد وفاته سنة ١٨٨٥ تحرك الحقد والغيرة وطمع الدنيا في نفوس أهل المهدي وعشيرته فانقلبوا ضد الخليفة التعايشي في الوقت الذي كانت فيه الثورة في أوجها .. ودارت معارك ضاربة بين الأشراف عشيرة المهدي وإخوته وبين الخليفة التعايشي، وبدل أن يركز الخليفة على الخط الخارجي بدد جهودا جبارة في مقاتلة الأشراف الذين ناصبوه العداء في مختلف أنحاء السودان وانضمت إليهم بعض الطوائف والقبائل، وكانت النتيجة الحتمية هزيمته على يد البريطانيين سنة (١٨٩٨) الذين لعبوا دورا حاسما في بذر بذور الشقاق داخل السودان ووقف الختمية منه أيضا موقفا معاديا بتأليب أطماعهم ضده.

\*\* وعلى العكس عندما تقتزن السياسة بالخيانة يقول الكاتب عن قصة تواجده ببورصة الصمغ العربي بالسودان: "ودفعني الفضول لدخول مبنى البورصة فلم يعترضني أحد إلا أن الجميع أخذوا ينظرون إلي مستغربين ومستفسرين عمن أكون وتغاضيت عن هذا ووقفت أراقب ما يحدث، فبدأت المزايدات لشراء وبيع الصمغ العربي، ولاحظت أن ثلاثة فقط من مندوبي الشركات هم أنشط المندوبين حيث تمكنوا من الحصول على معظم المحصول المطروح في البورصة وبأسعار متفاوتة بنسبة ضئيلة

جدا . وعند الاستفسار علمت أن مندوب شركة جلاتلي وهانكي Glatly and Hanky هو الذي تمكن من الحصول على معظم الكمية المطروحة. «وأن هذه الشركة البريطانية يرأس مجلس إدارتها الجاسوس البريطاني الشهير في البلاد العربية عبد الله فيليبي وكان يشغل في الوقت نفسه منصب المستشار السياسي للملك سعود». أما ما تبقى من المحصول فقد حصلت عليه أيضا شركتان بريطانيتان وهكذا احتكرت بريطانيا الصمغ العربي".

\*\* وبعد الثورة وفي أحداث العدوان الثلاثي على مصر تم تدمير الطائرات في مطاراتها بإهمال منقطع النظير في حمايتها، وهو نفس الأمر الذي تكرر في هزيمة ١٩٦٧ حيث يقول الكاتب عن العدوان الثلاثي تحت عنوان «المنظر المؤلم»: "وفي يوم السبت ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ أثناء مروري على طريق القاهرة الإسماعيلية مع قوى المقاومة الشعبية المقاومة للغارات الجوية على الطريق دخلت محطة أبو صوير الجوية العسكرية وكان منظر العدد الكبير من الطائرات المصرية الميج الروسية الصنع وهي محطمة على أرض المطار مؤلم للغاية، وعلمت هناك من أحد الفنيين أن هذه الطائرات ما كان يجب أن تضرب وتحطم بهذه السهولة.

(أولا) لأن الزمن الذي يستغرقه الطيار من وقت الإنذار حتى الصعود إلى الجو بهذا النوع من الطائرات زمن بسيط جدا ولكن الطيارين المصريين وقت ضرب القاعدة كانوا يبيتون في فندق بمدينة الإسماعيلية «فندق المسافرين» ولم يكن بالمحطة العسكرية أي طيار.

(ثانيا) أنه كان من المفروض على المسؤولين عن القاعدة أن يخفوا الطائرات تحت الأشجار الموجودة حول أرض المطار، خصوصا وأن هذا النوع يمكن سحبه بسهولة ولو بالأيدي أو بواسطة الدواب لخفة هذه الطائرات".

\*\* وتحت عنوان: «التهامي.. والقلعة الغامضة» يقول: بعد الثورة مباشرة كان من الزملاء الذين عينوا معنا حديثا بالمخابرات: حسن التهامي. ولم يكن له مكتب خاص بمبنى المخابرات. ولا نعلم عن عمل محدد يقوم به، إلا مساهمته في إحضار بعض

خبراء المخابرات الأمريكيين لعقد حلقات دراسية لأربعة من ضباط المخابرات المصريين للاستفادة بخبراتهم فقط.

وفي فترة متقدمة بعد البدء في إنشاء برج القاهرة بحيث أخذ يرتفع عن الأرض، علمنا أن حسن التهامي احتل الدور الأول، وأحاط جزءا من هذا المبنى بأسوار عالية. وجعل له بوابات ضخمة وكان مقره في مجموعته يشبه قلاع الأمراء في العصور الوسطى. وحتى بعد احتلاله لهذه القلعة كنا نسميها «قلعة الأسرار» حيث عجزنا كضباط مخابرات وزملاء أن نعرف أي شيء عن العمل الذي يجريه داخل هذا الحصن.

بعد أن قام على صبري باستلام العمل بالمخابرات العامة محل زكريا محيي الدين بعد العدوان الثلاثي علمت وأنا أعمل بالمقاومة الشعبية في الإسماعيلية أن حسن التهامي قد صدر قرار بنقله من قوة المخابرات.

ورفض حسن التهامي أن يغادر قلعته الغامضة بأسفل البرج واعتصم بها هو وأعوانه، وأرسل له على صبري رئيس المخابرات مجموعة مسلحة من ضباط المخابرات أرغمته على مغادرة قلعته.

وبعد أن أنهينا عملنا بمنطقة القنال، وعدت إلى عملي بالقاهرة علمت من كمال رفعت - وكان زميل دراسة لحسن التهامي - أن الرئيس عبد الناصر وصله نسخة من شرائط تسجيل مسجل عليها بعض أحاديث عبد الناصر التليفونية ذات الطابع السري وكان هذا هو السبب في طرده من القلعة، وعلمت أيضا أن حسن التهامي كان منذ بداية الثورة يعمل وهو موظف بالمخابرات في عمل خاص مكلف به من عبد الناصر.

هذا العمل لم نعرف به إلا مؤخرا بعد إرغام حسن التهامي على مغادرة هذا المكان، وكان مسئولا أمام الرئيس عبد الناصر عن مراقبة تليفونات أعضاء مجلس الثورة والوزراء والشخصيات ذات الصلة العامة وأنه يسجل هذه الأحاديث لعرضها على عبد الناصر فقط.

وكانت النتيجة أنه قام بتسجيل أحاديث عبد الناصر نفسه. وكانت حجة التهامي عندما طالبوه بإخلاء القلعة أنه هو صاحب الفضل في الحصول على تكاليف إنشاء البرج من الأمريكان.

وكان من المفروض أن يجازي حسن التهامي على الأقل بإبعاده عن المراكز الحساسة بعد كشف عملية تجسسه على مكالمات الرئيس عبد الناصر. وهنا يثور التساؤل لمصلحة وحساب من كانت تسجل مكالمات رئيس الجمهورية؟! ومع ذلك، فقد نقل حسن التهامي معززا مكرما للعمل برئاسة الجمهورية وفي أعمال لا يعلمها أحد، وفي هذه الفترة تظاهر بالتدين الشديد وأطلق لحيته. ثم أرغمه عبد الناصر على إزالتها بعد أن أحضر له الحلاق.

وبداية من هذا التاريخ بدأ في الهلوسة وخلط الواقع بالغيبيات سواء أكان عن عمد أم تماديا في تغطية شيء لا يعلمه إلا الله والعالمين ببواطن الأمور.

بعد وفاة الرئيس عبد الناصر أبلغني المرحوم كمال رفعت أن حسن التهامي أثناء عمله بالرئاسة، بعد طرده من قلعة برج القاهرة، فاجأه عبد الناصر بالوثائق التي تسلمها من الاتحاد السوفيتي التي تؤكد أن أحد أعضاء سفارتنا في موسكو وكان يعمل لحساب حسن التهامي قام بتجميع معلومات عن الجيش السوفيتي وتدريباته من الضباط المصريين الذين يتدربون في الاتحاد السوفيتي. وعلمت بذلك المخابرات السوفيتية بواسطة عملائها في الولايات المتحدة الأمريكية.. والغريب في الأمر رغم كل هذه الأعمال المريبة من حسن التهامي فقد عين في فترة لاحقة سفيراً بوزارة الخارجية، وصدر قرار جمهوري يسمح له بالزواج من أجنبية.

وبعد وفاة الزعيم عبد الناصر.. أخذ يقص علي حقيقة قصة صفقة الأسلحة التشيكية. ومن ضمن حديثه أن الرئيس عبد الناصر قبل توقيع اتفاقية صفقة الأسلحة التشيكية أرسل حسن التهامي في مأمورية خاصة إلى الولايات المتحدة ليستطلع رد فعل رجال المخابرات الأمريكية في أثر هذه الصفقة على السياسة الأمريكية إذا ما تمت، ولما عاد من هناك طمأن الرئيس عبد الناصر بأنه قام باستجلاء الموضوع مع

المسؤولين في الولايات المتحدة، وأن توقيع وإعلان هذه الصفقة سوف لا يحدث أي انزعاج لواشنطن، وقال للرئيس عبد الناصر وقع الاتفاقية ولا تخش شيئا.

وجاءت فترة حكم الرئيس السادات وكان حسن التهامي من أقرب المقربين للسادات برغم ما اشتهر عنه من عدم الاتزان وتفسير الأحلام والغيبات علاوة على أنه كان قد بلغني من أحد المقربين لأنور السادات عندما كان يرأس المؤتمر الإسلامي ويعمل معه حسن التهامي أن حسن التهامي دخل عليه مرة يراجع أنور السادات في موضوع، وأخرج له مسدسه الذي يتباهى دائما بحمله أينما كان، وهدد به أنور السادات، فما كان من أنور السادات إلا أن نظر له في هدوء واستهزاء وقال له: "اجر يا ولد والعب اللعبة دي مع أحد غيري لأنه فاتك أنني أتقن هذه اللعبة أكثر منك" وبرغم ذلك وصلت العلاقة الودية بينهما لدرجة أنه اختاره كمندوب له للتقارب مع حكام إسرائيل، وقابل موشى ديان في قصر الملك الحسن ملك المغرب للتمهيد لزيارة الرئيس السادات للقدس، وإعلان مبادرته.

والأخطر من كل هذا أن يعين أنور السادات حسن التهامي ذا الشخصية المهزوزة في الظاهر والغامضة في الباطن في الوفد المصري للتفاوض مع إسرائيل في قلعة ليدز في بريطانيا ثم يعينه في وفد المفاوضات الرسمي في كامب ديفيد وكان له مكانة عند السادات أثناء المفاوضات الجانية تفوق صلاحيات وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل الذي استقال من قبل إبرام اتفاقية كامب ديفيد، وجاء في مذكراته عن هذه الفترة فقرات كلها تهكم وسخرية مما كان يدعيه حسن التهامي أثناء المفاوضات أو في وقت الراحة من التظاهر بسيطرته على أكبر شبكة استخبارات بالإضافة إلى اتصاله بسيدنا الخضر.

عاد حسن التهامي بأكاليل الغار بعد كامب ديفيد، وألبسه الرئيس السادات ريش الطاووس في الاحتفالات العسكرية، وبوأه مكانا عاليا في يوم الزينة الكبرى بحيث كان يوازي أو يتخطى نائب رئيس الجمهورية.

كل هذه المتناقضات تدعونا للعجب، ولكن هذا العجب زال بعد رفع الحجاب عن أسرار المخابرات الأمريكية في الشرق الأوسط، وبعد أن نشرت بعض وثائق

السفارة الإيرانية في طهران بعد أن احتلتها منظمات طلبة إيران واحتجزت رجال السفارة، فقد تناولت صلة حسن التهامي الوثيقة بالمخابرات الأمريكية وأنه كان هناك تنظيم سري يجمع بين مخابرات إيران والسعودية ومصر والمغرب يطلق عليه نادي السفاري Safary Club وكانت سكرتاريته الدائمة بالقاهرة وقد تكلف إنشاؤها وتجهيزها المبالغ الطائلة، وكانت مهمتها مقاومة الشيوعية في المنطقة، وكان من ضمن المهام التي كلف بها هذا النادي الإعداد لاجتماع بين مصر وإسرائيل في قصر ملك المغرب.

وأخيرا وفي الأيام الأخيرة قبل حادث اغتيال أنور السادات ساءت العلاقات بين حسن التهامي وأنور السادات بسبب تصريحاته لبعض الصحف العربية بما يشوه اتفاقية كامب ديفيد، ولكن حسن التهامي بقدرة قادر استمر في العمل وبدرجة نائب رئيس وزراء في رئاسة الجمهورية إلى أن أحيل إلى المعاش في عهد الرئيس مبارك.

وتخلصت المسئوليات العامة في مصر من هלוسة صاحب قلعة الأسرار «القلعة الغامضة» والذي كان قادرا على تبوء أعلى المراكز برغم ما حوله من شبهات".

<sup>\*\*</sup> ويتحدث عن هزيمة ١٩٦٧ بقوله: "وشتان الفارق بين العمل الجاد المنظم الذي واجهنا به القاعدة البريطانية في قناة السويس لتحقيق معاهدة الجلاء في سنة ١٩٥٤. وكذلك العمل الجاد المنظم الذي واجهنا به احتلال بور سعيد عام ١٩٥٦ وبين الإهمال والفوضى التي واجهنا بها إسرائيل عسكريا وحضاريا عام ١٩٦٧

وفي ٢٢ مايو سنة ١٩٦٧ في طريق عودتنا من سيناء توقفنا عند القنطرة شرق بسبب عبور قافلة بواخر عبر القنال في وقت وصولنا نفسه. في أثناء الانتظار الطويل حضر رئيس مدينة القنطرة شرق وأكد لنا أخبار وصول قطع مختلفة من السلاح البحري المصري وقوات عسكرية إلى شرم الشيخ وخليج العقبة لتحل محل قوات الطوارئ الدولية التي انسحبت منها، وأن أوثانت سيصل إلى القاهرة يوم ٢٤/٥/٦٧ ليقابل الرئيس عبد الناصر بخصوص الموقف المتأزم.

ألح رئيس المدينة علينا أن نذهب معه إلى محطة سكة حديد القنطرة شرق لإلقاء خطب وكلمات مشجعة في قوات الاحتياط المنتظرة في المحطة في طريقها إلى



الجبهة في سيناء. فوجئت في المحطة بحالة من الفوضى لقوات الاحتياط يعجز الإنسان عن وصفها، والمفروض أنها على وشك الاشتراك في القتال في الجبهة. كان الكل في ملابس مدنية ومعظمهم بجلايبهم الريفية ويحملون بنادقهم وليس هناك أي زي عسكري، جمعوا من قراهم على عجل ودون أي ترتيبات إدارية. وتسلموا أسلحتهم فقط وهم بجلايبهم المدنية وشحنوا في السكة الحديد كالدواب دون أي تجهيز أو ترتيب إداري من مأكّل أو مشرب أو راحة.

كانوا يتدافعون لشراء طعامهم من الباعة الجائلين بالمحطة في فوضى شاملة لا يتعدى مظهرهم خفر الريف إن لم يكونوا أقل مستوى من ذلك. حشد هائل من الشباب والرجال الضائعين نتيجة إهمال واستهتار سلطات القوات المسلحة بآدميتهم وإنسانياتهم.

انعكس الشعور بالضياع علي كرجل عسكري ومقاتل سابق وسألت نفسي: هل هذه هي حالة قواتنا التي سنواجه بها جنود عدوتنا إسرائيل؟! وفي المقابل هل عدوتنا إسرائيل عندما أعلنت التعبئة عاملت شبابها بهذا الأسلوب غير الآدمي؟.

كان الحماس الشعبي في جميع أنحاء مصر في القمة وانعقدت الاجتماعات والمؤتمرات التلقائية في مختلف التجمعات الشعبية المصرية وأعربت عن استعدادها للتطوع والجهاد بالأموال والمجهود والأنفس متجاوبة مع القرار السياسي، وللأسف لم يجد هذا العطاء الشعبي أي استجابة من أي جهة حكومية بدليل أنه عندما زارني بمكتبي بالاتحاد الاشتراكي وفد من الطلبة المصريين بالجامعة الأمريكية ووضعا أنفسهم بحماس كبير تحت تصرف الدولة أخذت أتصل وأبحث عن أي جهة حكومية مسئولة يمكن أن تلبي مثل هذا التطوع الشعبي فلم أجد، وبعد حيرة وجدتي مضطرا أن أصرفهم بوعده أن أتصل بهم عندما تحتاج البلاد إليهم.

وفي صباح يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ عقد أول اجتماع للمجلس الأعلى للمقاومة الشعبية بجميع أعضائه برئاسة السيد زكريا محي الدين وكنت أحد أعضائه وحضر الاجتماع كبار قادة الجيش وبعد توزيع الواجبات، أسندت إلى قيادة تنظيم المقاومة الشعبية في منطقة القنال. ولما سألت عن الترتيبات المتاحة لأجل تجنيد

وتدريب وتنظيم وإمداد من ساقودهم من شعب القنال تبين لي أن الحرس الوطني سيوضع تحت تصرفي هناك في وقت اللزوم وسيكون جاهزا لأي عمليات دون الحاجة إلى تشكيل مقاومة شعبية كما حدث في ١٩٥٦. وجاء دور قائد الحرس الوطني الضابط يوسف حسن محمد وسبق لي الخدمة معه في الجيش وقال: إنه استكمالا لتقوية قواته فإنه في حاجة إلى تشكيل ثلاثة لواءات جديدة.

سألت قائد الحرس الوطني عن الزمن الكافي لتشكيل هذه اللواءات الثلاثة فأجاب بأنه يمكن تشكيلها في وقت من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. أثارني هذا الرد غير المنطقي وانفعلت قائلاً: "إن ثلاثة لواءات معناها عدديا لا يقل عن ثمانية آلاف جندي. وإن أي قائد عسكري لو أعطي هذا العدد من قطع الشطرنج لفشل في رصها وتشكيلها في مثل هذه المدة، ناهيك عن التشكيل والتدريب والإعاشة والتسليح لهذا العدد الهائل من الرجال".

وقبل نهاية الاجتماع طلبني السيد زكريا محي الدين لمقابلته في مكتبه. وسألته وأنا في غاية القلق عما إذا لم تكن القيادة السياسية في الدولة وعلى أعلى مستوى قد اجتمعت وناقشت تقدير عن حالة الحرب المنتظرة للوقوف على مدى قدرة مصر على الصمود والمواجهة إزاء أي عدوان محتمل قد تشارك أو تساهم فيه أي من الدول الكبرى مع إسرائيل، على الأقل من ناحية التمويل والوقود وخلاف ذلك من الاحتياجات الإستراتيجية لهذه المهمة.

كان الرد أن الرئيس عبد الناصر اكتفى بوعده أخذه من المشير عامر بأن الجيش المصري إذا دخل المعركة مع إسرائيل فسوف ينتصر على طول الخط. واستفسرت عن ضرورة الاعتماد على تسليح الشعب وإشراكه في المقاومة خصوصا في منطقة القنال فقال لي إنه في الوقت الحاضر فإن الحرس الوطني فيه الكفاية في هذه المناطق.

في صباح ٥ يونيو، وقبل توجيهي لمكتبي بالاتحاد الاشتراكي على كورنيش النيل سمعت من منزلي وعلى بعد أصوات قنابل مكتومة، ثم أصوات ضرب المدفعية المضادة للطائرات وبكثافة. وتأكدت أن العدوان قد بدأ وأسرعت إلى مكتبي.

واستمعت وأنا بالمكتب إلى إذاعة القاهرة التي أفادت بأن إسرائيل قامت بالإغارة على مطارات مصر وتقوم بضربها جميعا وتوالت الأخبار بعد ذلك بذكر عدد الطائرات الإسرائيلية التي يسقطها دفاعنا الجوي.

وكانت إذاعة إسرائيل تذيع أنها دمرت عددا كبيرا من طائراتنا وهي على أرض المطارات كما حدث تماما في عدوان سنة ١٩٥٦.

كعضو في المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية، توجهت فورا إلى مكتب السيد زكريا محيي الدين قائد المقاومة في القيادة المشتركة بمصر الجديدة، وكان في غاية الانهماك ودائم الاتصال تليفونيا بمساعدتي المشير عبد الحكيم عامر بقيادة الجيش وظهر من اتصالاته التليفونية أنه هو الذي كان يتولى القيادة العسكرية؛ لأنه كان يصدر الأوامر ويومئ بإجراءات عسكرية وما إلى ذلك.

ثم التفت إلي وفي مرارة علمت منه أن قواتنا المسلحة في أسوأ حال من ناحية الطيران فقد تم تدمير معظم الطائرات، علاوة على تخريب المطارات والممرات وحتى المطارات المدنية، وأن هناك بعض الأمل الضعيف في وصول طائرات من الجزائر ويوغسلافيا ولكنها سوف لا تكون ذات فعالية إلا بعد مدة من وصولها. وأن الجيش إذا اشتبك فسيكون بغير غطاء جوي.

وفي فجر ٦ يونيو اتصل بي زكريا محيي الدين بصفته رئيس المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية وطلبني لمقابلته في الحال لأمر تخص المقاومة الشعبية. وفي مكتبه وجدت كلا من كمال رفعت وإسماعيل فريد ولطفي واكد وطلب منا التوجه في أقرب فرصة إلى منطقة القنال ليتولى كل منا قيادة المقاومة الشعبية في إحدى مدن القنال الأربعة السويس والإسماعيلية والقنطرة وبور سعيد.

على الطريق إلى منطقة القنال.. استلقت نظرنا وجود فلول من جنود الجيش بملابس الميدان ومعهم أسلحتهم الخفيفة يسيرون في اتجاه القاهرة، وليس في اتجاه الجبهة وسيرا على الأقدام، وبشكل غير منظم، وفي غاية الإجهاد.

وفي غرفة القيادة بالإسماعيلية كان القائد اللواء الموجود صديقا للزميل إسماعيل فريد، وكان مجتمعا وقت دخولنا مع جميع قادة قوات سيناء ومنهم دفعتي اللواء عبد

المنعم خليل. اعتذر لنا القائد، وطلب منا أن نمكث معهم في غرفة القيادة حتى يفرغ من إصدار أمر العمليات الذي استدعى القادة من أجلها.

بدأ يقرأ أمر عمليات الانسحاب وأخذ القادة يدونون الملحوظات حسب واجباتهم الملقاة على كل منهم، وطال الوقت حوالي ساعة، ومن استماعي ومتابعتي لأمر عمليات الانسحاب الكامل دخل في روعي أن الجيش المصري بسيئ ما زال سليم التشكيل والتكوين وقادرا على إجراء عملية الانسحاب بأمان، وهذا يتناقض مع ما رأيته على الطريق من فلول الجيش المصري التي انسحبت من الجبهة في العريش قبل إصدار هذا الأمر بأربع وعشرين ساعة على الأقل، وبغير نظام وشاهدناهم بأعيننا قبل ساعتين عند نقطة مرور العباسة.

وقبل نهاية أمر العمليات سأل القائد قادة الوحدات بجملة تقليدية: "أي أسئلة؟" ولم يوجه أي من قادة الوحدات بسيناء أي سؤال، وقبل أن ينصرف القادة توجهت إلى صديقي وزميلي اللواء عبد المنعم خليل، وقبل أن يغادر غرفة القائد، وسألته عن حقيقة أمر العمليات الذي سمعناه معهم لتونا من قائد القوات، وهل كل هذه القوات التي ستسحب والتي ذكرها موجودة فعلا تحت السيطرة والقيادة وسليمة ولم تتحول بعد إلى فلول كالتي شاهدناها عند نقطة مرور العباسة قبل حضورنا بساعة ونصف.

ضحك اللواء عبد المنعم في مرارة وقال: إن كل ما سمعناه معهم هو تمثيل في تمثيل، وإن ستار مسرحية الجيش المصري قد أسدلت منذ بدء العدوان صباح ٥ يونيو سنة ١٩٦٧.

قال أيضا إن الجيش المصري في هذه اللحظة في حالة بالغة من الفوضى. وعدم السيطرة وقام فعلا بالانسحاب تلقائيا وقبل صدور هذه الأوامر الرسمية وليس هناك أي مظهر للتماسك غير هؤلاء القادة المتلقين لهذه الأوامر المزيفة.

وسألته لما لم يوجه أحد منهم أسئلة للقائد يستوضح فيها حقيقة الأوضاع كما يعلمها كل منكم، ورد القائد عبد المنعم خليل في أسف: إنه أثناء فترة القهر الطويلة لضباط الجيش بين عامي ١٩٥٦، ١٩٦٧ تعودوا على السكوت وعدم توجيه الأسئلة التي قد تكون محرجة للقيادة.

وأضاف في مرارة: إن كل ما استمعنا إليه في أمر العمليات عن توفير الوقاية الجوية والأرضية للقوات المنسحبة غير متوفرة في هذه اللحظة في القوات المسلحة، وأنه يتوقع مذبحه جوية على القوات المنسحبة في الصباح، خصوصا في مناطق عبور القنال وعلى طول طريق الانسحاب المفتوحة.

وفي القنطرة علمنا من ضباط القوات المسلحة المنسحبة عند المعديّة وكانوا في غاية السخط على القيادة العامة للجيش.. علمنا أن أوامر القيادة بعد أن كانت بالانسحاب الكامل من سيناء في مساء اليوم السابق وبعد عبور معظمها إلى البر الغربي عادت الأوامر وصدرت لهم مرة أخرى صباح اليوم ١٩٦٧/٦/٧ بالعودة مرة أخرى إلى سيناء لاحتلال مواقع تحدت لهم هناك.

أحدث ذلك ارتباكاً شديداً في التحركات مما تسبب عنه مضاعفة الخسائر من طيران العدو".

\*\* ودوما لا يدفع ضريبة فاتورة الفشل إلا الجماهير الغفيرة حيث يقول: "وفي بورسعيد عجت حيث وجدت العقيد جمال السيد في روح معنوية عالية هو ورجاله. وهناك علمت سر ارتفاع روحه المعنوية حيث وجدت لفيفا من الشباب البورسعيدي وعددا كبيرا جدا من الطلبة تركوا معاهدهم ودراساتهم للمساهمة في الكفاح، كذلك وجدت كثيرا من الرجال والشيوخ وكبار الموظفين ورؤساء المصالح متطوعين في الحرس الوطني منهمكين في أعمالهم وتدريبهم في همة انعكست عليهم روح قائدهم وروح معنوية مرتفعة وقد أنساهم دورهم الوطني قسوة الهزيمة وفي عيونهم تصميم على الجهاد حتى آخر رمق".

\*\* وتحت عنوان «مهزلة السلاح والذخيرة» يقول: أثناء انهماكي في عملية الدفاع عن بور فؤاد وصلتني إشارة لإيفاد مندوب لاستلام أسلحة وذخائر للمقاومة الشعبية من مخازن الجيش بالإسماعيلية، وأن الجيش سيوفر العربات لنقلها. ذهب المندوب وعاد ومعه كمية من الأسلحة بدون ذخيرتها، وتكرر الطلب في اليوم التالي وذهب المندوب وعاد ومعه ذخيرة لا تتناسب مع عيار الأسلحة التي تسلمناها.

- \*\* وبعد هزيمة ١٩٦٧ يصف الأحوال في مصر بقوله: في يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨ صدر تقرير من أمانة شئون الأعضاء تحليلاً للتهتافات التي رددتها المتظاهرون من الطلبة والعمال والأهالي ساخطين كرد فعل للأحكام التي صدرت على قادة الطيران والجيش مخففة بما لا يتلاءم مع حجم الهزيمة ومسؤولياتهم عنها.**
- أصيب الرأي العام بسخط من كذب الدعاية التي روجت لها الصحف والإذاعة قبل الهزيمة عن عظم قوة الجيش المصري.
  - الدور المظهري لمجلس الشعب الذي كان من الواجب عليه أن ينبه إلى أي قصور في الحكم.
  - المبالغة في مظهرية الدولة والصرف السفيه على الاحتفالات والمهرجانات ومظاهر العظمة لذوي المراكز العليا.
  - صدور الأحكام بشكل متناقض تسبب في استفزاز الشعب.
  - تعتمد الصحافة في طريقة النشر عن الأحكام بأسلوب استفزازي.
  - وعود الرئيس جمال عبد الناصر في خطبه منذ النكسة حتى وقت صدور الأحكام وخاصة في وجوب التغيير في كل شيء ولكن لم يتم أي شيء أو إصلاح أو علاج يتلاءم مع الظروف العصيبة للبلاد.
  - التوسع في المقاومة الشعبية ثم إهمالها بعد ذلك.
  - التعثر بالنسبة لقانون من أين لك هذا والكسب غير المشروع.
  - استمرار معظم قادة الجيش في عملهم وهم المسؤولون فعلاً عن الهزيمة والاكتفاء فقط بتغيير الرموز.
  - لم تؤخذ قرارات المؤتمر التي عقدت للإصلاح والتغيير كضرورة تطبيق اقتصاديات الحرب وحل مشكلات الريف.

## سراب الاستقلال من نافذة إسرائيلية

كانت جولدا مائير [مائير بالعبرية تعني أعضاء] رئيسة وزراء إسرائيل حلقة مهمة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، فقد قادت إسرائيل كرئيسة وزراء في فترة تزامنت مع قيام ثورة ٢٣ يوليو في مصر واستيلاء العسكر على الحكم إثر تنحي الملك فاروق آخر وريث للعرش من أسرة محمد علي، ورفعت الثورة المصرية الشعار الشهير: «ارفع رأسك يا أخي فقد ولى عصر الاستعباد» لكن سرعان ما حدث هزيمة ١٩٦٧ (حرب الأيام الستة) حيث دمر الجيش المصري كاملا، ثم معركة ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الشهيرة وتميزها الفريد ولو إلى حين.

\*\* لكن اللافت أيضا للذكر أن جولدا مثلت منذ بواكير شبابها نموذجا صادقا كرس حياته لقضية الصهيونية وإنشاء إسرائيل، ورغم خبث الهدف إلا أنها رسمت للأجيال خطة عمل لبناء الأهداف ملؤها التضحية والمشقة والمعاناة التي بلغت حد الفقر والعوز بل والجوع أحيانا وإهمال حياتها الأسرية أحيانا أخرى، وكانت تقول: "إنني أعرف أن نشاطاتي العامة لن تأتي بالمسيح المخلص، لكنني كنت أؤمن بأننا يجب ألا نضيع أية فرصة لنشرح فيها للناس ذوي النفوذ ما نريده وما نحن فيه".

حتى قال عنها بن جوريون -أول رئيس لإسرائيل-: "إن جولدا مائير الرجل الوحيد في وزارته".

وقال لها أيضا: "إن التاريخ سيذكر يوما أن امرأة يهودية جمعت من الأموال ما جعل قيام الدولة أمرا ممكنا" وتعقب جولدا بقولها: "لكنني مع ذلك أخدع نفسي، فهذه الأموال لم تعط لي، وإنما لإسرائيل"

**\*\*** وفي الوقت نفسه كشفت سيرتها زيف كثير من القادة والمصلحين العرب الذي كانوا لا يجيدون إلا الخطب الرنانة التي صاغوها في قصورهم الفارهة تدعو جموع الشعوب المعذمة للتضحية والفداء في الوقت الذي كان أبناءهم في الخارج يدرسون ويمرحون ويحصلون على الجنسيات الأمريكية والأوروبية، هذا فضلا عن الحسابات السرية في بنوك سويسرا التي اكتظت بمليارات الدولارات من قوت الغلبة. وأخيرا وليس آخرا تلك الاتصالات السرية مع زعماء الكيان والتأييد المطلق لإسرائيل إلى الحد الذي يعتبر خيانة وعمالة من أجل الثبات على كرسي المصالح الشخصية أو الحكم.

هذا على عكس المخلصين الذين قامت على أكتافهم مغتصبة إسرائيل، حيث تقول عن بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل: كان بن جوريون يؤمن بالحركة، وكان يرى أن المهم في النهاية هو ما يفعله الإسرائيليون وكيف يفعلونه، وليس مهما ما يظنه العالم في الخارج أو يقوله عنهم، وكان سؤاله لنا دائما عند عرض أي موضوع عليه: «هل سيخدم في المدى الطويل دولة إسرائيل؟». وكان يرى أن التاريخ سيحكم على إسرائيل بأعمالها لا بعدد المقالات المؤيدة لها في الصحافة العالمية، وكان ينظر إلى الرأي العالمي بل وحتى الرأي العام على أنها أمور غير مهمة.

وهناك قول لليفي اشكول مؤداه: "إن بن جوريون كرئيس للوزراء يساوي ثلاث فرق عسكرية لإسرائيل".

**\*\*** إن الأوطان ونهوضها لا تقوم إلا على الإيمان الصادق بالقضية مدعوم بسواعد التضحية والبذل بل والفناء أحيانا للأعمار والأبدان والأموال، والعجيب أن هذا لا يتم إلا إذا مزج بمعجون الحب الذي يهون كل معاناة. وهذا ما حرصت جولدا على الإطنا ب في سرده وكيف كانت تمتعتها عندما



غادرت أمريكا بلد الرفاهية وسكنت معسكرات إيواء جماعية «الكيوتزات» في تل أبيب تشارك أقرانها من بني صهيون فقرهم وهمهم وأعمالهم اليدوية، والقصة تطول والدرس يترسخ في الأذهان في كل سطر كتبه.

**\*\*** كتاب «حياتي» لجولدا مائير عبارة عن سيرة ذاتية لشخصية لم تكن مجرد سياسية في إسرائيل، ولكنها كانت من أبرز زعمائها فقد تولت في أعقاب حرب ١٩٤٨ وزارة الخارجية وقادت أعنف المعارك الدبلوماسية ضد العرب ثم انتخبت زعيمة لحزب الأغلبية واختيرت رئيسة للوزراء وظلت لسنوات طويلة تجمع بين المنصبين ونشبت في عهدها حرب ١٩٧٦ وحرب ١٩٧٣

**\*\*** وهذا الكتاب يعرض أيضا تاريخ حياة واحدة من أكثر الناس وأشدّهم حقدا على العرب، وإنكارا لحقهم في أرض فلسطين، حيث تقول: "إنه لا يوجد شعب اسمه الشعب الفلسطيني" بل إنها في هذا الكتاب تصف صهاينة عتاة أمثال بن جوريون واسحق بن زفي بأنهم هم الفلسطينيون.

وفي حلقات التضليل البشعة في الكتاب، وإنكار لحق الأمم في حماية أوطانها ومقدساتها، ومحاولة تصوير فلسطين أرض خالية من السكان والتاريخ والأقصى .. نورد هذه الفقرة حيث تقول: ثم ما الذي فعلناه كتهديد للدول العربية؟ صحيح أننا لم نوافق على إعادة الأراضي التي ربحناها خلال الحروب التي بدعوها لكن الأرض ليست الشيء المهم لدى العرب. فماذا إذن؟ هل هي رغبة حارقة في تصفيتنا جسديا؟ هل هو الخوف من التقدم الذي يمكننا أن نقدمه في الشرق الأوسط؟ هل هي كراهية الحضارة الغربية؟ على أي حال سيأتي اليوم الذي يقبلنا فيه العرب على ما نحن عليه وتحقيق السلام يعتمد على أمر واحد: هو أن يقبل القادة العرب وجودنا هنا.

وتقول أيضا: إن الدماء لتغلي في عروقي كلما سمعت ما يقال عن القسوة التي عاملنا بها العرب. وأذكر جيدا أنني وقفت في شهر أبريل ١٩٤٨ على شاطئ حيفا أناشد العرب ألا يرحلوا عنها. وكانت الهاجاناة قد احتلتها. ونصح القادة العرب أتباعهم بمغادرتها، ولم تفلح مساعي الهاجاناة في إقناع العرب بالبقاء رغم استخدام مكبرات الصوت على العربات التي جابت أنحاء المدينة تردد باستمرار «لا تخافوا».

إنها تريد أن تبرر بخبث استمراء الاستعباد واغتصاب البلاد والعيش في أسر نفس الديار التي كانت مفعمة بذكريات الحرية.

\*\* وعن سماتها الشخصية تقول إبان طفولتها: "ولقد تعلمت في تلك الأيام درسا هاما غير سياسي، هو أن الأمور لا تحدث فجأة، وأنه لا يكفي أن يؤمن المرء بشيء ما وإنما يجب أن يكون لديه الجلد على مواجهة العقبات، والكفاح من أجل قهرها، ولا بد أنني عندما بلغت السادسة أو السابعة، قد أدركت الفلسفة التي تقوم عليها كل أفعال شنا [أخت جولدا] وأنه ليس هناك إلا طريق واحد لعمل أي شيء: هو الطريق الصحيح".

\*\* وعن فناء نفسها في خدمة الكيان الصهيوني تقول: ولست أدري كيف مررنا بكل هذه الظروف دون أن نتمزق إربا، كانت عائلتي مثلا تتهمني دائما بأنني أقسو على نفسي، بل إن أولادي حتى الآن —مع أن حياتي قد استرخت— يتهمونني بأنني لا آخذ كفايتي من الراحة، ولقد تعلمت في أيام الحرب درسا هاما هو أن الحرب تجعل الإنسان يتخطى دائما الحدود المطلقة لاحتماله. على أية حال لا أذكر أنني شعرت أيامها بأنني متعبة إذ يبدو أنني اعتدت على التعب.

وتقول أيضا: لم أكن من أنصار التشدد إلا فيما يتعلق بإسرائيل فهنا لا أتنازل عن بوصة واحدة، أما مع البشر فإن الأمر يختلف.

\*\* وعن علاقة الملك عبد الله ملك شرق الأردن بالكيان الصهيوني تقول: وقبل ستة أشهر من تأسيس الدولة. تقابلت مرتين مع الملك عبد الله ملك شرق الأردن وجدّ الملك حسين، ومع أن كلا اللقاءين بقيا سرا. حتى بعد اغتيال الملك عبد الله على يد أعدائه العرب (ربما من أنصار المفتي) فلا أحد يعلم حتى اليوم مدى مسئولية الشائعات التي انتشرت عنها عن اغتياله. والاغتيال مرض مستوطن في العالم العربي. وأحد الدروس الهامة التي يجب أن يتعلمها القادة العرب وهى الصلة بين السرية وطول الحياة.

وقد أحدث اغتيال الملك عبد الله تأثيرا ظل قائما على كل القادة العرب الذين تلوه، وأذكر أن عبد الناصر قال لأحد الوسطاء الذين أرسلناهم إليه: لو أن بن جوريون جاء إلى القاهرة للتحديث معي فسوف يعود بطلا. أما إذا ذهبت إليه أنا فسوف اقتل عند عودتي. والواضح أن هذا الموقف مازال قائما.

وكان اللقاء الأول مع الملك عبد الله في أوائل نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧. وقد وافق على مقابلي بوصفي رئيسة للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية. في منزل في نهاراييم على نهر الأردن عند محطة كهرباء تديرها شركة كهرباء فلسطين.

وجئت إلى نهاراييم مع أحد خبائنا في الأمور العربية وهو الياهو ساسون. وكان الملك عبد الله صغير الجسم، رابط الجأش، ذا سحر أخاذ. وبعد تناول القهوة. دخل إلى لب الموضوع مباشرة. فهو لن ينضم إلى أي هجوم عربي ضدنا. وسيبقى - كما قال - صديقا لنا. وهو يريد السلام مثلنا.

ثم إن عدونا كان واحدا وهو الحاج أمين الحسيني مفتى القدس. ولم يكتف بذلك. بل اقترح أن نلتقي ثانية بعد أن تنتهي الأمم المتحدة من التصويت.

وقام واحد آخر من خبرائنا في الشؤون العربية، وهو عزرا دانيان. الذي كان يلتقي بالملك عبد الله من قبل كثيرا، بتزويدي بالمعلومات عن المفهوم العام للملك لدور اليهود. وكان هذا المفهوم يتلخص في أن: العناية الإلهية شتت اليهود في العالم الغربي لكي يستوعبوا الحضارة الأوروبية ويجلبوها معهم إلى الشرق الأوسط فيعيدوا بذلك إحياء المنطقة.

لكن دانيان كان متشككا في مدى إمكانية الاعتماد على الملك، أما تعبيره عن الصداقة فهو صادق فيه، وإن لم يكن ذلك بالأمر الملمزم له. وحافظنا على الاتصالات مع الملك عبد الله خلال شهري يناير (كانون الثاني)، وفبراير (شباط) عن طريق صديق مشترك كان يحمل رسائلنا إلى الملك.

وأصبحت رسائلنا إليه مشوبة بالقلق. فقد كان الجو مثقلا بالتخمينات والحدس. وجاءتنا معلومات بأن الملك عبد الله سوف ينضم إلى الجامعة العربية على الرغم من وعده لي. وكان تساؤلي: هل ذلك صحيح.. وجاءتني الإجابة من عمّان قاطعة بالنفي.

وقال الملك عبد الله إن السؤال أدهشه وأحرجه، وإنني يجب أن أتذكر ثلاثة أشياء، أنه بدوى ولذا فهو رجل شرف. وأنه ملك ولذا فإنه رجل شرف مضاعف، وأنه لا يحنت بوعده قطعه لامرأة.

وبهذا زالت مبررات قلقي. ولكن معلوماتنا جاءت مختلفة.. إذ لم يعد هناك شك في الأسبوع الأول من مايو (أيار) أن الملك عبد الله سيلقى بثقله في الجامعة العربية.

وأخذنا نبحث في جدوى الاتصال به من جديد فإذا لم نستطع إقناعه بتغيير رأيه فسنعرف على الأقل مدى عمق التزامه هو وقواته التي يديرها ويقودها بريطانيون بالحرب ضدنا.

لم يكن الأمر فقط أن الفيلق العربي عنده كان أفضل جيوش المنطقة، لكنه إذا حدثت المعجزة وبقيت شرق الأردن خارج الحرب، فسيكون من الصعب على الجيش العراقي أن يخترق فلسطين لينضم للهجوم علينا.

وكان من رأى بن جوريون أننا لن نخسر شيئاً من تكرار المحاولة. وهكذا طلبت إلى عزرا دانين أن يرافقني في هذه المرة. رفض عبد الله أن يحضر إلى نهاراييم وقال للرسول إن ذلك خطر للغاية. فإذا أردت أن أراه فيجب أن أحضر إلى عمان على أن أتحمّل مسؤولية المخاطرة. وابلغنا أنه من الأفضل ألا يشير الفيلق العربي بحقيقة أنه ينتظر ضيفاً يهودياً من فلسطين وأنه لا يتحمّل أية مسؤولية عما قد يحدث لنا في الطريق.

وكان علينا أولاً أن نصل إلى تل أبيب. إذ كان الوصول إليها في مثل صعوبة الوصول إلى عمان. ولبثت في القدس انتظر الطائرة منذ الصباح حتى الساعة السابعة مساءً عندما وصلت الطائرة. لكن الأحوال الجوية كانت قد أصبحت بالغة السوء. ولو كانت الأحوال عادية لأجلت الأمر إلى الصباح. لكننا لم نكن نستطيع فقدان الوقت. إذ كنا في العاشر من مايو (أيار) وستعلن الدولة يوم ١٤ وكانت تلك آخر فرصة لنا للحديث مع عبد الله، وفي طائرة مروحية يمكن أن تمزقها نسمة قوية - لا تلك الريح العاصفة - أقلعنا إلى تل أبيب.

وفي صباح اليوم التالي توجهت بالسيارة إلى حيفا حيث قابلت عزرا. الذي اكتفى بارتداء غطاء الرأس العربي للتكرار. وكان يجيد اللغة العربية

وعاداتها بحيث يمكن اعتباره عربيا. أما أنا فلبست العباءة السوداء والحجاب العربي، وكامرأة مسلمة تصاحب زوجها فلم يكن مطلوبا مني أن أتحدث مع أحد.

وكان علينا أن نغير السيارات عدة مرات لنضمن أن أحدا لا يقتفى أثرنا إلى أن نصل إلى منطقة قريبة من قصر الملك حتى يقابلنا دليلنا ويقودنا إليه. وكانت أكبر المشاكل هي كيفية تجنب إثارة شكوك رجال الفيلق العربي في مواقع التفتيش التي سنمر من خلالها.

وكانت رحلة طويلة خلال الليل غيرنا فيها السيارة ثلاث مرات.. ولم أكن أشك في مقدرة عزرا على إمرارنا من بين خطوط الأعداء. ولم نتحدث أبدا طوال الرحلة، لكنني كنت أفكر فيما قد يحدث لو أن أمرنا افتضح لا قدر له. وكان الرجل الذي سيصطحبنا إلى الملك بدويا تبناه الملك منذ طفولته ورباه، وكان يقوم بالمهام الخطرة من أجل سيده.

واصطحبنا الرجل في سيارته. ووصلنا إلى منزله حيث جلست أتحدث مع زوجته الجميلة الذكية التركية الأصل. ثم دخل عبد الله إلى الغرفة شاحب اللون مرهقا. وتولى عزرا الترجمة بيننا. ودخلت إلى الموضوع مباشرة فسألته هل خلفت وعدك لي؟ ولم يجب على سؤالي مباشرة بل قال: عندما قطعت ذلك الوعد كنت اعتقد أنني أتحكم في مصيري واستطيع عمل ما أراه صحيحا. لكنني علمت من يومها أشياء أخرى ثم مضى قائلا إنه كان بمفرده من قبل أما الآن فهو «واحد من خمسة» وفهمت أن الأربعة الآخرين هم مصر وسوريا ولبنان والعراق. ومع ذلك فقد كان يعتقد بإمكانيته تجنب الحرب.

وسألني لماذا انتم في عجلة من أمركم إلى هذا الحد لإعلان دولتكم؟ ما هذا الاندفاع؟ أنتم نافذو الصبر.. وأبلغته أنني لا اعتقد أن شعبا قد انتظر ألفي عام يمكن أن يوصف بأنه «في عجلة».. وبدأ وكأنه يتقبل ذلك.

وقلت له: ألا تفهم أننا حلفاؤك الوحيدون في المنطقة والآخرين كلهم أعداؤك؟ فقال لي نعم أعلم ذلك، لكن الأمر ليس بيدي.

فقلت له: يجب أن تعلم إنه إذا فرضت علينا الحرب فسوف تحارب وسوف نتصر.

وقال لي: نعم أعلم ذلك. لكن ألا تستطيعون الانتظار سنوات قليلة؟ اسقطوا مطالبكم بالهجرة الحرة. وسوف أسيطر على البلد كلها وسوف تمثلون في برلماني. وسوف أعاملكم بطريقة حسنة للغاية ولن تكون هناك حرب.

وحاولت أن أشرح له استحالة خطته، قائلة: «إنك تعلم ما فعلناه وما تحملناه من مشاق. ونحن لم نفعل ذلك لكي نمثل في برلمان أجنبي. أنت تعلم ما نريد وما نتطلع إليه. وإذا لم يكن لديك ما تقدمه لنا غير ما قلته الآن فستكون هناك حرب وسنكسبها. ولكنك قد ترى أن نلتقي ثانية بعد الحرب وبعد قيام الدولة اليهودية.

وقال دانييل للملك: "إنكم تعتمدون إلى حد كبير على دباباتكم وسوف نسحقها كما تحطم خط ما جينو..

وكانت تلك كلمات تتسم بالشجاعة خاصة وأن دانييل كان يعلم الوضع الحقيقي لمدرعاتنا. وأوماً عبد الله برأسه مهموماً، وقال: إن الأحداث سوف تجرى على أعنتها، وسوف نعرف جميعاً حتماً ما يخبئه لنا القدر.

وبدا واضحا أنه ليس هناك مجال لمزيد من الحديث: غير أن دانييل وعبد الله شرعا في مناقشة جديدة

قال دانييل: إنني آمل أن نبقي على اتصال حتى بعد أن تبدأ الحرب. فأجاب عبد الله طبعاً ويجب أن تأتي لرؤيتي

فتساءل دانييل: ولكن كيف سأتمكن من الوصول إليك؟

فقال عبد الله مبتسماً: إنني أثق في أنك ستجد الوسيلة.

وبعد ذلك لأمه دانييل لعدم اتخاذ الاحتياطات الكافية. فقال له: إنك تصلى في الجامع وتسمح لرعاياك بتقبيل أطراف رداك. في يوم من الأيام سوف يلحق بك أحد الأشرار ضرراً. لقد آن الأوان لمنع هذه العادة. ولو على سبيل السلامة.

وبدا بوضوح أن عبد الله قد صدم، وقال بجفاء لدانييل وأنا لن أصبح أبداً سجيناً لحراسي. لقد ولدت بدوياً، رجلاً حراً، وسأبقى حراً. ودع أولئك الذين يريدون قتلى يفعلون ذلك. فلن أضع نفسي في القيود.. ثم ودعنا وانصرف.

ولم أقابل عبد الله ثانية رغم أننا أجرينا معه بعد الحرب مفاوضات مطولة. وأبلغوني أنه قال عني أنني المسئولة عن الحرب لأنني كنت متعالية إلى درجة أنني لم أقبل ما عرضه علي ولا بد لي أن أقول أنني عندما أفكر فيما كان سيحدث لنا كأقلية «محمية» في مملكة يحكمها ملك عربي اغتاله العرب. فإنني لا أندم على أنني خيبت آمال عبد الله في تلك الليلة.

وفي ضوء ذلك تم اتخاذ القرار بأن تعلن الدولة اليهودية يوم الجمعة ١٤ مايو (أيار) ١٩٤٨ الموافق الخامس من أيار عام ٥٧٠٨ وفق التقويم العبري. التي يبلغ تعداد سكانها ٦٥٠,٠٠٠ نسمة، والتي تتوقف حياتها



على قدرة البيشوف على مواجهة هجوم تشنه خمسة جيوش عربية يساعدها مليون من عرب فلسطين.

\*\* وعن هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ (حرب الأيام الستة) تقول: وبدأت الحرب في الساعات الأولى من صباح يوم الاثنين ٥ يونيو (حزيران) وما إن حل الليل حتى كانت أبعاد الضربة الإسرائيلية قد اتضحت.. وأعلن قائد سلاح الجو في الليل قصة الساعات الست الخرافية التي تم فيها تدمير ٤٠٠ طائرة للعدو بما في ذلك الطائرات الموجودة في المطارات السورية والأردنية ودانت لنا السيطرة الكاملة على الجو من سيناء حتى الحدود السورية.

ولم تعد هناك قوة توقف تقدمنا ولم يكن عبد الناصر هو الوحيد الذي تبددت طائراته فقد كان هناك الملك حسين أيضا، الذي وازن بين رسالة أشكول إليه بأن شيئا لن يصيبه إذا لم يشترك في الحرب وبين الرسالة التي تلقاها من عبد الناصر في الصباح تبلغه أن المصريين يقصفون تل أبيب، في الوقت الذي لم تكن فيه لدى عبد الناصر قاذفة واحدة!!

واستغرقت هزيمة المصريين يومين، ودفع حسين ثمن قراره الخاطئ في يومين. فبحلول يوم الخميس ٨ يونيو كان حاكم غزة قد استسلم، وكانت قواتنا قد تمركزت على الحافة الشرقية لقناة السويس، وعادت مضائق تيران إلى الإسرائيليين وسيطرتهم.

واعترف عبد الناصر بأنه فقد ١٠,٠٠٠ جندي ١٥٠٠ ضابط وأسروا ٦٠٠٠ مصري تقريبا، وأصبحنا نسيطر على كل سيناء وغزة وكل الضفة الغربية التي تعادل نصف المملكة الأردنية والقدس القديمة.

الآن وقد ربحنا هذه الجولة لن تعود المدافع السورية إلى المرتفعات لتقصف القرى الآمنة تحتها، ولن يعود الجنود الأردنيون إلى أسوار القدس لقصفها، ولن تعود غزة مركزا للإرهاب، ولن تعود سيناء مسرحا لانطلاق ألوية عبد الناصر.

**\*\*** وتحت عنوان «الهزيمة» تبدأ حديثها عن حرب أكتوبر المجيدة بقولها: ليس أشق على نفسي في الكتابة من بين كل الموضوعات التي كتبت عنها في هذا الكتاب قدر أن أكتب عن حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ لكنها حدثت ومن هنا فلا بد أن أكتب عنها ككارثة ساحقة وككابوس عشته بنفسى وسيظل باقيا معى على الدوام.

ثم هى تفترى بادعائها أنها تملك زمام المستقبل بقولها: ولا بد من أن أؤكد هنا للعالم بشكل عام، ولأعداء إسرائيل بشكل خاص أن الظروف التى أودت بحياة ٢٥٠٠ إسرائيلى قتلوا فى حرب أكتوبر لن تتكرر مرة ثانية.

لكن الأقدار كان لها كلمة أخرى وتكررت بصورة أبشع فى ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ على أيدي المقاومة من رجال حماس الذين أذلوا دولة الاحتلال زلا وخسائر فاقت مجموعها ما خسرتة إسرائيل طيلة حروبها مجتمعة مع العرب.

**\*\*** وفى نهاية الكتاب راقنتى فقرة جميلة للكاتبة أثارت مشاعري حول البلاد المستبدة التى تحول فيها الزعيم إلى محور الكون والدولة والماضى والحاضر والمستقبل، أحلامه وأوامر وسوانح فكره لوامع وبوارق، فى حين أن العالم ينتهج الشورى لتصيد أقصى ما يمكن تصيده من المصلحة العامة.. تقول جولدا: وكتبت خطابا إلى كيسنجر أطلب منه فيه أن يبلغنا بكل شيء يريده منا مرة واحدة حتى يمكننا أن نجتمع ونتخذ القرارات بأنفسنا، بدلا من أن نتلقى طلبا جديدا كل عدة ساعات.

وتقول في نموذج عن جو الحرية السياسية في إسرائيل بعد هزيمة أكتوبر النكراء: واستمعت في أول مناقشة سياسية في الكنيست بعد الحرب إلى الخطب التي ألقاها أقطاب المعارضة، بما في ذلك مناحم بيغن وشامويل تامير اللذين مزقاني إربا.

وعن رفضها الخلود على الكرسي حتى الموت، واختيارها وقرارها باعتزال الحياة السياسية بعدما جاوزت السبعين عاما في خدمة الكيان الصهيوني وترك المجال للجيل الجديد تقول: ثم عدت أنا إلى بيتي بلا رجعة هذه المرة، وأصبح رئيس الوزراء واحدا من جيل السابرا وهو اسحق رابين الذي ولد في القدس في نفس العام الذي جئت فيه أنا وموريس إلى مرجافيا. وهناك اختلافات عديدة بين جيله وجيلي - اختلافات في الأسلوب وفي المدخل وفي التجربة، وذلك من طبائع الأمور. فإسرائيل بلد النمو التي يتحرك كل شيء فيها إلى الأمام.

## محمد حسنين هيكل .. بوق ثورة الاستقلال

عندما نتطرق لأزمة الثقافة العربية المعاصرة لا نقصد التجريح أو التشهير، بل المقصود عرض لمسيرة النخبة المثقفة التي تضخمت في الإعلام العربي (مصر نموذجاً)، وأخذت حيزاً وزخماً كبيراً، فرصد واقع هذه النخبة يشير إلى أن وراء الأكمة شيئاً ماكراً يدبر لهذه الأمة، سواء كان هذا التدبير داخلياً أو خارجياً، إلا أن المحصلة أن أكثرية هذه النخبة المثقفة لم تكن على المستوى المطلوب الذي يرضاه الدين والعقل والعرف، وأنها أقحمت المجتمع العربي في أمور منافية لعقيدتنا الصافية وأعرافنا الراقية وتقاليدنا السامية، بل وصدرت لنا من غشاء الغرب الفكري والسلوكي الكثير والكثير، في الوقت الذي كنا في أشد الحاجة لتعرف على مقومات النهضة العالمية، والاستفادة من خبرات الشعوب المتقدمة في مسيرتها التنموية، في إطار ثوابتنا الدينية الإسلامية الغالية.

ولد الكاتب الصحفي (محمد حسنين هيكل) في ٢٣ سبتمبر عام ١٩٢٣ في حي الحسين جنوب القاهرة، وتوفي في ١٧ فبراير عام ٢٠١٦ بعد صراع مع المرض عن عمر يناهز ٩٢.

تلقى تعليمه بمراحله المتصلة في مصر، حيث التحق هيكل بمدرسة التجارة المتوسطة، وليكمل طريقه نحو مهنة الصحافة، التحق لاحقاً بالقسم الأوروبي بالجامعة الأمريكية .. في التاسعة عشرة من عمره تعرّف على (سكوت واطسون) الصحفي المشهور حينها والذي يعمل بجريدة «الإيجيبتيان جازيت» الصحيفة المصرية المشهورة التي تصدر باللغة الإنجليزية .. تحسّس (هيكل) طريقه كصحفي تحت التمرين في قسم الحوادث، عام ١٩٤٢.

حقق هيكل أول خبطة صحفية في حياته في تلك الجريدة، وكانت خاصة بفتيات الليل، إذ حدث في تلك الفترة أن أصدر (عبد الحميد حقي) وزير الشؤون الاجتماعية

وقتها، قرارا بإلغاء البغاء الرسمي في مصر، وكان سبب هذا القرار إصابة عدد من جنود الحلفاء بالأمراض التي انتقلت إليهم من فتيات الليل، فكان أن اتفق الإنجليز وحكومة الوفد على إصدار القرار الذي أثار الجنود، كما أثار فتيات الليل، وبما أن رأي الجنود كان معروفا، فإن الجريدة كلفت هيكل بإبراز وجهة نظر البغايا ونجح في ذلك، حيث قام الصحفي الشاب بلقاء عدد من فتيات الليل، وحصل منهن على معلومات خطيرة هزّت الرأي العام.

اختاره رئيس تحرير «الإيجيشيان جازيت» لكي يشارك في تغطية بعض معارك الحرب العالمية الثانية في مراحلها المتأخرة (معركة العلمين)، وبعدها انتقل لتغطية بداية تحرير الدول الأوروبية التي كانت تحت الاحتلال الألماني، فشهد تحرير مالطا ثم باريس في غمرة المدن المحررة.

أثناء وجوده في باريس، التقى هيكل بصاحبة مجلة «روز اليوسف» السيدة (فاطمة اليوسف)، فعرضت عليه أن ينضم إلى مجلتها، فعمل عام ١٩٤٤ صحافياً في مجلة «روز اليوسف» الأسبوعية، وهناك تعرف على محمد التابعي (رائد الصحافة المصرية المعاصرة كما يسمونه)، ثم عمل من عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٦ في مجلة "آخر ساعة".

في يونيو (حزيران) ١٩٥٢، وعندما كان هيكل في التاسعة والعشرين من عمره، قام (علي أمين) رئيس تحرير آخر ساعة بكتابة مقالة يمتدح فيها هيكل، ويقدم استقالته متخلياً عن رئاسة التحرير له. لبدأ هيكل مشواراً كان طويلاً، من خلال ما قدمه للرؤساء، ثم للصحافة المصرية والعربية من خلال قلمه.

انتقل هيكل بعد ذلك للعمل بجريدة أخبار اليوم، مع التوأم (علي ومصطفى أمين)، والتي شهدت انفردات هيكل، من تغطيته لحرب فلسطين إلى انقلابات سوريا، ومن ثورة محمد مصدق في إيران إلى صراع الويسكي والحبرة في تركيا، ومن اغتيال الملك عبد الله في القدس إلى اغتيال رياض الصلح في عمان واغتيال حسني الزعيم في دمشق.

في عام ١٩٥٦م وبأمر من (عبد الناصر) تولى هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام التابعة للنظام الحاكم، وذلك ليروج له ويشن بدلاً منه الهجمات البذيئة ضد خصومه، وظل رئيساً لتحرير الأهرام لمدة ١٧ عاماً، كما بدأ عام ١٩٥٧م في كتابة عموده الأسبوعي بالأهرام تحت عنوان «بصراحة»، والذي انتظم في كتابته حتى عام ١٩٩٤م، وهو عبارة عن مقال سياسي تحليلي.

يذكر أن الأهرام كانت تعنى أيضاً بنشر الأدب، فقدمت على صفحاتها رواية «أولاد حارتنا» المشبوهة في العام ١٩٥٩، وقد نشرت كاملة رغم ما أثاره الأزهر وقتذاك من جدل حول تناول الرواية سيرة الأنبياء .. تحدث هيكل مع عبد الناصر من أجل احتواء الأزمة، وقد كسب وقتاً، ليكتمل نشرها يومياً وليس أسبوعياً كما هي العادة.

إلى جانب العمل الصحفي شارك هيكل في الحياة السياسية، حيث تولى منصب وزير الإرشاد القومي عام ١٩٧٠م، وذلك تقديراً لظرف سياسي وعسكري استثنائي بسبب حرب الاستنزاف.

كان لهيكل علاقات بالعديد من الزعماء من أبرزهم جمال عبد الناصر، الذي تعرف إليه في فلسطين، والملك عبد الله الأول ملك الأردن، وأول رئيس للجزائر بعد الاستقلال أحمد بن بلة، وشاه إيران، ثم الخميني بعد الثورة، كما كان صديقاً للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران.

وشهد هيكل الحياة السياسية في مصر بفتراتها المتفاوتة، وعلي الرغم من صداقته الشديدة للرئيس جمال عبد الناصر، إلا أنه اختلف مع السادات حول التعامل مع النتائج السياسية لحرب أكتوبر حتى وصل الأمر إلى حد اعتقاله ضمن اعتقالات سبتمبر ١٩٨١م.

### هيكل والملك

بدأ هيكل عمله في الصحافة في عام ١٩٤٢ عندما كان فاروق ملكاً على مصر، وخلال تلك الفترة كانت كل كتابات هيكل عن الملك تصب في خانة التفخيم له والإشادة بإنجازاته ونسبة كل نجاح له.

كتب هيكل عن فاروق في مجلة «روز اليوسف» في فبراير سنة ١٩٤٤ أثناء انتشار مرض الكوليرا تحت عنوان «إنه الفاروق» .. "الملك في الصعيد يزور مناطق المرض بنفسه ليشرف على ما يجري وليواسي شعبه .. هذا هو النبأ العظيم الذي لم يدهش له أحد، ولم يعجب له أحد، ولكن الناس جميعاً أضاعت عيونهم بنور الأمل والثقة وتقابلت أنظارهم فتبسموا ابتسامة حب وحنان، إنه الفاروق .. إنه الفاروق دائماً".

أما رسالة المدح والثناء التي كتبها هيكل للملك فاروق بمناسبة العيد الثامن لجلوسه على العرش، وكان عنوانها «في يوم عيدك يا مولاي» فيعتبرها كثيرون تناقضاً ووصولية في حياة الرجل الذي يعتبر نفسه أحد أقطاب عهد الجمهورية التي أطاحت بالحكم الملكي في مصر.

### هيكل ومحمد نجيب

هاجم هيكل الرئيس محمد نجيب لصالح صديقة جمال عبد الناصر، فلم تكن علاقة هيكل بمحمد نجيب جيدة من البداية، بسبب ما رددته هيكل سنة ١٩٥٣ حول كون نجيب لا يصلح للاستمرار في رئاسة مصر، لعدم تطابق صفات الترشح عليه، خاصة فيما يتعلق بجنسية الأم التي قال هيكل إنها كانت سودانية.

يقول الكاتب الصحفي (محمد ثروت) مؤلف كتاب «الأوراق السرية لمحمد نجيب»: "إن هيكل صاحب مقولة الجنسية السودانية لوالدة نجيب، بدعوى أن الإنجليز كانوا يبحثون عن رجل تجري في عروقه دماء سودانية أو تركية، كي يضعوه على رأس السلطة في مصر، بدلاً من الضباط الشبان أعضاء مجلس قيادة الثورة".

ويضيف ثروت: "كانت هناك حالة من عدم الود الشديد بين كل من اللواء محمد نجيب والكاتب محمد حسنين هيكل، ويتضح ذلك من خلال وثيقتين، الأولى تخص مقالاً نشره هيكل في صحيفة الأهرام عام ١٩٧٣ بعنوان «شبح من الماضي»، وسخر فيها هيكل من كتاب «كلمتي للتاريخ» الذي أصدره نجيب في العام نفسه".

### هيكل وعبد الناصر

كان أول لقاء جمع بين هيكمل وناصر في حرب فلسطين التي شارك فيها عبد الناصر، ولم تكد لقاءتهما تنقطع قبل الإطاحة بالملك فاروق، واستمرت وتوطدت بعد الإطاحة به، وأصبحت في أعلى درجاتها مع تولي عبد الناصر الحكم.

كان هيكمل بمثابة «ظل عبد الناصر» الذي لا يفارقه، وكان ناصر بحاجة إلى صحفي يفلسف أفكاره وطموحاته ونرجسيته، ويقدمها إلى الناس بطريقة شعبية جماهيرية تدغدغ العواطف وتلهب المشاعر.

لكن مكانة هيكمل كانت أعظم حتى من هذا؛ فقد كانت التجربة الناصرية تحتاج إلى تأطير نظريّ يستطيع (الزعيم) التحرك من خلاله، فقام هيكمل بتحرير أفكار الرئيس وصياغتها لتطبع في كتاب بعنوان «فلسفة الثورة»، وبهذا أصبح هيكمل عرّاب (دولة يوليو) الأوحده ومنظرها.

كان هيكمل شديد الولاء لعبد الناصر، وكان يكتب له خطبه الرنانة، حتى لقب «كاهن فرعون» الذي أورده وبلده موارد التهلكة عندما استمع إلى تحليلاته ونصائحه، فكانت ثمرة هذه النصائح الخائبة سلسلة من الهزائم بدأت بهزيمة حرب ١٩٥٦، ثم فشل الوحدة مع سوريا ١٩٦٠، وبعدها هزيمة حرب اليمن ١٩٦٥، ثم كانت الهزيمة القاسية في حرب ١٩٦٧، والتي قصمت ظهر عبد الناصر ورسمت نهايته.

وهيكمل هو الذي كتب خطاب التنحي لعبد الناصر عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، وهو الذي صكّ مصطلح «النكسة» وليس الهزيمة لتخفيف وطأتها النفسية، كما أنيطت به حقبة الإعلام بعد قبول مصر «مبادرة روجرز» لوقف إطلاق النار، كما أنه كان في غرفة عبد الناصر أثناء وفاته، وكتب بيان وفاته الذي تلاه السادات. وتجاوزت إسهاماته للدولة المصرية عهد عبد الناصر لعهد السادات الذي كتب له تقرير التكليف الإستراتيجي لحرب أكتوبر ١٩٧٣.

قال عنه الكاتب الراحل أنيس منصور: "كان مفكر عبد الناصر، وصاغ الفكر السياسي له في هذه الفترة، ولم يحصل أي شخص على هذا الدور، وأكاد أقول إن عبد الناصر من اختراع هيكمل".



لقد أتقن هيكل لعبة «الصحافي في خدمة السياسي»، كما أتقن فن أن يكون السياسي في خدمة الصحافي، وفي هذا السياق يقول الصحفي محمد حماد: "عرف هيكل مبكراً جداً ما يحتاج إليه رجل في موقع ومكانة عبد الناصر من أفكار وأخبار واتصالات، وأدى المطلوب على خير وجه، وعبر عن الزعيم بصورة كان يقول عنها عبد الناصر: «هذا بالضبط ما كنت أريد أن أقوله»".

كان قرار هيكل منذ البدايات الأولى أن يقترب من السلطة، بل ويلتصق بها، وكان يردد دائماً ومبكراً جداً، وربما في الأيام الأولى من الثورة، أن "الحاكم يحتاج لصحافي يعبر عنه"، وكان يؤكد بقناعة مطلقة: "وسأكون أنا هذا الصحافي".

أراد يوماً أحد رؤساء التحرير أن ينافس هيكل ويثبت لعبد الناصر أنه أقدر من هيكل في تدعيم مكانته في نفوس الناس، فكتب مقالاً - في أكتوبر - ١٩٦٤ قال فيه: "إن عبد الناصر خسارة في الشعب المصري، وإنه كان يجب أن يكون زعيماً لشعب متحضر مثل الشعب الإنجليزي أو الشعب الأمريكي لكي يثمر فيه جهد عبد الناصر". .. وأغضب المقال عبد الناصر؛ لأنه رأى فيه مبالغة في النفاق تسيء إليه وإلى الشعب المصري.

وصلت العلاقة بين هيكل وعبد الناصر إلى حد شعر هيكل معه أنه هو من يفكر للزعيم ولا أحد غيره، وأن ناصر لا يتخذ قراراً إلا بعد مشورته. وكانت هناك أربع روايات ووقائع تجسد تلك العلاقة بين الطرفين.

(الواقعة الأولى) رواها صحافيون نقلوا عن الأديب الراحل (يوسف إدريس) الذي دخل مكتب هيكل للقاءه فقالت له السكرتيرة - وكان اسمها (نوال المحلاوي) -: "الأستاذ مشغول ولن يستطيع مقابلتك اليوم" فغضب الأديب الكبير، وقال لها: "أنا يوسف إدريس، من أنت لكي تتحدثي نيابة عن هيكل؟!". فقالت له: "أنا نوال المحلاوي .. اعتبرني رقم ٣ في مصر".

فاستغرب إدريس الإجابة وسألها: "كيف لمثلك أن تكون رقم ٣"، فقالت: "من يحكم مصر؟"، رد إدريس: "عبد الناصر"، فأجابت: "وعبد الناصر في جيب الأستاذ

هيكل، والأستاذ في جيبي". واختتمت قائلة: "تفضل وسأحدد لك موعداً". ولم يرجع الأديب لمكتب هيكل مرة أخرى.

(الرواية الثانية) يرويها الكاتب الصحفي (محمد حماد) وكانت في عام ١٩٦٨، حيث كان أنور السادات رئيساً لمجلس الأمة، وذهب للقاء هيكل بمكتبه في الأهرام، لكن هذا اللقاء لم يتم. وانتظر السادات ٤٥ دقيقة في قاعة الضيوف الملحقة بمكتب هيكل، رغم وجود موعد سابق. وبعد أن تكرر إلحاح السادات للسكرتيرة بأن تسأل الأستاذ إذا كان يرغب في تأجيل الموعد إلى يوم آخر، دخلت السكرتيرة وخرجت بعد ثوان، لتقول للسادات: "اليوم الأربعاء، والأستاذ مشغول بكتابة المقال. سيحدد لسيادتك موعداً آخر، إن شاء الله!!". وكانت تلك غصة في حلق السادات ذكر هيكل بها فيما بعد.

(الرواية الثالثة) -ويرويها حماد أيضاً-: كانت نوال المحلاوي سكرتيرة هيكل تصل إلى مكتبها في ساعة مبكرة من الصباح، طوال فترة عملها مع هيكل، وحدث ذات صباح أن تأخرت عن موعدها، فقالوا: تأخرت!!.. وبعد قليل أصبح الأمر أكثر من مجرد تأخير، وسرى الخبر سريانا سريعا، حتى خارج مبنى مؤسسة الأهرام، مصحوبا بتكهنات وشائعات مختلطة، كانت من بينها شائعة واحدة صحيحة.. لقد اعتقلت السيدة، ووضعت في السجن، بأمر الرئيس عبد الناصر شخصيا.

وكانت سكرتيرة هيكل قبل أيام قليلة تقضى السهرة بصحبة زوجها، مع الكاتب اليساري المعروف لطفي الخولي وزوجته ولأن الجلسة لا تضم غرباء، فقد تحدث الجميع على راحتهم. وتطوعت المحلاوي بطرح معلومات قيل إنها من الأسرار العليا جدا، وفي مصر كلها لم يكن يعرف عنها شيئا، باستثناء اثنين: عبد الناصر وهيكل.

وبالطبع لم تكن هي ولا من معها يتصورون أن أجهزة التسجيل قد سبقتهم إلى حيث سيقضون سهرتهم الودية، وبعد إجراء التحقيق معهم جميعا، أودعوا في السجن، حتى تدخل هيكل لدى عبد الناصر فأمر بالإفراج عن السكرتيرة، التي عادت إلى الأهرام، ولكن في موقع آخر بعيدا عن خزائن الأسرار، فقد ألحقت بقسم الترجمة الذي يختص بترجمة الكتب العالمية عن مختلف لغات العالم.

(الرواية الرابعة): كتب المحرر البرلماني في الأهرام ما لم يعجب السادات، وكان وقتها رئيساً لمجلس الأمة، فطلبه إلى مكتبه وعنفه، ويكاد يكون طرده من المكتب بطريقة غير لائقة، وذهب المحرر إلى هيكل طالباً نقله إلى عمل آخر، وعندما استفسر عن الأسباب ذكر له ما حدث، فلم يكن من هيكل إلا أن طلب منه أن يخرج من مكتبه مباشرة إلى مكتب السادات قائلاً: اذهب إليه الآن، وسوف يعتذر لك.

لم يكذ الصحفي يصل إلى أول شارع مجلس الأمة، وقبل دخوله بوابة المجلس، وجد من يبلغونه أن السادات يطلبه، ويسأل عنه، وما إن وصل إلى مكتب السادات حتى بادره قائلاً: "دا كلام! رايح تشتكيني للأستاذ هيكل! أنت صدقت يا سيدي، أنا أعتذر لك".

يقول الأستاذ (رياض ولد أحمد الهادي): "ووسط هيجان عواطف والتهاب مشاعر الجماهير العربية والتفافها حول عبد الناصر، وشعارات الثورة والقومية العربية والوحدة العربية .. برز هيكل، بما أوتي من قدرة على استغلال المواقف بالترفيف والمغالطة وتملق مشاعر وعواطف الجماهير للفت الانتباه إليه وتكبير صورته .. وقد كانت براعته مذهلة في التملق والتزلف وإخفاء وقلب الحقائق لعبد الناصر، فنجح في كسب ود وثقة «معبود الجماهير» فحمل على الأعناق، وأصبح فوق الشبهات والنقد، لأنه صار كالظل لعبد الناصر، وتمكن من الهيمنة على مؤسسة الأهرام ذات الوزن السياسي والإعلامي المتميز يومها، فاحتكر لنفسه ملحقاً أسبوعياً يكتب فيه كل يوم جمعة تحت عنوان «بصراحة» ما يرضي عواطف الجماهير من المدح، والتبويه بثورة ومبادئ وأهداف عبد الناصر "الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف"، وكان هذا الملحق -في جوهره- منبرا اتخذه هيكل للترويج لهيكل وعلاقته بعبد الناصر وثقته به وبخبرته السياسية، وثقافته الواسعة .. وعلاقاته وصلاته المباشرة بمختلف عظماء العالم من ملوك ورؤساء وساسة ومفكرين .. الخ.

وكان هيكل نِد للجميع ومبرز على الجميع .. ويكفيك أن تقرأ أحاديث هيكل الأسبوعية لتشعر وكأنك في ناد لعظماء العالم فتضيق ذرعا بعبارات مثل (قال لي جمال.. أو الرئيس .. أو الملك.. أو فلان.. وقلت له.. وسألني.. وسألته..

وأضحكني.. وأضحكته.. وكتب لي وكتبت له.. واستدعاني للعشاء في جناحه... وجلست بجانبه في الطائرة) وهكذا.. وهكذا".

ووصف الصحفي اللبناني (سليم نصار) هيكل بأنه موظف ذكي خدم النظام الناصري، وسخر موهبته لتدبيج مقالات كانت أشبه ببيانات رسمية مغلفة بأسلوب شيق ومادة دسمة، ثم ظهر في دور جديد بعد وفاة عبد الناصر، وبروز خلفه أنور السادات الذي عارضه هيكل من خلال كتابيه: «سنوات الغليان» و «خريف الغضب».

«لمصر لا لعبد الناصر» .. مجموعة من المقالات التي كتبها هيكل عام ١٩٧٤ ونشرت خارج مصر، يفند فيها الاتهامات التي صدرت ضد عبد الناصر في إطار حرب التشويه التي شنها النظام وقتذاك، بمعونة بعض أعداء عبد الناصر الخارجين من المعتقلات، بالإضافة إلى وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية التي ينسب إليها هيكل الحملة كلها، ويرى أن مخطط اغتيال عبد الناصر معنوياً جاء تالياً لفشل الوكالة في اغتياله مادياً بعد عدة محاولات متكررة باءت جميعها بالفشل.

### هيكل والملك فيصل

نال (الملك فيصل) النصيب الأكبر من هجمات هيكل، لأنه كان سبباً رئيسياً في حرمان عبد الناصر من تحقيق أهدافه في اليمن، وأجبره على سحب القوات المصرية من هناك في بداية ١٩٦٧، وكان وجودها في اليمن منذ عام ١٩٦٢ أحد أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧ مما ضاعف حقد وكراهية هيكل على السعودية وقادتها، حتى إنه في كتبه بعد انتصار القوات المصرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ تجاهل تماماً الدور الرائد والبطولي الذي لعبه الملك فيصل عندما أقحم سلاح النفط في هذه الحرب لإجبار أمريكا وباقي دول الغرب على الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، مما يدل على انعدام الموضوعية في أحاديث ومقالات وكتب هيكل، الذي لا يزال يكرر نفسه ولا يُغير منطقه الأعوج .. حيث يهين له فكره المريض، ويظن أنه ثابت والكون متحرك.

### هيكل والسادات

بعد تولى (أنور السادات) رئاسة الجمهورية، كتب هيكل ثلاثة مقالات حملت عنوان: «السادات وثورة التصحيح»، وقال في أحدها: "كان السادات هائلاً في هذه الساعة الحاسمة من التاريخ بأكثر مما يستطيع أن يتصور أحد".

كما أيد هيكل السادات في حربه ضد مراكز القوى المتمثلة في الرجال الأقوياء الذين حكموا أيام عبد الناصر، وكانوا يعارضون سياسة السادات، حيث انتهت المعركة بين الطرفين بفوز ساحق للسادات.

وظلت علاقة هيكل بالسادات جيدة حتى حرب أكتوبر، إلى أن وصلت العلاقة بينهما إلى مفترق طرق، حيث رفض هيكل، طريقة تعامل الرئيس السادات مع انتصار حرب أكتوبر سياسياً، وكان يرى أن السادات يعطي للولايات المتحدة دوراً أكبر، مما ينبغي بعد انتصار تحقق بسلاح جاء من الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي.

ثم إن العلاقات بين السادات وهيكل ساءت بشكل واضح بعد انتهاء حرب ١٩٧٣، وبلغت درجة إصدار قرار رئاسي يوم ٢ فبراير ١٩٧٤ بنقل هيكل من الأهرام إلى الرئاسة مستشاراً، وهو ما اعتذر عنه.

وفي العام ١٩٧٨ سحب منه جواز سفره ومنع من مغادرة مصر، وحوّل إلى التحقيق بناء على لائحة قدمها وزير الداخلية آنئذ (النبوي إسماعيل)، وبدأ معه التحقيق بتهمة نشر مقالات تسيء إلى مصر.

بلغت المشكلة أوجها في سبتمبر ١٩٨١ عندما صدر قرار من السادات باعتقال هيكل ووضعه في السجن، ضمن حملة شملت كتاباً ومثقفين وناشطين سياسيين، قبل أن يُفرج عنه إثر مقتل السادات في حادث الاغتيال الشهير يوم ٦ أكتوبر من العام نفسه.

ورغم اختلاف هيكل مع نظام الرئيس السادات، وكان ضد عملية السلام، وبعد سنوات طويلة وجدنا هيكل يفاجئنا بأن السادات اتخذ القرار السليم، وأن مراجعة الأفكار جائزة .. هكذا ببساطة وافق الأستاذ على السلام على الطريقة المصرية!!.

يقول المراقبون للمشهد السياسي المصري: "عندما أصبح السادات رئيساً، بتخطيط مشترك مع هيكل، اختلفت طبيعة العلاقة مع السادات، فلم يكن هيكل يريد أن يواصل العمل في خدمة «سيد» جديد، بل أراد أن يكون شريكاً حقيقياً كان قد خرج من قمقم «التابع»، الذي ظل حبيساً داخله طوال ١٨ عاماً في ظل سلطة رجل استثنائي، وبدأ مسيرة علاقة دراماتيكية".

منذ البداية لم يكن السادات يستريح لهيكل، ولكنه كان في حاجة إليه، وتصورها هيكل فرصته لكي يستخدم السادات، ولكن في النهاية ظهر أن السادات هو الذي استخدم هيكل، فالسادات لم يكن سهلاً، وكان يشعر بالدونية تجاه هيكل، ولم يقصر هيكل في ترسيخ هذا الشعور داخله خلال فترة عبد الناصر، وحسب شاهد عيان فقد كان يعامل السادات معاملة «درجة ثالثة».

تقول (سكينة السادات) أخت الرئيس السادات: "هيكل كان من أقرب الشخصيات إلى السادات، ولكن بعد وفاة الرئيس، اتضح لنا مدى كذب وزيف هيكل، بعد أن تجنى على الرئيس في أكذوبة كتاب «خريف الغضب» وادعى فيه هيكل بأن والدتنا كانت «عبدة»، كما أنه عرف عنه التلون مع جميع الأنظمة، ويدعى معرفة كل شيء وبواطن الأمور، ساهم في تضليل وتزييف الحقائق، وهدم روح المصريين، بعد أن ادعى أن عبور قناة السويس مستحيل، وثبت فيما بعد عكس ذلك، وقبلها كان قريباً من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ثم انقلب عليه بعد نكسة ١٩٦٧، كما كان وثيق الصلة بالسفارة الأمريكية، وحصل منهم على العديد من المعلومات، إلا أنه دائماً ما يقدم معلومات خاطئة، بدليل أنه صاحب أكذوبة أن الرئيس الأسبق مبارك يمتلك ٧٠ مليار دولار في الخارج، فهو يمارس الإعلام كسبوبة يتكسب من ورائها، ويتاجر بالأكاذيب في الفضائيات".

### هيكل ومبارك

كان المخلوع حسني مبارك، يدرك جيداً قيمة وتاريخ هيكل لمعرفته المسبقة بعلاقة هيكل بالرؤساء السابقين، وتأثيره عليهم، لذلك أفرج عنه ودعاه إلى قصر

الرئاسة، بعد اغتيال السادات، ليمتد الحوار بينهما إلى ست ساعات متواصلة، وفقا لما أورده هيكل في كتاب «مبارك وزمانه .. من المنصة إلى الميدان».

وأعلن مبارك إعجابه به، ومنحه رخصة مفتوحة للاتصال به في أي وقت يشاء، وعند سفره للعلاج في ألمانيا عرض عليه العلاج على نفقة الدولة إلا أنه رفض.

لكن مبارك كان يعلم أن هيكل لا يكن حبا له بسبب قربه من السادات، واختيار السادات له نائبا، فضلا عن أن مبارك اختار أن يبحث عن رجال جدد له وليسوا محسوبين على الأنظمة السابقة، وهو ما يعني أن هيكل لن يكون صحافيا مقربا للنظام الجديد أو له دور استشاري كما كان يرغب، مما اضطره أن يبتعد رويدا رويدا وينسحب من الحياة السياسية في عهد مبارك حتى عام ٩٤.

في تلك الأثناء كان هناك حوار دائر حول مؤتمر مزعم عقده بالقاهرة عن «حقوق الأقليات في الوطن العربي والشرق الأوسط» ومن بينهم أقباط مصر. وهنا كتب هيكل مقالا نشرته إحدى الصحف المصرية أثار غضب السلطات المصرية ومبارك شخصيا. وبعدها بأعوام قليلة كتب هيكل مقالا هاجم فيه مبارك بطريقة غير مباشرة وطالب برحيله عن الحكم ووصفه بـ «سلطة شاخت في مواقعها».

وفي العام ٢٠٠٢ أعلن هيكل في محاضرة ألقاها في الجامعة الأمريكية أن هناك مخطط واضح لتوريث الحكم، ومهما كانت الصورة حلوة، قائلا: "لابد أن نقول كفاية".

كما زعم هيكل أن مصر حصلت على ١٠٠ مليار دولار في أعقاب حرب الخليج، ما بين مساعدات مباشرة أو إعفاء من ديون كانت مستحقة على القاهرة، ولكن «جماعات المصالح تحولت إلى سرب جراد أتى عليها».

كل هذا أزعج مبارك من هيكل، لكنه لم يمنعه من الكتابة أو يأمر باعتقاله كما فعل السادات، بل إن نجلي هيكل نجحا في تكوين ثروات طائلة خلال عهد مبارك، ولم يتعرض لهما أحد، وبعد ثورة يناير بدأت السلطات في محاسبتهما بتهم فساد مالي وفر الابن (أحمد هيكل) إلى الخارج هربا من تلك الملاحقات.

بعد ثورة ٢٥ يناير خرج هيكّل بتصريحٍ مشيرٍ آخر، بأنّ الضربة الجوية الأولى في حرب أكتوبر الشهيرة خرجت عن إطارها الصحيح والطبيعيّ، وأنّه لم يكن هناك ضربة جوية في الحرب، وأن ما حدث كان مظاهره جوية فقط لإعادة الروح المعنوية للمقاتلين! وأن التأكيد والتركيز عليها إنما هو استخدام من الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك لهذه «المظاهر الجوية»، باعتبارها ضربة ساهمت في شلّ حركة العدو تمامًا.

كما قال هيكّل في حوار مع الأهرام إن "التوظيف السياسي لدور مبارك في الضربة الجوية في حرب أكتوبر/تشرين الأول كان كذبا صريحا هدفه تأسيس شرعية للنظام، في واقعة خرجت تماما عن إطارها الصحيح"، وأضاف أن "إسرائيل دخلت الحرب وهي تعرف موعدها بعدما أبلغها بذلك جاسوس كان يعمل لحسابها".

في كتابه «مبارك وزمانه .. من المنصة إلى الميدان» يقدم هيكّل مبارك بأبعاد شخصية ونفسية، ليثبت منها أننا أمام رجل بلا تجربة سياسية حين بدأ العمل نائبا للرئيس، وأن طبيعة تكوينه تهزم أي محاولات للتعلم، وأن ثنائية «الموظف والمنفذ» تحكمته فيه منذ أن كان ضابطا طيارا، وحتى أصبح رئيسا، ويضعنا هيكّل أمام طرق وبراهين لإثبات هذه الثنائية، بحكايات عن طريقة تعامل وأسلوب كلام مبارك مع غيره، وسرد وقائع سياسية غطت مصر نحو ٤٠ عاما، وبعضها يستحق التوقف خاصة تلك الحكايات التي كان هيكّل طرفا فيها.

### هيكّل وثورة يناير ٢٠١١

عرف هيكّل بمعارضته الشديدة لنظام الدكتور محمد مرسي، وهذا ليس غريبا على هيكّل الذي عاصر عداء عبد الناصر للإخوان، والذي ربما كان جزءا منه.

عقب فوز الدكتور محمد مرسي، بمنصب رئاسة الجمهورية، كأول رئيس مدني منتخب للبلاد، وصفه هيكّل في حوار مع صحيفة "صنداي تايمز البريطانية" بأنه رجل طيب جدا على المستوى الشخصي، إلا أنه غير متيقن بمدى معرفته بالعالم العربي، والسياسة المصرية.



واعتقد هيكـل أن النجاح لن يكون حليفًا للإخوان، ومع ذلك يؤمن بضرورة منح مرسـي والحركة الإسلامية التي يمثلها الفرصة، قائلا: "لقد ظلوا في مسرح الأحداث ردحا طويلا من الزمن، وهم يشكلون تيارا يظن البعض أن فيه الخلاص".

ثم كان هيكـل مؤيدا لكل المظاهرات والاحتجاجات التي خرجت ضد الرئيس الشرعي المنتخب، بل اعتبر أن هذه المظاهرات هي استفتاء شعبي لصالح عبد الفتاح السيسي ليطيح بالرئيس محمد مرسي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

كما خرج في لقاء تليفزيوني وقال بأن هذه المظاهرات ليست انقلابًا وإنما ثورة، وأن الجيش يحمي الديمقراطية دون التدخل فيها، ثم عاد وخرج في لقاء قال فيه أن السيسي «مرشـح الضرورة» وأنه يجب أن يحكم مصر.

لذلك يعتبره كثير من المحللين «عربا» للانقلاب العسكري. فهيكـل ينظر لفرضية أن ما أسماها «ثورة ٣٠ يونيو» معتمدة بالأساس على ثورة ٢٥ يناير، وأنها امتداد لها، وهي نفس الفرضية التي يستخدمها السيسي في خطابه دومًا.

كما دعم هيكـل حركة تمرد من خلال تقديم نصائح مباشرة لها عبر الفضائيات. ظهر هيكـل بعد الانقلاب في العديد من وسائل الإعلام مدافعا عن الانقلاب ونظام الحكم الذي تلاه، وموجها أيضا للسياسات الواجب اتخاذها من قبل النظام. وقد عبر هيكـل في أكثر من مناسبة عن إعجابه الكبير بالسيسي، كما أنه لم يتوان عن الخروج في مهام لصالح نظامه، بينها زيارة شهيرة إلى دولة الإمارات في نوفمبر ٢٠١٣.

تقول بعض الروايات: هيكـل سر كثيرا عندما سمع كلمات السيسي عنه، وشعر بالفرصة تأتيه من جديد وفي أرذل العمر عندما أبدى السيسي إعجابه الشديد به، وقال إنه قرأ كل كتب هيكـل، ووافق السيسي على مقابلة هيكـل والجلوس معه، واستمر اللقاء ثلاث ساعات، كان هيكـل فيها هو المستمع، والسيسي هو المتحدث، وكانت تلك هي آخر مقابلة بينهما، فقد كان السيسي وزيرا للدفاع وقتها، وبعد وصوله للرئاسة اختفي هيكـل من قائمة المحيطين بالرئيس، ولا يعلم أحد حتى الآن ما سر الفتور الذي أصاب العلاقة بينهما؟ لكن الأمر المؤكد أن السيسي هو من قرر الابتعاد

عن هيكـل، فقد تغير الزمن ولم يعد الصحفي المقرب من الرئيس فكرة تجد دعماً أو رغبة وقبولاً من السيسي .

وقال الدكتور أيمن نور زعيم حزب غد الثورة أن هيكـل كان ضالـع في وضع تصورات سياسية للفترة قبل الإطاحة بالرئيس محمد مرسي وخلال هذه الفترة وبعدها بفترة قصيرة.

وأضاف أيمن نور أنه بالرغم من دور هيكـل في وضع تصور المرحلة الانتقالية، فإن السيسي تخلى عنه مبكراً خلال فترة قصيرة بعد الانقلاب، وتخلي السيسي عن كل من كان يسعى لنزويده برؤى، فالنظام العسكري للسيسي يختلف عن نظام جمال عبد الناصر الذي كان يسمع لكل تصورات هيكـل.

وأضاف نور أن هيكـل كان يتوقع أن السيسي مثل جمال عبد الناصر الذي كان يسمع منه، ولكن السيسي يرفض أي فكر مدني ويثق بالفكر العسكري، مؤكداً أن الأستاذ هيكـل كان أسيراً لتاريخه الذي كان يتحاشى الأنظمة العسكرية، وكان يرى أنها هي الأنسب للبلاد.

ونسوق مقال رائع للأستاذ (عصام سلطان) نائب رئيس حزب الوسط، والمعتقل بسجون الانقلاب حول غموض أدوار هيكـل الخفية في المؤسسة العسكرية، وهو مقال بعنوان.

«الحكاية من البداية: هيكـل والسيسي واستسلام مرسي والانقلاب»

يقال أن محمد حسنين هيكـل توقف عن ممارسة لعبة الجولف منذ ثلاثة أشهر، وأن السبب في ذلك أنه يقضى ١٢ ساعة يومياً داخل وزارة الدفاع مع المجلس العسكري..

ويقال أن خطاب السيسي الأخير المكتوب وليس الفوتوشوب، هو نسخة طبق الأصل من مقال هيكـل بصراحة في الأهرام منذ ٤٥ عاماً..

ويقال أن خطة هيكـل التي فرح بها السيسي وطبقها كانت تؤكد أن الانقلاب ناجح ناجح بنسبة ١٠٠٪ وسيدخل رمضان على نضيف، والناس هتتشغل، وهتبدأ تطبيق خطة المنشية التي طبقت بنجاح سنة ٥٤ من اتهام الإخوان بمحاولة اغتيال

عبد الناصر بميدان المنشية بالإسكندرية، إضافة إلى حصار كل من يقف ضد الانقلاب بأنه من الإخوان، وتسند له نفس التهم، وتبدأ النيابة تحقيقاتها على الفور، وتصدر قرارات بالحبس فيخاف الناس ويلزمون بيوتهم، ثم يتم المرور عليهم وتفتيشهم كالفراخ زى ما تم القبض على ١٨ ألف في ليلة واحدة سنة ٦٥، وتبدأ إعادة طباعة كتاب «رأى الدين في إخوان الشياطين»، تأليف الشيخ الشريب..

ويقال أن هيكل أقسم لأعضاء المجلس العسكري أن مرسى لن يصمد عدة أيام، وسوف يوقع على ما يريدونه منه، خصوصا في ظل عزله تماما عن أهله وذويه ووسائل الإعلام، وتسريب أخبار معينة ومتظبطة له بحيث تلقى باليأس والإحباط في نفسه فيلبى ما يريدون..

ويقال أن هيكل اقترح تسميم أحد قادة الجيش المعارضين للانقلاب العسكري، على غرار تسميم المشير عبد الحكيم عامر سنة ٦٧، بدلا من محاولة اغتياله بإطلاق النار عليه والتي فشلت منذ أيام في سيناء..

ويقال أن السيسي كان غاضبا ومتوترا جدا بعد مذبحه رمسيس والجيزة أول أمس وأنه سأل هيكل بصوت عال: إيه الحكاية...؟ الموضوع دخل في عشرين يوم، وأعداد الناس في الشوارع بتزيد بصورة مرعبة، والدم يملأ الميادين، ومش ممكن تكون الملايين دي كلها إخوان، والتهم والتحقيقات والحبس معملش حاجة، والجيش من جوه بيفك منى لدرجة إني مش قادر أقابل ضباطي وجها لوجه واستعنت بتسجيلات قديمة، وأوربا وأمريكا بدءوا يسحبوا دعمهم لي خوفا من شعوبهم، وجهة الإنقاذ والفلول مش هاممهم غير الصراع على المناصب الوزارية والبنس، ومش عارفين ينزلوا حد ميدان التحرير، وتواضروس زعلان من الإعلان الدستوري، ومش راضى يورد متظاهرين مؤيدين، والشيخ الطيب معتزل في بلدهم وفاكر نفسه شنودة في وادي النطرون، والإعلام جايب أثر عكسي وهو السبب في نزول الناس لأنه بيستفزهم، ومرسى دماغه زلطة وماسك المصحف هات يا قراية على طول مع إنه حافظ القرآن كله، ورجالتنا هما اللي اتأثرو بيه مش العكس .. ! إيه الحكاية يا عمى ؟.. هو إحنا رايعين على فين ؟..

ويقال أن هيكل رد عليه وقاله: إيزي .. رايعين على نكسة .. والنكسة قدر الزعماء الكبار فقط، ألم أبشرك قبل ذلك بأنك عبد الناصر هذا الزمان ؟..

صاح السيسي : يعنى إيه الكلام ده ؟..

رد هيكل : يعنى هارجع للجولف تاني

ويلخص المحللون مسيرة هيكل مع رؤساء مصر بقولهم: "مدح الملك فاروق، وهاجم محمد نجيب لصالح جمال عبد الناصر، واعتقله أنور السادات، بعد أن كان أهم رجل في مصر في عصر عبد الناصر، وهمشه حسني مبارك، وهاجم محمد مرسي، وخطط للانقلاب عليه واقترب من عبد الفتاح السيسي الذي أبعده في النهاية".

### هيكل وأنظمة الحكم

يجزم الكثيرون ممن تابعوا مسيرة هيكل أنه لا يستطيع إلا أن يكون عقل الحاكم أو عقل معارضيه، فقربه من جمال عبد الناصر مؤسس الاستبداد في العالم العربي وهو ما دفعنا وندفع ثمنه لعقود، مكنه من أن يكتب أول مانيفستو للانقلاب الناصري الذي سعى إلى تزييفه بإطلاق عبارة الثورة عليه كذباً وزوراً بعنوان «فلسفة الثورة» وهو ما يجانب كل المنطق والواقع، ومثلما زوّر الانقلاب ليجعله ثورة، زوّر الثورات العربية ليجعلها مؤامرة وخيانة وعمالة، وحين عجز أن يكون عقل الحاكم الساداتي أو المباركي لجأ إلى المعارضة ليكون عقلها، فكتب ضد الحاكمين ليجعل من نفسه عقلاً للمعارضة.

وما كانت تفعله عصابة عبد الناصر أمثال صلاح نصر وعبد الحكيم عامر وشمس بدران وعلى شفيق وعلي صبري وشعراوي جمعة .. ليس بخاف عن هيكل، ولكننا لم نسمع له صوتاً بكلمة واحدة تتحدث عن جرائم هؤلاء المجرمين في حق مصر والمصريين، وعاش هيكل في رغد من العيش مكتفياً بما وصل إليه من مكانة لدى عبد الناصر، ولم يتكلم بكلمة واحدة لا من قريب ولا من بعيد عما كان يجري للمصريين في عهد هؤلاء الطغاة .. ولو تكلم هيكل وقتها عن أي شيء لم يكن أحد ليجرؤ علي المساس به وهو في حماية ومعية عبد الناصر .. ولكنه اكتفى بنصيبه من

الغنيمة، ونام مرتاح البال، والشعب يئن تحت ضربات الكراييج والسجون والتشريد والبهدة.

ويوم رحيله كشفت وثائق عن انغماسه بالتآمر على ثورة الشام، حين التقى مخبراً للمخابرات السورية بمصر يطلب منه أن يوصل نصائحه لطاغية الشام بأن يجعل من الثورة «إرهاباً» وهو اتهام كاف لينقلب الغرب والشرق عليها.

مشكلة المشاكل - كما يرى الأستاذ مؤمن بسيسو- أن هيكلاً يُنظر لسقوط الإسلاميين، ويتمنى لهم دوام السقوط، ويُمنع في الانحياز إلى أعدائهم وخصومهم السياسيين والفكرين، ولا يحفر لنفسه موقعا وسطيا في إطار التعاطي الموضوعي مع الظاهرة الإسلامية بشكل عام، ولا يحسن نقد وتقويم تجربة الإسلام السياسي الحالية من موقع التسديد المنهجي والنصح الموضوعي، في وقت كان يُفترض فيه أن يشكل مرجعية فكرية وسياسية كبرى لكل التيارات والتجارب السياسية والفكرية الراهنة استنادا إلى تجربته الواسعة وتاريخه المعروف.

### هيكلاً وإيران

لم يستطع هيكلاً أبداً في جميع أحاديثه ومقالاته خلال السنوات الأخيرة، أن يخفي حقيقة كونه جندياً مخلصاً في دولة «ولاية الفقيه» وإيران، وهذا ليس بغريب بعد أن منحه نظام حكم المالكي هناك الجنسية الإيرانية، ففي الوقت الذي هاجم في حوارهِ الأخير مع مجلة «السفير» السعودية ودول الخليج واصفاً إياها بأنها «دول متخلفة»، نجده يكيل المدائح والإطراء لإيران وحزب الله حيث تباهى في حوارهِ بمعرفته بشاه إيران ورئيس الوزراء الإيراني الأسبق د. محمد علي مصدق سنة ١٩٥١ وأنه كان من أوائل من حاوروا الخميني بمنطق المتفهم والمساند من موقع عربي، كما يتباهي هيكلاً ويتفاخر بعلاقاته مع الكثير من القادة الإيرانيين، وأبرزهم رافسنجاني وخاتمي الذي زاره في بيته.

ومن تضليل هيكلاً قوله: "في إيران هم قادرون علي أن يفهموا ما يجري في العالم ومن حولهم، لقد استطاعت الثورة الإيرانية أن تأخذ ثوابت الثقافة والحضارة الفارسية باستمرار" مضيفاً في تمجيده للحضارة الفارسية بقوله: "هناك أمة كانت تتقدم

واستمرت في ذلك وكان الانتقال سلساً، وهذا أمر يمكن أن يحدث في بلدين، عندنا هنا في مصر، وفي إيران، وإلى حد ما تركيا طبعاً، فهذه أوطان حقيقية، والباقي كله يشكل فسيفساء أوطان حقيقية".

يقول أحد المحللين: "أما سر انتماء هيكل لإيران، ودفاعه عنها، فإنه يمكن اكتشافه بسهولة إذا علمنا أنه يحمل الجنسية الإيرانية منذ عام ٢٠١٣ لمساندته ما يسمى بـ «تيار الممانعة والمقاومة» الذي يقوده حزب الله ونظام الأسد في سوريا، وتكليف إيران لهيكل ببلورة منظومة إعلامية وصحفية لتسويق المشروع الإيراني للرأي العام العربي، وتأسيس جيل جديد من شباب الإعلاميين .. لذلك لم يكن غريباً أن يدافع عن حزب الله ورئيسه حسن نصر الله، والذي قام هيكل بزيارته في معقله بالضاحية الجنوبية في بيروت، فضلاً عن الدفاع عن سياسات إيران وتبرير مشروعاتها التوسعية، ودعوة النظام المصري لتطبيع علاقته مع إيران".

وفي نعي للكاتب المصري قال الباحث الإيراني في شؤون الشرق الأوسط (حسن لاسجردي) في حوار مع وكالة أنباء «ايسنا»: "إن هيكل كان محلل متميز وأيقونة في الإعلام المصري، كما كان معروف بموقفه المؤيد للشأن الإيراني، حيث كان يتبنى فكرة تسمية الخليج بالفارسي بديلاً عن العربي، كما كان مؤيداً للموقف الإيراني في قضايا المنطقة، ودائماً ما يدعو إلى ضرورة إعادة مستوى العلاقات بين مصر وإيران كما كان سابقاً".

هذا هو هيكل سليل القومية العربية الذي انتهى في أحضان القومية الفارسية بعد تأييده لمواقف إيران ومناصرته للرئيس السوري بشار وحزب الله رغم المجازر اليومية التي يرتكبها أولئك بحق الشعب السوري.

### هيكل والأكاذيب

في حديث لـ (زكريا محيي الدين) أحد أعضاء مجلس الثورة مع (جلال ندا) أحد الضباط الأحرار في صحيفة «البوابة» أكد أن هيكل لم تكن له أي علاقة بأحد منا، وهو الذي استمر يشيع أن له علاقة بعبد الناصر وقادة الثورة، وأنه طلب من زكريا

محيى الدين أن يعرفه بعبد الناصر، كما نفى زكريا محيى الدين ما يشيعه هيكل عن نفسه بأنه كان حلقة الاتصال بين قادة الثورة والسفير الأمريكي بالقاهرة.

وعن فبركات هيكل لأحداث لا تمت للواقع بصلة، سجل (جلال ندا) في مفكرته أن هيكل كتب مقالاً في أخبار اليوم رقم ١٨٧ ذكر فيه انتصاراً وهمياً في معركة «عراق سويدان» من صنع خياله، كما كذب هيكل أيضاً عندما ادعى أن ناصر طلب منه في عام ١٩٥١ نسخة من كتابه «إيران فوق بركان»، لأن عبد الناصر لم يشاهد هيكل إلا بعد الثورة، ناهيك عن الحوار الوهمي الذي فبركه هيكل بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر في ليلة الثورة، ولم يكن جلال ندا فقط هو الذي كشف أكاذيب هيكل، ولكن أيضاً الرئيس محمد نجيب واللواء جمال حماد أحد الضباط الأحرار

ومن براعة الدجل عند هيكل ما كتبه عن هزيمة ٦٧ النكراء، حيث أطلق عليها «النكسة»، وكتب بخبث ليمررها بدهاء من التاريخ الناصري الأسود، حيث يقول: "انفردت بنفسى لأكتب خطابه الأخير وفي خاطري أن أحلامنا الكبرى انهارت.. فكرت في عبد الناصر وآلامه فوق طاقة بشر، وكأنه كبر مرة واحدة عشر سنوات، كان صادقا في مشاعره وتصرفاته، معتقدا أنه خذل أمة أولته ثقته كما لم تفعل مع أحد آخر، شعوره بالمسئولية كان طاغيا، قرر أن يتنحى وطلب منى أن أكتب ما اتفقنا عليه من خطوط عريضة، وكنت الوحيد الذي التقاه على انفراد لوقت طويل قبل خطاب التنحي.. وفكرت في الشعب الذي سوف تصدمه نتائج المواجهات العسكرية في سيناء، لم أكن مستعدا لكتابة كلمة الهزيمة، ومازلت معتقدا أنني كنت على صواب، كيف أكتب أنها هزيمة والجبهة السورية تقاتل، والعراق يرسل قوات عسكرية إليك، والجيش المصري نفسه مازالت بعض قواته في سيناء، كان اعتقادي أننا أمام عشرة مؤقتة، وإن كان عبد الناصر لا يستطيع أن يستكمل دوره في القتال فإن أحدا آخر يستطيع، لكن شعبه خرج يومي (٩) و(١٠) يونيو إلى الشوارع يطالبه بالبقاء، ويعرض المقاومة، ومواصلة القتال!!"

يقول الأستاذ (محمد إلهامي): "هيكل بشرّ قراءه عند نكبة ٦٧ بأنهم قرروا تلقي الضربة الأولى! هذا بعد أن كانت كل الأحداث تثبت أن مصر هي التي تسير إلى الحرب، وتطلب من الأمم المتحدة سحب البوليس الدولي!! ثم إنهم بعد أن قرروا تلقي الضربة الأولى لم ينتصروا كما هو متوقع ممن «قرر تلقي ضربة»، بل اكتسحتهم إسرائيل اكتساحا تاريخيا غير مسبوق، فإذا به يبشر قراءه للمرة الثانية بأنهم لو كانوا بدؤوا بالهجوم لم يكونوا لينتصروا كذلك .. إذن ماذا كنتم تفعلون؟! ولماذا سرتهم إلى الحرب هذا السير الحثيث؟!

نعم، كانوا يقضون وقتهم في التفتيش عن مصطلح مخنث، ولذلك كان إنجاز هيكل في هذا الحرب هو ابتكاره لفظ «نكسة» ليبر بها عن هذا الاكتساح التاريخي في تاريخ الحروب، ثم ليتحول هذا بعدئذ إلى نصر! أي والله «نصر»! لماذا؟ لأن إسرائيل لم تنجح في إسقاط الزعيم!!".

وفي كتاب «ثورة يوليو الأميركية» للراحل (محمد جلال كشك) فند أكاذيب الحقبة الناصرية، وعلى رأسها أكاذيب فيلسوفهم المدلس هيكل، حيث خصص الكاتب الفصل الأول من كتابه القيم للحديث عن أكاذيب هيكل التي لا تنتهي بعنوان «التاريخ البلاستيك لهيكل» .. وفي هذا الفصل تناول الاختلافات الجذرية والروايات المتناقضة للحادثة الواحدة في كتب هيكل الثلاثة: قصة السويس، ملفات السويس، قطع ذيل الأسد (باللغة الإنجليزية).

وقدمت الباحثة في جامعة كيل بألمانيا الدكتورة (سمر ماضي)، ورقة بحثية أفادت بأن لا صحة مطلقا للمقابلة التي ادّعى هيكل حدوثها بينه وبين اينشتاين بعد أن تحققت عن ذلك بطريقة بحثية مضنية في النمسا.

يقول د. سيار الجميل [المؤرخ العراقي الأشهر الذي يعيش ويعمل في كندا]: "ترعزعت ثقتي بهيكل وبدأت حفرياتنا عن مقابلات وهمية يدّعيها هيكل ولا أساس لها من الصحة أبدا. واكتشفت أن مشكلته هناك سيكولوجية بحثية، فهو يتوهم الأوهام حقائق، ويتخيل لقاءات غير حقيقية يكتب عن تفاصيلها بقدرة عجيبة، وإذا كانت له ثمة زيارات لدول فهو يخلق دعوة الرئيس ميثران له على العشاء، أو تزال الحواجز



بينه وبين الملك خوان كارلوس في مكتبه، أو مع خروشوف في حديقته، والملك حسين في الفندق الذي يرتاده، وغيرهم كثير، وهو يصف نفسه ناصحا لهم، بهدف جعل نفسه في مصافهم كي يفوز بضيافة زعيم!".

ويقول أيضا: "كان عليه قبل أن يتكلم في التاريخ الحديث لمصر أو للعرب أو للشرق الأوسط برمته أن يكون قد أكمل الشهادة الثانوية، فهو بلا أي شهادة ثانوية، وأيضا كان عليه أن يدرس التاريخ في واحد من أقسامه، ثم يكمل دراساته العليا كي يتأهل لكتابة التاريخ، وإلا فهو يعرض نفسه للتفكيك والتشريح .. إضافة إلى ذلك، فهو يتجاهل ذكر أي مؤرخ مصري أو عربي في كتاباته، ولم يمجّد إلا بعض الكتاب من الغربيين، فلدية عقدة خواجة قاتلة، والأكثر من ذلك أنه يجعلهم كلهم أصدقاؤه، وقد أكل معهم الخبز والملح!!"

وقد جاء في كتاب «حبال الرمال» لولبر كراين إيفيلاند ممثل البنتاجون في صفقات السلاح مع مصر في عهد عبد الناصر.. إن المخابرات المركزية الأمريكية قد جندت هيكل منذ بداية الخمسينيات. وهو ما دفع جلال كشك إلى أن يعبر عن غضبه الشديد لسكوت محمد حسنين هيكل على هذه الاتهامات الخطيرة، فلم يقاض مؤلف ولا ناشر الكتاب. ولكن يبدو أن وراء الأكمة ما وراءها، فقد وجه بعض زعماء وكتاب وساسة، ذات التهمة إلى هيكل، الذي لا بالصمت أو قدم تبريرات لا تقنع أحداً.

وأورد (حسين كروم) في كتابه مقاطع من حوار أجرته «مجلة الحوادث» اللبنانية مع اللواء (محمد نجيب) أول رئيس جمهورية لمصر إثر سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٢م والذي أبعاد عن الحكم عام ١٩٥٤م من قبل عبد الناصر: أنه رفض أن يقابل محمد حسنين هيكل أربع مرات لأن معلومات زوّده بها جهاز الاستخبارات المصرية تقول بأن هيكل هو عميل لدوائر المخابرات.

وهيكل الذي سن قلمه عندئذ للهجوم على مصطفى أمين وأخيه علي أمين، وإثبات تهمة التجسس على أستاذه القديم، لم يكن إلا الطرف الثالث الحاضر في

أغلب اجتماعات مصطفى أمين برجال المخابرات الأمريكية، وأحيانا كانت الاجتماعات تجري في مكتب هيكمل نفسه.

لم يستطع هيكمل أن يدفع عن نفسه هذه التهمة إلا بحيلة بهلوانية، فقال بأن مصطفى أمين لديه حالة نفسية وأنه يتوهم أشياء لم تحدث ويرويها وهو مقتنع بصدقها، فهو ليس كذابا ولا يستدعي الأمر تحليلا، وإنما يستدعي الأمر طبيا نفسيا!" (ص ٢٤٩ من كتابه «بين الصحافة والسياسة»).

### المقالات والمؤلفات

صدرت لهيكل عشرات الكتب التي تجمع بين التوثيق والتأريخ والشهادة، إلا أن رواياته دائما تكون بعد وفاة أبطالها، ويكون وحده صاحب الحق في الحديث. ومن أبرز كتبه وأكثرها مبيعا «خريف الغضب» و «مدافع آية الله.. قصة إيران والثورة». وقام هيكمل بنشر أحد عشر كتاباً في مجال النشر الدولي ما بين ٢٥ - ٣٠ لغة تمتد من اليابانية إلى الأسبانية، من أبرزها "خريف الغضب" و "عودة آية الله" و "الطريق إلى رمضان" و "أوهام القوة والنصر" و "أبو الهول والقوميسير"، بالإضافة إلى ٢٨ كتاباً باللغة العربية من أهمها "مجموعة حرب الثلاثين سنة" و "المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل".

وفي الكتاب الأخير تحدث الكتاب -الصادر عن دار الشروق في القاهرة- عن التغيير الجذري الحاصل في العلاقة العربية مع إسرائيل، فيقول على الغلاف الأخير: "إن المعايير اختلفت من سنة ١٩٧٤، وعندما جاءت سنة ١٩٩٤ كانت العجلة قد دارت دورة كاملة. سقطت موانع التحريم، كما زالت دواعي القداسة، لكن وجه الغرابة أن وجه الحقائق والقيم لم تكن تغيرت".

أما كتابه «حرب الخليج.. أوهام القوة والنصر» فقد كان هيكمل قد أصدر نسخة من هذا الكتاب باللغة الانجليزية، وبشكل مختلف بعض الشيء بما يتناسب مع القارئ الغربي واهتماماته، نشرته دار Collins Harber التي يملكها الناشر اليهودي المشهور روبرت مردوخ. وقد قوبل الكتاب بإهمال تام من قبل الصحافة العالمية في بداية الأمر، إلى أن علق عليه الكاتب الصحفي والمعلق السياسي ديفيد

برايس جونز في الصندي تايمس - المملوكة لمردوخ أيضاً - تحت عنوان: (أحلام اليقظة)، وقد سخر من الكاتب والكاتب فكان مما قال: "وفي عرضه للمناورات الدبلوماسية للحملة يقدم هيكل اسكتشات شيقة بل مسلية عن زعماء العالم وهم يهرعون للتليفون ييثون مخاوفهم وحساباتهم لبعضهم البعض وهو لا يقدم أي مصدر لهذه المحادثات الخاصة التي لا يمكن التحقق من مصداقيته عنها، ولكن لا ضير فالأمر لا يخرج عن هذا الذي تخيله هيكل!!".

### ثروة مثار جدل

بالرغم من أن هيكل كان لسان «الثورة الاشتراكية» وعلى رأس المبشرين بقيمها التي تقوم على أسس العدل والمساواة والقضاء على الإقطاع والشراء غير المشروع.. الخ!! إلا أن هيكل لم يكن ملتزماً بتلك القيم، فقد كان يعيش عيشة الباشاوات بل السوبر باشاوات.

جاء في صحيفة أخبار اليوم العدد الصادر يوم السبت ١٠ ديسمبر ١٩٧٧: "إن محمد حسنين هيكل أغنى اشتراكي في مصر. له عزة يمتلكها في الهرم، وله شقة مطلة على النيل بها ست عشرة غرفة. وله شقة في الإسكندرية، وله يخت يملكه على شاطئ المعمورة".

ويقول الأستاذ عمر التلمساني - رحمه الله - الذي أورد هذا الخبر في كتابه: «قال الناس ولم أقل في حكم عبد الناصر» الصادر بعد نشر الجريدة للخبر بثلاث سنوات: "ولم يكذب هيكل حرفاً واحداً من هذه الاتهامات التي تمس الأمانة والذمة الطاهرة في صميمها. هيكل الذي كان قبل اتصاله بعبد الناصر، لا يملك إلا مرتبة التافه، وثمان الإعلانات التي كان يكتبها أحمد عبود باشا رحمه الله، هذا هو المستشار الصحفي للزعيم المفدى بالدم والروح والمال، من كل ممخرق مأجور".

ويقول الصحفي عبد الباري عطوان رئيس تحرير جريدة القدس العربي اللندنية سابقاً: "الأستاذ هيكل كان ارستقراطياً ليس في الصحافة فقط، وإنما في حياته الخاصة، فكان يتردد على مصايف الأمراء والأثرياء في جزيرة سردينيا الإيطالية رغم ميوله الاشتراكية، وكان يحرص أن تكون جميع لقاءاته واجتماعاته في لندن في فندق

كلاريديجز، أكثر فنادقها عراقية وفخامة، ولم يشاركه هذا العشق إلا العاهل الأردني الملك حسين، وربما ملوك وأمراء آخرون لا أعرفهم، رغم أنه لم يكن يقيم في الفندق نفسه، وإنما في شقة قريبة".

ويقول عطوان أيضا: "كان يشعر بالملل لتأخره في العودة إلى مصر بسبب ذلك الغبار البركاني الذي عطل حركة الطيران لأكثر من أسبوع، عرضت عليه خدماتي في حجز مكان له في اليوم الأول لعودة الطيران، وبعد تمنع منه، وإصرار مني، قال لي إن: أولاده سيرسلون له طائرة خاصة فاسقط في يدي".

ويقول أيضا: "كان رجلا يحمل كبرياء وعزة نفس غير مسبوقين، يضع نفسه في مقام الملوك والرؤساء، إن لم يكن أعلى، لا ينحني لأحد، يعتد بنفسه وتاريخه، ولا يتواضع إلا في حالة واحدة، وهي وصف نفسه بأنه «جورنالجي» ونقطة على السطر، وهذا فخر وتقدير كبيران لمهنة الصحافة".

أنجب هيكل ثلاث أولاد: (علي هيكل) طبيب أمراض باطنية وروماتيزم في جامعة القاهرة، (أحمد هيكل) رئيس مجلس إدارة شركة «القلعة» للاستثمارات المالية، (حسن هيكل) رئيس مجلس الإدارة المشارك والرئيس التنفيذي للمجموعة المالية «هيرميس».

تحتل ثروة أبناء هيكل المرتبة ٤٩ في القائمة العربية لأغنى أغنياء العرب بثروة مقدرة بنحو ١.٧ مليار دولار، وفق تقارير نشرتها في وقت سابق «أرابيان بيزنس». وحل أحمد هيكل بحسب «أرابيان بيزنس» في قائمة أغنى ٥٠ رجل أعمال عربيا لعام ٢٠١٠، وقدرت الثروة الإجمالية لأغنى ٥٠ عربيا لعام ٢٠١٠ نحو ٢٤٥.٤ مليار دولار، فيما سيطر على القائمة نحو ٢٩ شخصية وعائلة سعودية.

كان دخول أولاد هيكل مجال البيزنس عبئا كبيرا عليه، ووضعته في مرمى النيران باستمرار، حيث كانت هناك شراكة لأولاده مع جمال مبارك في شركة «هيرميس» للأوراق المالية. كما أن أبناء هيكل متهمون في قضية التلاعب في البورصة مع أبناء مبارك.

يذكر الصحفي (عادل حمودة) -وهو من أقرب المقربين من هيكّل، وأحد تلامذته البارزين- في مقال له عن تتبع ثروة الرئيس مبارك وعائلته في الخارج بأن على الحكومة المصرية أن تستعين بخبرة (أحمد هيكّل) في كشف وسائل إخفاء مبارك وعائلته وبطائنه لثرواتهم، فأحمد هيكّل في رأيه خبير بالدهاليز السرية لإخفاء الأموال، ولم يذكر عادل حمودة أن أحمد هيكّل ممنوع من السفر وأنه تم التحقيق الأولي معه بشأن تعاملاته المالية وثورته الضخمة.

والمتابعون لحركة أحمد هيكّل الاقتصادية يراقبون زيارته المتكررة إلى لبنان، بطائرة خاصة دائماً، يلتقي فيها مسؤولين في حزب الله بعيداً عن الأضواء والإعلام. ولا يعرف متى يأتي ومتى يغادر إلا عدد قليل من مسؤولي حزب الله، الفارسي الهوى، في لبنان، أو من خلال قراءة جدول السفر في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، ومستقبله ومودعيه من الحزب نفسه.

البعض يعتبر أن حزب الله يستثمر جزءاً من أمواله في مشاريع أحمد محمد حسنين هيكّل الزراعية في السودان تحديداً، حيث للحزب مكانة خاصة لدى المسؤولين السودانيين، الذين يتلقون دعماً سياسياً ومالياً وإعلامياً من إيران.

وهذا البعض يؤكد أن أحمد محمد حسنين هيكّل ربما يحل مكان رجل الأعمال اللبناني الشيعي (صلاح عز الدين) الذي أفلست مؤسسته المالية التي كانت تشكل حافطة نقود حزب الله، وبلغت خسائره - حسب معلومات البعض - ٢ مليار دولار، شملت ودائع لفقراء ومتوسطي حال الشيعة وبعض المستثمرين القطريين، فضلاً عن أموال قادة حزب الله السياسيين والأمنيين، في حالة شبيهة بإفلاس شركات الريان المصرية في ثمانينات القرن الماضي.

فهل يستثمر حزب الله بواسطة هيكّل جزءاً من أمواله أيضاً في مصر من خلال مشاريع هيكّل الزراعية؟ وهل يشكل موقف والده الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكّل، المتبني للسياسة الإيرانية في الوطن العربي كقائد للكتيبة الإعلامية الإيرانية في مصر غطاء لنشاطات ومشاريع نجله الزراعية - الاقتصادية؟

**ولتعرّفنهم بنائحيهم!**

من الألقاب التي وصفوا بها هيكمل: «الكاتب الكبير» .. «معجزة عصره» .. «عراب ثورة ٢٣ يوليو» .. «ظل عبد الناصر» .. «كاتب السلطة» .. «صديق الحكام» .. «صانع الرؤساء» .. «كاتم الأسرار الرئاسية» وكأن الرجل شارك في صنع مصر الدولة التي تفوق الأمم، وما جنت الأمة من ثمرة إفك أمثاله إلا التخلف والرجعية والتقهقر والهزيمة.

لقد عاش هيكمل وبنا أمجاده في ظل طاغية مهزوم، يصر على أنه صانع انتصارات إستراتيجية ليس لها وجود البتة .. بل لقد عاش هيكمل طوال عمره كاتبا للحكام مبتعدا عن انتقادهم أو الوقوف في صف الشعب، حتى جاءت ثورة يناير والتي قرر فيها أن يختفي، ليظهر بقوة بعد ذلك مناصرا للسياسي في انقلابه العسكري.

وصدق الأستاذ محمد جلال كشك عندما قال مخاطبا محمد حسنين هيكمل: "إن كنتم قد هزمت جيلنا بالمدفع والدبابة، فقد هزمتكم بالكلمة، وغدا يأتي جيل يبصق على قبوركم وصحافتكم ودبابات أتت بكم وأضاعت الوطن".

وكان من نائحي الكاتب الناصري الراحل محمد حسنين هيكمل الأفاقين من أرباب الثورة المضادة على الرئيس الشرعي (محمد مرسي) والإيرانيين وميليشيا حزب الله والإسرائيليين، كما نعت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وعلى رأسها البابا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية، وقالت الكنيسة، في بيان: "إن الكاتب الراحل يعتبر واحدا من الرواد المؤسسين لتقاليد المهنة في الصحافة المصرية الحديثة، وكاتب متفرد الموهبة، خرج بقلمه المتميز وإمكاناته الصحفية الاستثنائية من المحلية إلى أرفع دوائر الصحافة العالمية". وأضافت الكنيسة: "نصلي إلى الله أن يهب تعزياته لأسرته ولكل محبيه".

ومن الشراذم الذين نعوه وشيعوه: فاروق حسنى وزير الثقافة للمخلوع مبارك، والروائي بهاء طاهر، ونبيل العربي رئيس الجامعة العربية وعمرو موسى والإعلامي محمود سعد ومصطفى حجازي وممدوح عباس ولميس الحديدي وحمد بن صباحي وعبد الله السنائي والممثلة نبيلة عبيد، وجابر عصفور الذي قال أنه "بموت محمد

حسين هيكل فقدت مصر هرما من أهراماتها!!، وإذا كنا نتحدث عن قدر نجيب محفوظ في الأدب فلا بد من أن نتحدث عن هيكل في عالم الصحافة!!".

ووصفت حكومة الانقلاب المصرية حسين هيكل بأنه كان "علما صحفيا قديرا، أثنى الصحافة المصرية والعربية بكتاباته وتحليلاته السياسية، التي تناولت فترات ممتدة من تاريخ مصر والأمة العربية".

ونعته نقابة الصحفيين قائلة في بيان أنه: "أعطى للإنسانية وللأمة العربية ولمصر جهده وفكره وصلابة موقفه وريادته الفذة في مهنة الصحافة وفي الكتابة الصحفية".

وتصدر خبر وفاة هيكل العناوين الرئيسية للصحف والمواقع الإسرائيلية، ففي صحيفة «يسرائيل هيوم» الإسرائيلية، المقربة من الحكومة، ركزت الصحيفة على العلاقة الوثيقة بين الرئيس جمال والصحفي هيكل، كما ركزت الصحيفة أيضاً على سيرته الذاتية كصحفي مرموق، موضحة أنه من أهم الصحفيين الذين برزوا في فترة الخمسينيات بعد ثورة ١٩٥٢.

ووصفت الإذاعة العامة الإسرائيلية هيكل بـ «الصحفي القدير»، وركزت على النعي الذي صدر من رئاسة الجمهورية واهتمام عبد الفتاح السيسي بخبر وفاته.

يقول الأستاذ موفق زيدان: "لقد رَوَّج للخميني منذ اليوم الأول عبر كتابه «مدافع آيات الله» الصادر عام ١٩٨٢ ورعى الاستبداد بكل ما تعنيه هذه الكلمة، وأول استبداده كان بمن يعوله يوم حوّل صحيفة الأهرام المصرية إلى برفدا ناصرية، وقضى بشكل كامل على روح الصحافة المصرية التي انتعشت بوجود شوام المهنة أيام الملكية الفاروقية".

ويقول محمد إلهامي: "إن الأمر ثقيل كبير، وواسع ممتد، فلم يكن هيكل مجرد فيلسوف منافق، ولا صحفي أفاق، ولا كاهن في معبد الاستبداد، ولا هو مجرد خائن لأُمته ومُضِلٌّ لقرائه.. هيكل هو كل هذا معا، هيكل هو أشهر وأكبر مزور للتاريخ في القرن العشرين، هيكل لم يكن كاتباً للتاريخ فحسب بل صانعا له، ولقد مات هيكل ولم ينكشف كل سره، ولا ينكشف سر هيكل إلا بسقوط دولة العسكر كلها، حينئذ تظهر الروايات الخفية التي يمنع انتشارها قوة السلطة أو الخوف منها، فهيكُل عمود

من أعمدة الدولة العسكرية البغيضة التي ابتليت بها مصر منذ انقلاب ١٩٥٢، وهو العهد الذي ذقت فيه مصر أظلم عصورها على الإطلاق، فلا يقاس بحقبة العسكر شيء: لا حقبة الاحتلال الإنجليزي، ولا حقبة محمد علي، ولا حقبة العثمانيين، ولا حقبة المماليك، كل هذه الأحقاب هي جنة وارفة إذا قورنت بحقبة العسكر، ولكن ليس يعلم هذه الحقيقة من يجهل التاريخ، فالتاريخ هو مصباح الضوء الوحيد الذي يكشف حقيقة الحاضر في ميزان الماضي".

ونختم بأبيات قيلت حين وفاة أبي العباس الفضل بن مروان:

تبكُّ على الفضل بن مروان نفسه ... فليس له باكٍ من الناس يُعرفُ  
أقام على الدنيا مَنوعًا لخيرها ... وفارقها وهو الظلوم المعنَّفُ

### من المصادر

- لواء أ. ح حسام سويلم يكشف توقعات «الأستاذ» الخائبة
- ثروة الأستاذ هيكل .. محمود بسيوني
- موفق زيدان عن "هيكل": ولتعرفنهم بنائحيهم!
- مات هيكل.. نكبة الأمة العربية .. محمد إلهامي
- رسالة إلى محمد حسنين هيكل .. رياض ولد احمد الهادي



## مكاتب ومدراء (١)

في حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي شهدت مصر حراكا سياسيا بطعم ثورة يوليو ١٩٥٢م الذي كان مفترضا أن يكون مغايرا تماما لحقبة الملكية .. وبعيدا عن الضجيج الإعلامي في ذاك الوقت، نستعرض مشهد الزخم الثوري في هذه الفترة من خلال تسليط الضوء على مكاتب الرموز السياسية وسيرة مدرائها لكي يتجلى طرفا من كيفية إدارة الحياة السياسية في مصر الثورة، والإجابة على تساؤلات هامة تدور في أذهان الكثيرين عن حقيقة استرداد الشعب المصري لإرادته أم أن المسيرة الثورية كانت أحد أوجه عملة واحدة وجهها الآخر الحياة الملكية الغابرة.

### مكتب الصحفي محمد حسنين هيكل

كان أول لقاء جمع بين هيكل وناصر في حرب فلسطين التي شارك فيها عبد الناصر، ولم تكد لقاءتهما تنقطع قبل الإطاحة بالملك فاروق، واستمرت وتوطدت بعد الإطاحة به، وأصبحت في أعلى درجاتها مع تولي عبد الناصر الحكم.

كان هيكل بمثابة «ظل عبد الناصر» الذي لا يفارقه، وكان ناصر بحاجة إلى صحفي يفلسف أفكاره وطموحاته ونرجسيته، ويقدمها إلى الناس بطريقة شعبية جماهيرية تدغدغ العواطف وتلهب المشاعر.

لكن مكانة هيكل كانت أعظم حتى من هذا؛ فقد كانت التجربة الناصرية تحتاج إلى تأطير نظريّ يستطيع (الزعيم) التحرك من خلاله، فقام هيكل بتحرير أفكار الرئيس وصياغتها لتطبع في كتاب بعنوان «فلسفة الثورة»، وبهذا أصبح هيكل عرّاب (دولة يوليو) الأوحده ومنظرها.

كان هيكل شديد الولاء لعبد الناصر، وكان يكتب له خطبه الرنانة، حتى لقب «كاهن فرعون» الذي أورده وبلده موارد التهلكة عندما استمع إلى تحليلاته ونصائحه، فكانت ثمرة هذه النصائح الخائبة سلسلة من الهزائم بدأت بهزيمة حرب ١٩٥٦، ثم

فشل الوحدة مع سوريا ١٩٦٠، وبعدها هزيمة حرب اليمن ١٩٦٥، ثم كانت الهزيمة القاسية في حرب ١٩٦٧، والتي قصمت ظهر عبد الناصر ورسمت نهايته.

وهيكل هو الذي كتب خطاب التنحي لعبد الناصر عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، وهو الذي صكّ مصطلح «النكسة» وليس الهزيمة لتخفيف وطأتها النفسية، كما أنيطت به حقبة الإعلام بعد قبول مصر «مبادرة روجرز» لوقف إطلاق النار، كما أنه كان في غرفة عبد الناصر أثناء وفاته، وكتب بيان وفاته الذي تلاه السادات. وتجاوزت إسهاماته للدولة المصرية عهد عبد الناصر لعهد السادات الذي كتب له تقرير التكليف الإستراتيجي لحرب أكتوبر ١٩٧٣.

قال عنه الكاتب الراحل أنيس منصور: "كان مفكر عبد الناصر، وصاغ الفكر السياسي له في هذه الفترة، ولم يحصل أي شخص على هذا الدور، وأكاد أقول إن عبد الناصر من اختراع هيكل".

لقد أتقن هيكل لعبة «الصحافي في خدمة السياسي»، كما أتقن فن أن يكون السياسي في خدمة الصحافي، وفي هذا السياق يقول الصحفي محمد حماد: "عرف هيكل مبكراً جداً ما يحتاج إليه رجل في موقع ومكانة عبد الناصر من أفكار وأخبار واتصالات، وأدى المطلوب على خير وجه، وعبر عن الزعيم بصورة كان يقول عنها عبد الناصر: «هذا بالضبط ما كنت أريد أن أقوله»".

كان قرار هيكل منذ البدايات الأولى أن يقترب من السلطة، بل ويلتصق بها، وكان يردد دائماً ومبكراً جداً، وربما في الأيام الأولى من الثورة، أن "الحاكم يحتاج لصحافي يعبر عنه"، وكان يؤكد بقناعة مطلقة: "وسأكون أنا هذا الصحافي".

أراد يوماً أحد رؤساء التحرير أن ينافس هيكل ويثبت لعبد الناصر أنه أقدر من هيكل في تدعيم مكانته في نفوس الناس، فكتب مقالاً - في أكتوبر - ١٩٦٤ قال فيه: "إن عبد الناصر خسارة في الشعب المصري، وإنه كان يجب أن يكون زعيماً لشعب متحضر مثل الشعب الإنجليزي أو الشعب الأمريكي لكي يثمر فيه جهد عبد الناصر". وأغضب المقال عبد الناصر؛ لأنه رأى فيه مبالغة في النفاق تسيء إليه وإلى الشعب المصري.

وصلت العلاقة بين هيكمل وعبد الناصر إلى حد شعر هيكمل معه أنه هو من يفكر للزعيم ولا أحد غيره، وأن ناصر لا يتخذ قرارا إلا بعد مشورته. وكانت هناك بعض الروايات ووقائع تجسد تلك العلاقة بين الطرفين.

(الواقعة الأولى) رواها صحافيون نقلا عن الأديب الراحل (يوسف إدريس) الذي دخل مكتب هيكمل للقائه فقالت له السكرتيرة -وكان اسمها (نوال المحلاوي)-: "الأستاذ مشغول ولن يستطيع مقابلتك اليوم" فغضب الأديب الكبير، وقال لها: "أنا يوسف إدريس، من أنت لكي تتحدثي نيابة عن هيكمل؟!". فقالت له: "أنا نوال المحلاوي .. اعتبرني رقم ٣ في مصر".

فاستغرب إدريس الإجابة وسألها: "كيف لمثلك أن تكون رقم ٣"، فقالت: "من يحكم مصر؟"، رد إدريس: "عبد الناصر"، فأجابت: "وعبد الناصر في جيب الأستاذ هيكمل، والأستاذ في جيبى". واختتمت قائلة: "تفضل وسأحدد لك موعدا". ولم يرجع الأديب لمكتب هيكمل مرة أخرى.

(الرواية الثانية) يرويها الكاتب الصحفي (محمد حماد) وكانت في عام ١٩٦٨، حيث كان أنور السادات رئيسا لمجلس الأمة، وذهب للقاء هيكمل بمكتبه في الأهرام، لكن هذا اللقاء لم يتم. وانتظر السادات ٤٥ دقيقة في قاعة الضيوف الملحقة بمكتب هيكمل، رغم وجود موعد سابق. وبعد أن تكرر إلحاح السادات للسكرتيرة بأن تسأل الأستاذ إذا كان يرغب في تأجيل الموعد إلى يوم آخر، دخلت السكرتيرة وخرجت بعد ثوان، لتقول للسادات: "اليوم الأربعاء، والأستاذ مشغول بكتابة المقال. سيحدد لسيادتك موعدا آخر، إن شاء الله!!". وكانت تلك غصة في حلق السادات ذكّر هيكمل بها فيما بعد.

(الرواية الثالثة) -ويرويها حماد أيضا-: كانت نوال المحلاوي سكرتيرة هيكمل تصل إلى مكتبها في ساعة مبكرة من الصباح، طوال فترة عملها مع هيكمل، وحدث ذات صباح أن تأخرت عن موعدها، فقالوا: تأخرت!!.. وبعد قليل أصبح الأمر أكثر من مجرد تأخير، وسرى الخبر سريانا سريعا، حتى خارج مبنى مؤسسة الأهرام،

مصحوبا بتكهنات وشائعات مختلطة، كانت من بينها شائعة واحدة صحيحة .. لقد اعتقلت السيدة، ووضعت في السجن، بأمر الرئيس عبد الناصر شخصيا.

وكانت سكرتيرة هيكل قبل أيام قليلة تقضى السهرة بصحبة زوجها، مع الكاتب اليساري المعروف لطفي الخولي وزوجته ولأن الجلسة لا تضم غرباء، فقد تحدث الجميع على راحتهم. وتطوعت المحلاوي بطرح معلومات قيل إنها من الأسرار العليا جدا، وفي مصر كلها لم يكن يعرف عنها شيئا، باستثناء اثنين: عبد الناصر وهيكل.

وبالطبع لم تكن هي ولا من معها يتصورون أن أجهزة التسجيل قد سبقتهم إلى حيث سيقضون سهرتهم الودية، وبعد إجراء التحقيق معهم جميعا، أودعوا في السجن، حتى تدخل هيكل لدى عبد الناصر فأمر بالإفراج عن السكرتيرة، التي عادت إلى الأهرام، ولكن في موقع آخر بعيدا عن خزائن الأسرار، فقد ألحقت بقسم الترجمة الذي يختص بترجمة الكتب العالمية عن مختلف لغات العالم.

يقول الأستاذ (رياض ولد أحمد الهادي): "ووسط هيجان عواطف والتهاب مشاعر الجماهير العربية والتفافها حول عبد الناصر، وشعارات الثورة والقومية العربية والوحدة العربية .. برز هيكل، بما أوتي من قدرة على استغلال المواقف بالترفيف والمغالطة وتملق مشاعر وعواطف الجماهير للفت الانتباه إليه وتكبير صورته .. وقد كانت براعته مذهلة في التملق والتزلف وإخفاء وقلب الحقائق لعبد الناصر، فنجح في كسب ود وثقة «معبود الجماهير» فحمل على الأعناق، وأصبح فوق الشبهات والنقد، لأنه صار كالظل لعبد الناصر، وتمكن من الهيمنة على مؤسسة الأهرام ذات الوزن السياسي والإعلامي المتميز يومها، فاحتكر لنفسه ملحقا أسبوعيا يكتب فيه كل يوم جمعة تحت عنوان «بصراحة» ما يرضي عواطف الجماهير من المدح، والتنويه بثورة ومبادئ وأهداف عبد الناصر "الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف"، وكان هذا الملحق -في جوهره- منبرا اتخذه هيكل للترويج لهيكل وعلاقته بعبد الناصر وثقته به وبخبرته السياسية، وثقافته الواسعة .. وعلاقاته وصلاته المباشرة بمختلف عظماء العالم من ملوك ورؤساء وساسة ومفكرين .. الخ.

وكأن هيكـل نـدٍ للـجـمـيـع ومـبـرـز عـلـى الـجـمـيـع .. وـيـكـفـيـك أن تـقـرأ أحـادـيـث هـيـكـل  
الأسبوعية لتـشـعـر وكأنك في ناد لعظماء العالم فتضيق ذرعاً بـعـبـارـات مـثـل: (قـال لي  
جـمـال.. أو الرئـيـس .. أو المـلـك.. أو فـلـان.. وقلـت له.. وسألني.. وسألته..  
وأضـحـكـني.. وأضـحـكـته.. وكتب لي وكتبـت له.. واستدعاني للعشاء في جناحه...  
وجلسـت بـجـانـبه في الطائـرة) وهـكـذا.. وهـكـذا".

## مكاتب ومدرء (٢)

### مكتب المشير عامر

العقيد (علي شفيق) مدير مكتب نائب الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة المصرية المشير عبد الحكيم عامر .. يمكن أن يقال أن شفيق كان المدير التنفيذي للقوات المسلحة المصرية، لأن المشير عامر كان عاشقا للسهرات ولقضاء الأوقات السعيدة بعيدا عن الجيش ومشاكل وقضايا الجنود، فلقد أعطاه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كل الصلاحيات التي تجعله القائد الثاني للبلاد، لكنه لطول سهره قلما كان يحضر إلى مكتبه، وبالتالي أوضع كل مهامه في يد علي شفيق مدير مكتبه المخلص.

بعد هزيمة ١٩٦٧ كان جناح المشير عبد الحكيم عامر وعلي شفيق متهما بأنه وراء الهزيمة، وأمر الرئيس عبد الناصر باعتقال كل دفعة ٤٨ كلية حربية- دفعة شمس بدران وعلي شفيق- وتقديمهم جميعا للمحاكمة، وفي صيف عام ١٩٧٧ عثرت الشرطة الإنكليزية بلندن على جثته داخل الشقة التي كان يقيم فيها في شارع هارلي المتفرع من شارع اكسفورد، والمعروف بشارع الأطباء في وسط لندن .. تلك باختصار قصة مدير مكتب عبد الحكيم عامر (العقيد علي شفيق) المثير للجدل.

تزوج شفيق المطربة مها صبري (زكية فوزي محمود) في منتصف الستينات من القرن الماضي، بعد أن تعارفا في إحدى الاحتفالات بالنصر في بورسعيد ضمن كوكبة من فناني مصر في ديسمبر ١٩٦٦ .. وبعد وصلتها الغنائية صافحت الحضور من رجال الدولة، ومن بينهم علي شفيق الذي كان بجوار المشير عامر، فتحدثت لشفيق عن واسطة لأحد أقاربها في التجنيد، فأعطاه رقم هاتفه الشخص وبعدها بدأ التواصل بينهما.

ارتبط شفيق مع مها بقصة حب قوية، وصمم على الزواج منها رغم اعتراضات بعض المقربين، بعد أن قبل شروطها بتطليق زوجته (الراقصة نجوى فؤاد) وأن يكون الزواج رسميا لا عرفيا، كما وافقت هي أيضا على شروطه، ومنها: أن يبقى الزواج

سرياً، وأن تعتزل السينما والغناء والظهور في الأماكن العامة، وأن تحمي منصبه الكبير من القيل والقال، وتحترم سمعته وسمعة زملائه ومشاعرهم، ودام الزواج حتى وقعت النكسة وانتحر المشير عبد الحكيم عامر، ووضع علي شفيق في المعتقل.

وثمة تساؤلات تطرح نفسها: فهل مجرد مصادفة أن يتزوج المشير عامر من فنانة الإغراء برلنتي عبد الحميد، ويتزوج سكرتيه علي شفيق من الفنانة مها صبري، وحارسه الشخصي عبد المنعم أبو زيد من الفنانة سهير فخري؟

ومن قبلهم علاقة الملك فاروق بالفنانة كاميليا (ليليان ليفي كوهين فيكتور) التي بدأت عندما رآها ذات مرة في إحدى الحفلات بكازينو حليلة بالاس. وكانت كاميليا تشعر بجمالها وبدأت مطاردات الملك لها حتى توطدت العلاقة بينهما لدرجة أنها علمت بقرار طلاقه للملكة فريدة قبل إعلانه رسمياً.. هناك من يرى أن ما حدث جعلها على مقربة من الملك والقصر ومجتمع رجال السياسة والمال معتمدة على جمالها وأنوثتها مما وفر لها الأجواء لتصبح عميلة للموساد وتسرب لهم أخبار الملك والسراي خاصة في فترة حرب فلسطين.

بل الأغرب من هذا زواج المغنية صباح من النائب في البرلمان اللبناني جو حمود، وكانت أول إطلالة اجتماعية لهما في حفلة أقيمت في فندق "شبرد" في "بحمدون"، وكانت المناسبة تقليديها وسام الاستحقاق اللبناني من رتبة فارس!!، بعد أن قلدت أكثر من وسام عربي!!.

ضمت الحفلة وزير التربية الوطنية جوزيف أبو خاطر الذي قلدها الوسام باسم رئيس الجمهورية، الرئيس كميل شمعون، والموسيقار محمد عبد الوهاب، وعميد المسرح والسينما في مصر يوسف وهبي، والمخرج هنري بركات الذي أخذ بيدها وهي على أول السلم السينمائي.

إنها قضايا شائكة عزف عنها المؤرخون نتيجة رهاب أنها أمن قومي أو معلومات حساسة وهي في الواقع تبريرات لطمس الحقائق وتغيب الوعي، بل واقع الأمر أنها قضايا حدثت في الماضي وتلقي بظلالها القاتمة علي الحاضر فيما تجعل المستقبل ضبابياً.

لقد كان الجناح اليساري في السلطة الناصرية الذي يقوده علي صبري يتحدث في تلك الأيام بقلق عن شريحة من كبار الضباط في الجيش مع عناصر من كبار البيروقراطيين في الأجهزة المدنية تشكل معا ما سمي بـ «الطبقة الجديدة» أي الطبقة التي تريد أن تحل محل النخبة القديمة في النظام الملكي وتفوز بامتيازاتها وتعيش حياتها المترفة في ظل نظام يرفع شعارات ثورية!.

ثم أن بعض هؤلاء الضباط كانوا قد أظهروا عداا سافرا لجمال عبد الناصر ومن بينهم العقيد علي شفيق .. هذا الضابط الذي هدد بتوجيه المدافع لبيت عبد الناصر!! يقول الدكتور مراد غالب وزير الخارجية المصري السابق في كتابه «مع عبد الناصر والسادات»: بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ والتخلص من المشير عبد الحكيم عامر، ذهبت للرئيس جمال عبد الناصر أعرض عليه بعض الأمور التي تتصل بعمله كسفير لمصر في موسكو، وكان علي شفيق سكرتير المشير عامر قد قال لي أنه يكاد الآن يموت جوعا بعد قطع راتبه، ووقف زوجته المطربة مها صبري عن الغناء في الإذاعة، وجاءني للتوسط للسماح لمها صبري بالعودة للغناء.

أبلغت الرئيس جمال عبد الناصر بهذا الموضوع، فقال لي: ألا تعرف ما الذي فعله معي علي شفيق؟! قلت: لا. فقال عبد الناصر: في عام ١٩٦٢ سرت شائعة بأن القوات المسلحة انضمت كلها لعبد الحكيم عامر، ولا يقف مع عبد الناصر سوى القوات الجوية، وجاء علي شفيق في هذه الظروف بالمدفعية ووجهها إلي بيتي، وقال: لو حلقت طائرة واحدة من القوات الجوية من أي مطار في مصر فسوف يضرب بيت عبد الناصر بالمدفعية .. هذا هو علي شفيق الذي تتوسط له، ثم سألني الرئيس: من الذي بعث معك بالرسالة: هل هو علي شفيق أم مها صبري؟!..فقلت ضاحكا: والله يا ريس هو علي شفيق، وليس مها صبري!!

ومنذ استبعاد زوجها عن العمل السياسي، ومها صبري تكتفي بالعيش في الظل مع زوجها العسكري السابق علي شفيق وابنهما أحمد، وانحسرت الأضواء الإعلامية عنها تمامًا، ولم يبق لها سوى بضع حفلات غنائية تقوم بإحيائها.



و ذات يوم كانت مها بصدد إحياء حفل زفاف بفندق «هيلتون»، وقام زوجها بتوصيلها، ودخل معها قاعة الحفل ثم عاد إلى السيارة ليضعها في مكان انتظار السيارات.

وعندما وصل شفيق لسيارته شاهد أدخنة تتصاعد من مقدمتها، فأسرع يفتح غطاء الموتور ليرى ما يحدث، فتصاعدت النيران بسرعة هائلة وبقوة كبيرة أصابت عينيه بحروق بالغة، وتم نقله إلى المستشفى في الوقت الذي كانت تغني فيه مها ولم تكن تعلم شيئاً عن الحادث.

وما إن أنهت دورها في الحفل حتى لحقت به إلى المستشفى فوجدته معصوب العينين، وظل هكذا لعدة أسابيع من جراء هذا الحادث الذي نُشر في الصحف المصرية كأول خبر عن علي شفيق بعد عشر سنوات من الانزواء.

ومع وفاة عبد الناصر انفرجت الأمور قليلاً، وبدأ زوجها هو الآخر يتحرك ويعمل بالتجارة، حتى جاء عام ١٩٧٧ فتلقت مها صبري عرضاً مغرياً للغناء في أحد ملاهي لندن، وفي نفس الوقت كان علي شفيق قد بدأ يعمل في تجارة السلاح .. وعلى من يدخل تجارة السلاح أن يحمل كفه معه دائماً!!

بعد أن تردد في ذلك الوقت أن علي شفيق باع سرّاً صفقة سلاح لفصيل من الفصائل اللبنانية، فكان مصيره التصفية من جانب عملاء تابعين لتجار ربما حاول شفيق منافستهم في منطقة نفوذهم.

استقبل شفيق غريبين في شقته، يشتهه بأن لهما صلة بتجارة السلاح، وحدثت بينه وبينهما مشادة انتهت بضربة من أحدهما بآلة حادة في مؤخرة رأسه سببت له غيبوبة، ثم تلقى عدداً من الطعنات بسكين تزيد علي ٢٠ طعنة، وتركاه ينزف حتى الموت، ولم يتم اكتشاف الجريمة سوى صدفة عبر الجيران الذين أبلغوا الشرطة بانبعث رائحة غريبة من الشقة التي كان يقيم فيها علي شفيق.

يقول المحللون: أما المبلغ المالي الضخم الذي عثروا عليه في الشقة (حقيقية بها نحو مليون جنيه إسترليني)، ربما يحمل رسالة واضحة من القتلة، مفادها أن هدف القتل لم يكن السرقة، مما يوحي بأنها تصفية حسابات داخلية في إحدى شبكات

تجارة السلاح، أو كأنهم يقولون في رسالة دموية: "إن المال لا يهم، المهم عدم تجاوز الخطوط الحمراء لاقتناص المزيد من المال، ومزاحمة الكبار المسيطرين على هذا النوع من التجارة". .. لكننا نرى أن مليون جنيه لا يزهد فيها أحد، والأغلب أنه حدث شيء ما أثناء الجريمة حال دون حملها والهروب بها.

وبعد مقتل زوجها حاولت مها صبري أن تعود إلى الحياة الفنية بمصر ولكنها لم تنجح، فاعتزلت مع الأمراض التي باتت تلاحقها حيث أصيبت بقرحة المعدة، وماتت بغيوبة كبد في ١٦ ديسمبر عام ١٩٨٩.